USAID | الأردن
من الشعب الأمريكي

تقرير دراسة واقع المجتمع المدني

أيار 2016

تم إعداد هذا التقرير للمراجعة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبواسطة جيلان دينو وديما طوقان، مستشاران مستقلان، وبمساهمة من حنا تيودوري وباتريشيا هانتر من برنامج (USAID/DCHA) بالنيابة عن شركة الأنظمة الإدارية الدولية، وهي شركة تيترا تيك.

تقرير دراسة واقع المجتمع المدني

أيار 2016

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) مشروع دعم المتابعة والتقييم (MESP) في الأردن

المقيد بالعقد AID-278-C-13-00009

إخلاء مسؤولية:

لا تمثل وجهات نظر المؤلف الواردة في هذه المطبوعة بالضرورة وجهة نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو حكومة الولايات المتحدة.

المحتويات

تقرير دراسة واقع المجتمع المدني ii
المحتويات iii
الملخص التنفيذي 4
المقدمة 12
القسم الأول: البيئة، والتوصيف، والتوجهات 14
القسم الثاني: المساهمات 28
القسم الثالث: مشاركة المانحين 34
القسم الرابع: التصورات 36
القسم الخامس: التحديات والفرص 45
الاستنتاجات: الآثار المترتبة على برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 48
التوصية الأولى: 48
تقييم الأثر من خلال بناء القواعد الشعبية 48
التوصية الثانية 49
دعم المنظمات الوسيطة القوية لكي تنقل المساعدة للمجتمع المدني 49
التوصية الثالثة: 51
مساعدة المنظمات على تطوير قاعدة من المانحين الحاليين واستكشاف العمل الخيري الاستثماري 51
التوصية الرابعة: 53
مساعدة المجتمع المدني على تحسين صورته 53
التوصية الخامسة: 54
دعم برامج التوعية المدنية التي تزيد المعرفة بالمجتمع المدني 54
التوصية السادسة: 57
التحقق من الانسجام في وضع البرامج 57
الملحقات 59
الملحق الاول: بيان العمل 59
الملحق الثاني: تقرير حول تصميم الدراسة 69
المُلحق الثالث: ملخص مقابلات المستجيبين الرئيسيين ومناقشات مجموعات التركيز 78
الملحق الرابع: قائمة المقابلات مع المستجيبين الرئيسيين ومشاركي مجموعات التركيز 79
المُلحق الخامس: قائمة المراجع 84
الملحق السادس: خطة عمل الدراسة 85
المُلحق السابع: أدلة المناقشة 87

الملخص التنفيذي

يسعى تقرير دراسة المجتمع المدني إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: توفير تحليل محدّث مبني على التجربة الواقعية لقطاع المجتمع المدني في الأردن والتحديات التي يواجهها، وتوفير معلومات إضافية لعملية التقييم النصف مرحلية لبرنامج دعم مبادرات المجتمع المدني الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وخطة عمله، ورفد برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مجال دعم المجتمع المدني بشكل عام بالمعرفة والمعلومات. وارتكزت عملية الدراسة على منهجية البحث النوعي، حيث بدأ العمل الميداني في 24 أيار 2015 واستمر لغاية 18 تموز 2015، وذلك بعد إجراء استشارات مكثفة مع موظفي برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني ومراجعات شاملة للأدبيات والمصادر المتاحة. وارتكزت نتائج الدراسة على نقاشات أجريت في سياق اثنتي عشرة مجموعة تركيز، بالإضافة إلى مقابلات شبه منظمة أجريت مع 73 مشارك/ة رئيسي في المفرق وإربد وعمان ومعان والزرقاء والطفيلة. وقد تم اختيار هؤلاء المشاركين من مختلف القطاعات، فشملت العينة مسؤولين من الحكومة الأردنية على مستويات الدولة والمحافظة والمجتمع المحلي، وأعضاء حاليين وسابقين من البرلمان الأردني، ورؤساء وأعضاء المجالس البلدية، ورؤساء وموظفين من منظمات المجتمع المدني، وخبراء ومتخصصين في شؤون المجتمع المدني (صحفيون وأكاديميون ومحامون، وشخصيات عامة)، وممثلين عن مجتمع المانحين، وموظفين من المؤسسات الشريكة للوكالة الأميريكية للتنمية الدولية.

تتأثر مساحة عمل منظمات المجتمع المدني بشكل كبير بقانون الجمعيات لعام 2008 وتعديلاته لعام 2009، والذي يعتبر قانوناً مقيداً. كما تتأثر هذه المساحة بالأحكام الأساسية الواردة في النصوص الأخرى المتعلقة بنشاطات المجتمع المدني، ومن بينها قانون العقوبات الذي يشمل عدداً من الأحكام التي تحدّ من حرية التعبير (بالتحديد المادتين 149 و191)، وقانون الاجتماعات العامة لعام 2004 (بالتحديد مادة 4)، وقانون المطبوعات والنشر لعام 2007 والمعدل في عام 2012 (بالتحديد المادتين 5 و38 ب)، وقانون مكافحة الإرهاب لعام 2006 والمعدل في حزيران 2014. ولا تعمل هذه التشريعات على إيجاد بيئة ممكّنة او مشجّعة للمجتمع المدني، بل لقد أدت المراجعات التي أجريت على بعض هذه القوانين في السنوات القليلة الماضية إلى صيغة أكثر تقييداً وتضييقاً. وكانت النتيجة أن العوائق التي تضعها هذه القوانين أمام نشاطات المجتمع المدني أصبحت أكبر وأكثر أهمية.

تتأثر نشاطات المجتمع المدني في الأردن بستة عوامل متغيرة سياقية او متسقة. أول هذه العوامل هي الأزمة الإقليمية، والتي وضعت قضية الحفاظ على الاستقرار والأمن في أعلى سلم الأولويات، الأمر الذي أدى إلى تراجع المطالبات بالإصلاحات السياسية وإلى تراجع استعداد السلطات لتنفيذ هذه الإصلاحات، إضافة إلى إيجاد مخاوف أمنية مشروعة، أدت إلى إعطاء السلطات المبررات لتقييد وتضييق الخناق على النشاطات المستقلة، وعززت استعداد العديد من المسؤولين للاشتباه بأي شكل من اشكال النشاط المدني المستقل واعتباره تحدياً مباشراً أو ضمنياً للدولة.

أما العامل الثاني فهو أزمة اللاجئين السوريين والتي حرفت مسار نشاطات المجتمع المدني، عندما اضطرت منظمات المجتمع المدني أن تحذو حذو المانحين وتعيد توجيه نشاطاتها نحو التعامل مع هذا التحدي الجديد، الأمر الذي كان في الغالب بعيداً عن رسالة المنظمات وغير منسجم مع نقاط قوتها وضعفها.

أما العامل السياقي الثالث فهو انتشار حالة انعدام الثقة والريبة السائدة في أوساط العديد من الجهات الحكومية فيما يتعلق بالمجتمع المدني. فيبدو أن الاعتقاد أن المجتمع المدني غير وفيّ وعازم على تمرير أجندات أجنبية خطيرة منتشر بين المسؤولين الحكوميين في الدرجتين الثانية والثالثة، وهم غالبا ما يمثلون الأشخاص الأكثر قدرة على تعقيد حياة العاملين في المجتمع المدني وتعطيل أنشطتهم بشكل يومي. وقد تواجه المنظمات غير الحكومية العاملة في مناطق جغرافية حساسة أو معرضة للخطر تدخلاً من السلطات الأمنية (على سبيل المثال، أثناء انتخابات مجلس إدارة منظمة المجتمع المدني). كما يتم استخدام أشكال متعددة من المضايقات والترهيب في هذا السياق، كأن يتم إجراء عملية تدقيق تفصيلية لحسابات وقيود منظمات المجتمع المدني، أو إطلاق حملات التشهير التي تتضمن نشر إشاعات مغرضة ضد قيادات منظمات معينة).

أما العامل الرابع فهو الدور الحاسم الذي تلعبه السلطات التقديرية (القوية) والعلاقات الشخصية والنفوذ السياسي. فالقوانين التي تتحكم بشكل وصيغة نشاطات المجتمع المدني تحتوي على أحكام ونصوص مبهمة وتحتمل تفسيرات متناقضة، الأمر الذي يعطي المسؤولين سلطة تقديرية كبيرة في تنفيذ هذه الأحكام. وهناك عامل آخر مرتبط بهذا الأمر وهو أهمية قيام منظمات المجتمع المدني ببناء وتكوين علاقات شخصية مع صناع القرار. فرعاية إمكانية الوصول إلى السلطة والمحافظة على هذه الإمكانية يعتبر أمراً جوهرياً لمقدرة منظمات المجتمع المدني على تحقيق مصالحها وممارسة نشاطاتها من خلال

إيجاد الفرص وتجاوز القوانين والتغلب على القيود. فالعلاقة الطيبة التي تتمتع بها منظمة المجتمع المدني مع شخصيات عامة لها نفوذ وتأثير قد تكون بوليصة تأمين غاية في الأهمية في حال أو عندما يتم التعرض لها.

أما العامل الخامس فهو حجم الدعم الذي يمكن أن يوفره مجال تركيز أو تخصص منظمة المجتمع المدني وقدراتها على دعم أو تكملة الجهود الحكومية. فالقاعدة السائدة تقول أنه كلما ازداد حجم الدعم هذا، كلما ازدادت المساحة التي تتيحها السلطات لهذه المنظمة. وأخيراً، يلعب الموقع الجغرافي للمنظمة دوراً كبيراً. فالمنظمات القائمة في عمّان تتمتع بحرية أكبر لإقامة نشاطات "ذات وضع خاص" وعقد لقاءات وتجمعات عامة بشكل يفوق بدرجة كبيرة ما هو مسموح للمنظمات القائمة في المحافظات.

شهد القطاع خلال السنوات العشرة الماضية بعض الأمور التي استمرت على حالها وأخرى خاضت تغييرات هامة. ويمكن رصد تسعة مجالات بقيت على حالها ولم تتغير. وأول هذه المجالات هو أن الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني في الأردن ما تزال تركز على الأعمال الخيرية وتقديم الخدمات، مع أن البعض منها (خاصة منظمات غير حكومية تأسست بمرسوم ملكي وعدد قليل من المنظمات غير الحكومية الوطنية) يعمل على قضايا تنموية أوسع وأشمل. وتمثل المنظمات المجتمعية حوالي 80% من مجموع منظمات المجتمع المدني، وتهتم بشكل حصري بقضايا تنمية المجتمع وتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية. أما ثاني تلك المجالات، وهو كسب التأييد (المدافعة)، الذي يعتبر أحد أهم ادوارالمجتمع المدني - المنظمات التي يشكل كسب التأييد رسالتها الأساسية - ما زال صغير الحجم وغير متطور. ومن هذا الحجم الصغير لمنظمات المجتمع المدني المختصة بعمليات كسب التأييد، يركز عدد قليل جداً منها على قضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحوكمة. وتتواجد هذه المنظمات في مدينة عمّان بشكل حصري، وهي تعتبر مراكز بحوث أو معاهد للدراسات السياسية بقدر ما هي مجموعات دعم ومدافعة. أما المجال الثالث، فهو أن المجتمع المدني في الأردن لا يزال يعتمد على المانحين من حيث التوجهات والتمويل. فتتم عملية تأسيس أغلب منظمات المجتمع المدني أولاً وقبل كل شيء بهدف الحصول على تمويل المانحين، الأمر الذي يجعلها تفتقد إلى الرسالة الواضحة وإلى العلاقات الطبيعية التي تربطها بالمجتمعات أو القطاعات التي تزعم أنها تخدمها، ويؤدي بها، بدلاً من ذلك، إلى التجاوب مع أولويات المانحين، وبالتالي إلى ميلها لأن تكون خاضعة لبيانات وأهداف المشاريع والنشاطات. والمجال الرابع هو أن مستوى المهنية وجودة الإدارة المحترفة في قطاع المجتمع المدني ما يزال منخفضاً بشكل عام، بالرغم من وجود تحسينات متفرقة هنا وهناك (تكون هامة في بعض الأحيان). فعلى سبيل المثال، ما يزال عدد منظمات المجتمع المدني التي تدرك الحاجة - ناهيك عن العمل عليها - لأن يكون النهج مبني على رسالة واضحة قليل جداً. فباستثناء المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي، تفتقد غالبية منظمات المجتمع المدني إلى بيان واضح لرسالتها ومهمتها. كما أن عدداً قليلاً منها فقط يتعامل بالتخطيط الاستراتيجي، إضافة إلى أن مجالس إدارة منظمات المجتمع المدني غالباً ما تفتقر للفاعلية والسلطة الحقيقية. كما تعاني أغلب منظمات المجتمع المدني من الأنظمة الإدارية الضعيفة. وخامس تلك المجالات هو أنه لا زالت هناك فجوة هائلة بين المجتمع المدني والمجتمع، فبدلاً من نشوئه وتطوره الطبيعي من قلب المجتمع ليعكس احتياجاته وتطلعاته، يقع المجتمع المدني بشكل متواز مع ذلك المجتمع. أما المجال السادس، فهو أن الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني الأردنية ما تزال غير متخصصة بشكل كاف ولا توزع جهودها ومواردها بشكل واسع. فالنتيجة هي أنها لا تتمكن من تخصيص وتوزيع مواردها المحدودة أصلاً بصورة فعالة. وسابع تلك المجالات هو أن قطاع المجتمع المدني ما زال مشتتاً بشكل كبير، وما زال يعاني من ضعف التعاون والتشارك بالأفكار والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني. فلم تتمكن منظمات المجتمع المدني حتى الآن من تكوين تحالفات أو ائتلافات دائمة لصياغة رؤية متماسكة ومؤثرة للتغيير الذي تطمح إلى تحقيقه وللأسلوب الذي تقترح انتهاجه لتحقيق هذه التغييرات. وفي حين تشكو المنظمات من هذا الوضع السيئ، إلا أنها لا تظهر رغبة قوية وقدرة حقيقية على تغيير ذلك. أما ثامن تلك المجالات، فهو أن معظم الأردنيين لا يدركون ماهية المجتمع المدني ولا يقدّرون مساهماته، بغض النظر عن محدوديتها. ويستمر الدور غير المفيد الذي تلعبه وسائل الإعلام في هذا السياق، حيث ما تزال تغطيتها الإعلامية للمجتمع المدني سطحية وسلبية بالعادة وتركز بشكل شبه حصري على المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي والتي تحظى باهتمام أكثر شمولية وإيجابية. والمجال التاسع والأخير هو أن حجم ونوعية ارتباط قطاع المجتمع المدني مع المؤسسات والهيئات الحكومية ما زال محدوداً للغاية.

وعلى الرغم من استمرارية بقاء هذه المجالات التسعة الهامة دون تغيير، إلا أنه قد حصلت بعض التغييرات الملحوظة والتي أثرت في قطاع المجتمع المدني. أولاً، شهد قطاع المجتمع المدني منذ أواخر العقد الأول من القرن الواحد وعشرين نمواً ضخماً، ففي السنوات السبعة الأخيرة وحدها ازداد عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة رسمياً ثلاثة أضعاف، من حوالي 1500 منظمة في عام 2008 إلى ما يزيد على 4600 منظمة في والوقت الحاضر. غير أن هذه الظاهرة لا تدلّ على ارتفاع مستوى الوعي أو الحراك المدني، بدليل ضعف الدور الذي لعبه المجتمع المدني في تحريك هذا الوعي أثناء أحداث الربيع

العربي التي استمرت لفترة قصيرة في الأردن.[1] فعلى العكس من ذلك، يدفع تلك الظاهرة بشكل رئيس رغبة بعض الأفراد في الحصول على التمويل الذي يخصصه المانحون لدعم المجتمع المدني. ثانياً، ومنذ أواخر العقد الأول من هذا القرن، أخذت الحكومة تحكم سيطرتها على هذا القطاع بشكل مطرد، وهي عملية تبدو متسارعة. ثالثاً، أصبح تصوير المجتمع المدني في الخطاب السياسي لحكومة الأردن متناقضاً ومشتتاً. فالبيانات الرسمية – وخصوصاً تلك الصادرة عن الديوان الملكي - تمدح المجتمع المدني وتؤكد على قيمة المساهمات المهمة التي يقدمها لمواجهة المشاكل التي تعاني منها المملكة. كما يشجع هذا الخطاب على تكوين الشراكات بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ويصور المجتمع المدني كمصدر أساسي لتوفير المعلومات والتغذية الراجعة للحكومة التي تصر على الاستشارات والحوار. وفي مقابل ذلك، انتقدت شخصيات هامة في الحكومة الأردنية المجتمع المدني بشكل متكرر، فسلطوا الضوء على عيوبه وتجاهلوا دوره في التنمية الوطنية. ويتم نشر مثل هذا الهجوم وتضخيمه عبر وسائل الإعلام، وخاصة تلك الواقعة تحت سيطرة الحكومة، الأمر الذي يساعد على نشر الصورة السلبية للمجتمع المدني وتقبلها لدى الرأي العام. رابعاً، هناك عدد قليل من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة التي تحظى بحضور قوي، حيث نجحت في كسب قدر من ثقة الرأي العام واحترامه بسبب جودة أعمال الرقابة والضغط وكسب التأييد وتحليل الخطط السياسية التي تؤديها. خامساً، هناك اعتراف متزايد لدى بعض منظمات المجتمع المدني بأهمية التخطيط الاستراتيجي والسعي لتحقيق هدفها ومهمتها والتشاور مع أصحاب المصالح وإجراء عمليات الرقابة والتقييم للنشاطات والمشاريع، بالرغم من أن المنظمات التي تتبنى هذا النهج ما تزال تشكل الاستثناء وليس القاعدة.

وقد نتج عن مناقشات مجموعات التركيز والمقابلات التي أجريت مع المشاركين الرئيسيين عدد من التصورات الهامة حول آراء ووجهات نظر أصحاب المصالح لمساهمات المجتمع المدني في ستة أهداف وطنية: تنمية القطاع الاجتماعي والنمو الاقتصادي وتحسين تقديم الخدمات والإصلاح السياسي ومواجهة التطرف العنيف والتعامل مع الأثر الإنساني والاقتصادي الاجتماعي لأزمة اللاجئين السوريين. وبشكل عام، قيّم المستجيبون مساهمات المجتمع المدني على أنها محدودة (في حالة تقديم الخدمات) إلى ضعيفة جداً (في حالة مواجهة التطرف العنيف). ورأى المستجيبون بشكل ثابت أن المجتمع المدني يساهم في مجال تقديم الخدمات أكثر من أي من الأهداف الست الأخرى، وهو المجال الذي ما يزال يشكل الاهتمام الرئيسي وغالباً الوحيد للغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني في الأردن. ومع ذلك، فقد اتفق المحاورون بشكل عام على أن أداء منظمات المجتمع المدني في هذا المجال يعاني من عدد من العيوب: تكون الخدمات المقدمة ضعيفة الجودة في الغالب ونطاق المستفيدين منها محدود؛ عدم مطابقة الخدمات بالضرورة مع الاحتياجات الأساسية لمستقبليها، والسبب هو أن منظمات المجتمع المدني نادراً ما تجري تقييماً للاحتياجات؛ إخفاق العاملين في المجتمع المدني في إعطاء الأولوية لتحسين وصول الخدمات التي يقدمونها ولجودة هذه الخدمات ولكيفية الوصول إلى أكثر قطاعات السكان احتياجاً. أما بالنسبة لكل من تنمية القطاع الاجتماعي والنمو الاقتصادي، فقد تم اعتبار المساهمات التي يقدمها لها المجتمع المدني على أنها هامشية. ولقد كان للمجتمع المدني قصص نجاح محدودة في عملية التخفيف من بعض أسوأ مظاهر التهميش الاجتماعي والركود الاقتصادي، إلا أن جهوده في هذا المجال ما تزال هامشية إلى حد بعيد ولا تتناول جذور المشكلة. ومن الجدير بالذكر أن الاحتياجات الاجتماعية المتنامية للسكان، والتي تضخمت تحت تأثير تدفق اللاجئين السوريين، قد تجاوزت القدرات المحدودة للمجتمع المدني.

اتفق غالبية المشاركين الرئيسيين مع الرأي القائل بأن المجتمع المدني يلعب دوراً هزيلاً في تيسير الإصلاح السياسي، خاصة إذا ما كان قياس الأداء في هذا المجال مبنياً على تغير السياسات وصياغة التشريعات الجديدة، أو على التحولات في المعايير والسلوك السياسي. وتنوعت الآراء بخصوص بعض المنظمات المتخصصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة الأكثر شهرة على المستوى الوطني، فبينما يشير الخبراء في مجال المجتمع المدني إلى أن هذه المنظمات قد أصبحت أكثر مهنية وقدرة على أن تؤدي وظيفة رقابية مفيدة، بما في ذلك توثيق انتهاكات حقوق الانسان والمشاركة في الرقابة على الانتخابات البرلمانية، إلا أنهم يقرّون بأنها، ورغم أهمية وقيمة أعمال الرقابة وكسب التأييد والتحليل السياسي التي تجريها، تفتقر للقدرة على إحداث أثر أوسع نطاقاً في السياسات والمجتمع. والحقيقة أنه يسود شعور عام بأن القضايا التي تعمل عليها المنظمات غير الحكومية تتمتع بقدر ضئيل من إمكانية تحقيق حراك شعبي، وأن عجزها عن حشد قطاع كبير من الجمهور الأردني ما يزال يشكل عقبة هيكلية تقف حائلاً أمام فاعليتها نتيجة لعوامل العرض والطلب.

وأشار المستجيبون على نحو كبير إلى أن منظمات المجتمع المدني قد لعبت دوراً يكاد لا يُذكر في مكافحة التطرف العنيف، أكان ذلك في مجال التعامل مع أسبابه أو تفنيد الفكر المتطرف ودحضه أو العمل على تطوير خطاب مضاد للتطرف أو نشر التسامح وسط المجتمع. يعكس هذا الإنجاز الضعيف محدودية منظمات المجتمع المدني، مع العلم أن الحكومة أيضاً لم تبذل

[1] يوم، شون، *المجتمع المدني العربي بعد الربيع العربي: أضعف ولكن أعمق*، معهد الشرق الوسط، 22 تشرين الأول 2015.

جهودها لتسخير المجتمع المدني في مواجهة مشكلة التطرف العنيف. أما بالنسبة لأزمة اللاجئين السوريين، فإن حجمها الهائل قد أربك القدرات المحدودة للمجتمع المدني. ولم يتحرك المجتمع المدني كجهة مستقلة بذاته في مواجهة هذه الأزمة، بل، على العكس من ذلك، فقد اتخذ في الغالب دور المقاول الثانوي لحساب المنظمات الدولية، التي حددت إيقاع العمل في الميدان. لقد كان عمل المجتمع المدني مع اللاجئين السوريين في غالبيته ضيق النطاق، ومؤقتاً، ومرتكزاً على المشاريع والنشاطات. وقد عبّر قادة وموظفو منظمات المجتمع المدني العاملة مع اللاجئين عن استيائهم من بعض وكالات الإغاثة الأجنبية، وهم يشكون من استغلال تلك الوكالات للمنظمات المحلية والاعتماد عليها لتحمل عبء العمل دون توفير أية مساعدة في عملية بناء امكانياتها. وتطالب منظمات المجتمع المدني المحلية بأن تصبح علاقتها مع المنفذين الأجانب علاقة أكثر تكافئاً من حيث التشارك في صياغة رؤية المشاريع وتصميمها والاهتمام بتطويرامكانيات وكفاءات الشريك المحلي ليتمكن من تنفيذ المشاريع باستقلالية.

تواجه غالبية المنظمات النسائية مجموعة خاصة من التحديات بالرغم من المكاسب المتواضعة التي حققتها عبر السنوات.[2] فما تزال الإدارة الداخلية غير ديمقراطية، ومبهمة وغير موضوعية، وغالباً ما يشعر أعضاء هذه المنظمات بأن قيادات المنظمة لا تخضع للمساءلة ولا يمكن تغييرها. وتؤدي شدة التشتت والمنافسة المرهقة في هذا المجال إلى تصارع وتبار فيما بين المنظمات النسائية، فلا توجد رؤية توحّد المجموعات النسائية حول كيفية تحسين وضع وتأثير المرأة في الأردن. والأهم من ذلك أن هذه المنظمات تفتقر لوجود دائرة واسعة من الداعمين، فالغالبية العظمى من النساء الأردنيات لا يعتقدن أن هذه المنظمات تعبر عنهن، ليس في الخطاب المستخدم، ولا في القضايا التي تروّج لها، ولا في المنهجية المتبعة للترويج لهذه القضايا، وليس في البرامج التي تعمل المنظمات على تنفيذها. وتعتبر هذه المشكلة حادة بشكل خاص بالنسبة للمنظمات القائمة على الحقوق، والتي وكما أشار أحد المحاورون، "تستمر في فرض البرامج من أجل تحويل النساء الأردنيات إلى ناشطات على [النمط الغربي]". ومع ذلك، فإن العديد من المنظمات النسائية التي تركز نشاطها على إيصال الخدمات تواجه مشاكل شبيهة، ربما لأن الخدمات التي تقدمها هذه المنظمات ليست بالضرورة هي تلك التي تحتاجها المرأة بشكل كبير.

أعرب المحاورون والمشاركون في نقاشات مجموعات التركيز باستمرار عن انتقادهم لدور المانحين، مشيرين إلى عدم وجود نهج استراتيجي لدعم القطاع وإلى برامج مبنية بشكل كبير حول المشاريع والنشاطات بدلاً من أن تكون مبنية على النتائج. وقد انتقد محللوا المجتمع المدني بشكل خاص ما وصفوه باهتمام المانحين بـ "إخراج الأموال من خزائنهم" فقط، حيث يتم توزيع المنح وتقديم الدعم التقني دون اعتبار كافٍ للأثر أو فهم مشترك لما قد يبدو عليه النجاح في تمويل القطاع. ولقد حصل الفريق على اجابات متكررة تصف المانحين بأنهم مهتمون فقط بالتأشير بعلامة "أُنجِز" على بنود عملها" و "إنفاق موازنة برنامج المجتمع المدني الخاصة بهم" و "تحقيق متطلبات تقديم التقارير لديهم"، بالإضافة إلى استخدام التمويل لإظهار دعمهم لبعض القضايا المحددة (بما في ذلك بعض القضايا التي يؤدي إلى نتيجة عكسية في السياق الأردني)، وأن ليس لديهم أدنى اهتمام بقدرة مشاريعهم في مجال المجتمع المدني على إحداث فارق حقيقي على ارض الواقع.

لقد عبر المحاورون عن شعورهم بأن كثيراً من الدعم قد أصبح مجرد تدريبات مكررة جاهزة للاستخدام وتفتقر للابتكار، وأن الكثير من نشاطات "بناء الامكانيات او الكفاءات"، التي تركز على الشكل والخطوات على حساب المحتوى والنتيجة، والتي لم تهتم بشكل كاف بتعزيز المنظمة بالمقارنة مع اهتمامها بتدريب الأفراد، والتي لم يتم توجيهها بشكل كاف نحو السمات الخاصة وأوجه الضعف والقوة في المنظمة المحددة التي يسعى المانحون لتدعيمها. كما قال المحاورون بأن المانحين فشلوا في الانتباه لمشاكل الإدارة الخطيرة التي ما زال القطاع بأكمله يعاني منها، بالرغم من سنوات عديدة من تمويلهم السخي لنشاطات "بناء الامكانيات او الكفاءات". كما اشتكى نشطاء المجتمع المدني باستمرار من إحجام المانحين عن تغطية التكاليف التشغيلية للمنظمات والاستثمارات الطويلة المدى في تنمية قدرات الموظفين وفي القدرة على إجراء بحوث مجدية. ووصفوا هذا الإحجام على أنه عقبة ضخمة أمام نجاح "بناء الكفاءات او الامكانيات" عملياً.

إن أحد أسوأ الآثار الناتجة عن برامج المانحين هو الاهتمام المتزايد للمنظمة المتلقية للدعم بالمساءلة ومسؤوليتها أمام المانحين على حساب مسؤوليتها أمام جمهورها. فبالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، ما يزال يشكل الحرص على الحصول على تمويل المانحين والحفاظ عليه وعلى تحقيق متطلبات إعداد التقارير لديهم أكثر أهمية من الحرص على تمثيل احتياجات وتطلعات قضايا معينة أو مجتمعات معينة. وكانت قضية انخفاض مستوى التنسيق بين المانحين أحد الشكاوى المتكررة التي تحدث عنها نشطاء المجتمع المدني، وهو أمر وصفوه بأنه من الأسباب المباشرة لحالة التشتت المستمر والصراع الداخلي والفساد وتكرار النشاطات التي تسود القطاع. ويرى نشطاء وخبراء المجتمع المدني أن منظمات المجتمع المدني كثيراً ما

[2] هناك العديد من الأمثلة على منظمات المرأة في الأردن، ومن أهمها: الاتحاد النسائي الأردني العام، واتحاد المرأة الأردني، وجمعية الملتقى الانساني لحقوق المرأة، ومركز الإعلاميات العربيات، والشبكة القانونية للنساء العربيات، وتجمع لجان المرأة الوطني الأردني، ومنظمة المرأة العربية.

تكون عرضة للتغيرات المفاجئة والكبيرة في جداول أعمال المانحين. وقد زعموا أنه كان لإعادة التركيز والتوجيه المفاجئ لجهود المانحين نحو أزمة اللاجئين السوريين أثر أساسي وسلبي على القطاع. كما عبروا عن مشاعر الإحباط من شروط المانحين (ادراج العلامة التجارية للشركة المانحة على سبيل المثال) ومن إجراءات طلب المنح المعقدة والمرهقة.

أدى العمل الميداني إلى الحصول على وجهات نظر وتصورات عن المجتمع المدني ومن المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، يبدو أن العاملين في المجتمع المدني على دراية كبيرة بالإخفاقات الخطيرة التي يعاني منها قطاعهم، ومستعدون بشكل ملفت للاقرار بهذا أمام العامة. إضافة إلى ذلك، يبدو أنهم مستسلمون لوجود هذه العيوب ويشكون بامتلاكهم القدرة اللازمة لتغيير وضع قائم يعكس عوامل ثقافية وسياسية واجتماعية قوية. كما يملك العديد من نشطاء المجتمع المدني (وخاصة أعضاء المنظمات المجتمعية) استيعاباً سطحياً لكل من مفهوم المجتمع المدني والحقائق المتعلقة بهذا القطاع في الاردن، وهم يتبنون رأيين رئيسيين في هذا السياق: أن دور المجتمع المدني هو "ملء الفجوات" التي أهملتها الجهود الحكومية، وخاصة في مجال تقديم الخدمات، وأن المجتمع المدني بوضعه الحالي في الأردن هو في أغلبه مهنة يقودها "مهنيون يبحثون عن عمل"، كما وصفهم أحد المستجيبين، أو أشخاص تنقصهم الرغبة الحقيقية لإحداث تغيير. وبدوره، يملك المواطن الأردني في أحسن الأحوال فهماً سطحياً لماهية المجتمع المدني والمهام التي يفترض منه تأديتها. كما عجزت الغالبية العظمى من المستجيبين عن تسمية أي منظمة مجتمع مدني محددة، فيما عدا عدد قليل من المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي. ويرى المواطن الأردني أن أثر المجتمع المدني محدود للغاية خصوصاً فيما يتعلق بتأثيره على السياسات العامة وصياغتها. وحتى في مجال تقديم الخدمات، فقد حصل المجتمع المدني على نتائج متباينة: تم إعطاء الفضل للمنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي للغالبية العظمى من النجاحات، بينما تم وصف أداء المجتمع المدني بأنه غير متناسب وغير متكافئ مع مقدار الموارد التي ضخها المانحون في القطاع. وبينما لا يعرف المواطن الكثير عن المجتمع المدني، إلا أن مناقشات مجموعات التركيز أشارت إلى أن للمواطن وجهة نظر سلبية بشكل عام عن القطاع. فبشكل إجمالي، يبدو أن المواطن مقتنع بالسرد القائل أن عمل المجتمع المدني يتمحور حول اجندة المانحين وأنه قطاع مليء بالفساد والصراع الداخلي وأنه مدفوع بالانتهازية والمصالح الشخصية. كذلك أكدت المقابلات التي أجريت على أن الآراء المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي أكثر إيجابية بشكل عام، خصوصاً عند تقييم معايير المهنية والتأثير. ويرى المواطن بشكل عام أن على الحكومة أن تضع نشاطات المجتمع المدني تحت رقابة صارمة وأن تفرض سيطرة محكمة عليها، الأمر الذي يؤكد حالة الارتياب والشك السائدتين تجاه القطاع.

يقول المجتمع المدني أن الحكومة لا تدعم دوره بشكل عام وليست مستعدة للانخراط في أية شراكة حقيقية معه. ويعتقد المجتمع المدني أن الحكومة مصممة على التحكم بالقطاع أو احتوائه بدلاً من رعايته لينمو. كما أن المجتمع المدني مستاء من محاولات المسؤولين الحكوميين لتصوير القطاع بصورة سيئة لاستمالة الرأي العام. فيملك العديد من المسؤولين الحكوميين الكبار فهماً سطحياً جداً لحقيقة ما يعنيه المجتمع المدني ولطبيعة الوظائف التي يؤديها أو المساهمات التي يمكنه تقديمها في سبيل تنمية وتطوير الأردن. وبينما أثبتت المقابلات أن الحكومة الأردنية ليس لديها وجهة نظر موحدة حول المجتمع المدني، إلا أنها أكدت كذلك على وجهة النظر السلبية السائدة بشكل عام في الدوائر الحكومية. علاوة على ذلك، يميل المسؤولون الحكوميون للاستهانة بدوافع الناشطين في المجتمع المدني وبالنهج الذي يتبعونه في عملهم وبتأثير نشاطاتهم. وهم يشكون بشكل متكرر من أن نشطاء المجتمع المدني مهتمون أكثر بالترويج لأجندات المانحين، والتي قد لا تعبّر دائماً عن الأولويات المحلية. وقد أبدا مسؤولو الحكومة الأردنية استعدادهم للإعتراف بفضل المجتمع المدني بجزء محدود من عملية تقديم الخدمات الاجتماعية وفي تعزيز الأهداف التنموية، إلا أنهم لا يقرون بأي دور مشروع للمجتمع المدني في مجالات مثل الإشراف والرقابة أو صنع السياسات أو في دعم الإصلاح السياسي. وبشكل عام، يعتقد المسؤولون أن دور المجتمع المدني يجب أن يبقى محصوراً في مساعدة الحكومة على إيصال الخدمات والقضاء على الفقر. وعلى الرغم من استخدامهم عبارة أن المجتمع المدني هو "شريك الحكومة" كثيراً خلال المقابلات التي أجريت معهم، إلا أنه كان واضحاً أن "الشراكة" التي يقصدونها تضع المجتمع المدني في دور التبعية. وبالإجمال، يميل مسؤولو الحكومة الأردنية إلى اعتبار المجتمع المدني على أنه مصدر للازعاج، ولكن يجب تحمله والتساهل معه – ليس ذلك لأجل مساهماته المحدودة، ولكن من أجل تجميل صورة الدولة أمام المجتمع الدولي وللمحافظة على تعاون المانحين وعلى العلاقات الحسنة معهم.

كما انتقد المشاركون من الحكومة في نقاشات مجموعات التركيز بشكل متكرر وصريح الطريقة التي يتبعها المانحون في تنفيذ نشاطات دعم المجتمع المدني. وقد كان انتقادهم الأساسي متعلق بتراخي او تساهل المانحين في مجال الرقابة على برامجهم وايضا التراخي في المطالبة بالمساءلة من المنظمات المتلقية للدعم. كما انتقدوا اهتمامهم غير الكافي بأثر هذه البرامج، وأن إغراق المانحين لقطاع المجتمع المدني بالتمويل دون الحرص على التنسيق فيما بينهم قد ساهم بشكل كبير في إحداث الفساد وتكرار النشاطات وتبديد الموارد. إضافة إلى ذلك، فقد اتفق هؤلاء المشاركين في شكواهم من توفير المانحين التمويل لمنظمات المجتمع المدني دون الرجوع أو التنسيق بشكل وافٍ مع الحكومة الأردنية، ويقولون أن هذا الوضع أدى إلى

الغموض وعدم الشفافية في القطاع وأنه المسؤول الأول عن "الفوضى" السائدة فيه – والتي أصبحت الآن، برأي المشاركين، مسؤولية "معالجتها" تقع على عاتق الحكومة الأردنية.

يواجه المجتمع المدني الأردني بعض التحديات الخطيرة والمتشابكة، والتي تتمثل بعجزه عن احداث التأثير الكافي بشكل عام، وبمحدودية علاقته بالمجتمعات المستهدفة التي يزعم خدمتها وبالقضايا التنموية والحقوقية التي يدّعي مناصرتها والدفاع عنها، وبانعدام وجود قاعدة عريضة من المناصرين الذين يؤمنون بالمجتمع المدني وبأنه يعبر عنهم ومستعدون للوقوف في صفه. وبالرغم من أن القطاع في الوقت الحاضر قد غرس جذوره على عمق كافٍ، إلا أن السياقين الإقليمي والمحلي لا يدعمان نموه، كما أنه لا يملك أية فرص استثنائية في متناول يده. مع ذلك، ما زال هناك شيء من الأمل. أولاً، إن المجتمع المدني قادر على ممارسة النقد الذاتي، وهو على وعي بنقاط ضعفه. ومع أنه لا يبدو قادراً بمفرده على إجراء التغيير المطلوب ليتغلب على عيوبه، إلا أن اعتماده على المانحين قد يتيح لهم الفرصة لدفع التغيير في الاتجاه المناسب. ثانياً، ما زال المجتمع المدني، رغم الوضع القائم، يقدم "نماذج أدائية" حيث توفر لنا تجربته الغنية دروساً عديدة يمكن من خلالها إيجاد أساليب جديدة لتحسين عمل منظمات المجتمع المدني، وكذلك تحسين أسلوب المانحين في التعامل مع القطاع. ثالثاً، لقد بدأت الحكومة بالانفتاح على المجتمع المدني وقد تم إيجاد بعض الآليات التي من خلالها تسعى الحكومة للاستفادة من مدخلات ومساهمات المجتمع المدني. هناك بلا شك مشاعر ارتياب سائدة ومبررة حول مدى صدق الحكومة في هذا المجال، ولكن يتوجب على القطاع السعي لتحقيق أقصى استفادة ممكنة مما يتم عرضه. وقد يتعلم صناع القرار التخلي عن ارتيابهم من المجتمع المدني وازدرائهم له إذا ما استطاعت منظمات المجتمع المدني من إثبات فائدتهم، الأمر الذي يمكن أن يتحقق بأكثر من طريقة: أن ترفع المنظمات من مستوى معرفتها باحتياجات المجتمع وأن تصبح أكثر فعالية في عملية إيصال ونقل هذه الاحتياجات للجهات الرسمية؛ أن تصبح مصادر موثوقة لجمع البيانات وتحليلها؛ أن توفر تغذية راجعة قائمة على الأدلة حول السياسات، والخطط الحكومية، والتحديات المتعلقة بالحوكمة والادارة؛ أن تساهم بإطلاق وتجربة المشاريع والبرامج الريادية. إن الثقة يمكن استحقاقها وكسبها ومن الممكن إعادة النظر في الآراء والافتراضات السلبية عند ظهور دلائل جديدة. فالعلاقة بين حكومة الأردن والمجتمع المدني ليس محكوم عليها بأن تبقى علاقةً عقيمةً من العداء المتبادل. سوف تكتسب منظمات المجتمعات المدني قيمةً أعلى لدى حكومة الأردن إذا ما نجحت في تنصيب نفسها كمدافعين وممثلين لمجتمعات وجماهير شعبية محددة، وعند تحقيق هذا، سوف تزيد أهمية تلك المنظمات وقد يصبح تأثيرها أقوى بشكل ملحوظ. وأخيراً، قد يتبين أن لقانون اللامركزية - إذا ما نجح في تحقيق اللامركزية بشكل فعلي - أثر إيجابي جداً بالنسبة للمجتمع المدني. وهذه النتيجة، وبغض النظر عما يتوقعه معظم المشاركين الرئيسيين – وهو أن القانون الجديد لن يؤدي إلى أي تداول حقيقي للسلطة، بل سيوجد طبقات جديدة من البيروقراطية والتحكم - تشكل احتمالية مفعمة بالأمل. تتمتع منظمات المجتمع المدني بشكل عام والمنظمات المجتمعية بشكل خاص بموقع فريد ومميز يمكّنها من استغلال أية جهود لمنح المواطنين دوراً أكبر على المستوى المحلي. ويستطيع المجتمع المدني أن يكون صوت المجتمع وأن يلعب دوراً رئيسياً في تحسين الادارة المحلية وفي إيصال الخدمات. كما يمكنه أن يتعلم كيفية تسخير آليات المساءلة المجتمعية لتحسين استجابة المسؤولين والمؤسسات. وإذا ما نجح في تحقيق ذلك، فسوف ترتفع مصداقيته وتأثيره ومشروعيته. كما سيعمل تحقيق لامركزية حقيقية على توفير المزيد من الأسباب للمانحين للتفاعل مع المنظمات المجتمعية والتعاون معها.

تقدم هذه الدراسة ست توصيات حول إعداد برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:

1) *التأكيد على بناء قواعد شعبية لمنظمات المجتمع المدني*. فعلى منظمات المجتمع المدني بناء قواعد شعبية مبنية على القضايا، وغرس نفسها في المجتمعات، وتنمية مستوى فهم أفضل لاحتياجات المجتمع، وأن تصبح أكثر فاعلية في الاستجابة لهذه الاحتياجات وفي تعريف السلطات بها. وإلى أن يتحقق هذا، سوف يستمر المجتمع المدني يفتقر الصلة على المستوى المحلي (الصلة مع حياة الأردنيين اليومية) والصلة على المستوى الكلي (الصلة مع التحديات الكبرى التي تواجه المملكة)، وسيبقى معتمداً على المانحين وموجهاً من قبلهم، ولن يتقدم في اتجاه تحقيق الاستدامة وسوف تبقى صورته العامة ضعيفة كما هي الآن. ولذلك وعند تصميم نشاطات المجتمع المدني أو متابعة أثرها، يتوجب التفكير بالسؤال الجوهري التالي: هل ينتج عن إعداد هذه البرامج، أو يتوقع أن ينتج عنها بناء قواعد جماهيرية للمنظمات المتلقية للدعم وبالتالي، ومن خلالها، للقطاع ككل؟ يجب أن تكون الأولوية هنا هي بناء القواعد الجماهيرية، فهي أهم من المكونات الأخرى للقدرة التنظيمية بل وإنها أهم من إنجاز أي مشروع أو نشاط بعينه.

2) *التشجيع على تطوير منظمات وسيطة قوية، والاعتماد عليها لتوجيه الدعم نحو المجتمع المدني*. لقد بذل المانحون جهوداً هائلة في محاولة بناء القدرة المؤسسية لعدد كبير من المنظمات الصغيرة. إن توزيع وتبديد الموارد والطاقات بهذه الطريقة داخل القطاع لم يحقق إلا نتائج متواضعة، خصوصاً في مجال بناء القواعد الجماهيرية. وفي الوقت الذي تم تعزيز امكانيات عدد من المنظمات المنفردة، إلا أنه لا يمكننا تعميم هذا الحكم على القطاع ككل. لا بد من العمل على توسيع تلك

الحالات القليلة والمنفصلة من الأداء النسبي، وخصوصاً في الحالات التي يكون فيها الهدف التأكد من توزيع المكتسبات عبر القطاع ككل. لا بد إذن من إعادة تقييم هذا النهج الحالي.

أما البديل المقترح لذلك فهو أن تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على دعم تنمية وتطور عدد من المنظمات الوسيطة المختارة بعناية، ومن ثم الاعتماد عليها لتوجيه المساعدات إلى القطاع ككل. وفي كل قطاع فرعي من قطاع المجتمع المدني (إيصال الخدمات، والتنمية، وكسب التأييد)، يمكن اختيار مجموعة أساسية من المنظمات غير الحكومية التي تمتلك قدرة كبيرة نسبياً وتاريخاً من النجاحات والإنجازات الموثقة. ويمكن دعم وتعزيز هذه المنظمات المختارة من ناحيتين: تحسين قدرتهم على بناء قواعد جماهيرية لأنفسهم، ودعم إمكانياتهم للعمل كوسيلة نقل فعالة للمساعدات إلى منظمات المجتمع المدني الأخرى. ويكون دعم كل منظمة وسيطة من المنظمات المختارة مشروطاً بالتزامها بالعمل كمرشد مع مجموعة محددة بوضوح من المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية. وينطوي هذا العمل على تعزيز قدرات هذه المجموعة من المنظمات، وتوسيع قاعدتهم الجماهيرية من خلال تمكينهم أن يصبحوا أكثر فاعلية في التعرف على احتياجات المجتمع وتلبيتها، أو في كسب التأييد والدفاع عن القضايا التي تهم هذه الجماهير. كما ستعمل المنظمة الوسيطة على إيصال صوت المنظمات العاملة معها إلى المستوى الوطني للعمل على احتياجاتهم ومتطلباتهم، وأن تعمل على رعايتهم وتوجيههم بشكل عام. وقبل الحصول على التمويل، وكشرط مسبق لاستلامه، سيكون على كل منظمة وسيطة أن تقدم "خطة عمل ارشادية مكثفة" مصممة بعناية لتلبية الاحتياجات الخاصة لكل واحدة من المنظمات المتلقية للمساعدات. وستشكل مجموعة المنظمات التابعة القاعدة الجماهيرية الأساسية للمنظمة الوسيطة، وفي المقابل سيكون عليهم العمل على رعاية وتوسيع قواعدهم الجماهيرية المحلية. فالفكرة هنا هو أن تحافظ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على التزام طويل الأمد مع عدد من المنظمات الوسيطة المختارة بعناية وأن تعمل على دعم ورعاية نمو هذه المنظمات بصورة شاملة، على أمل أن يؤدي تمكينها إلى إحداث تغيير نوعي في قطاع المجتمع المدني.

3) *تطوير قدرة المجتمع المدني على جذب المانحين المحليين والوصول للتمويل المحلي، واتباع نموذج العمل الخيري الاستثماري*. إن اعتماد المجتمع المدني على المانحين في التمويل وفي تحديد الأولويات أمر يعيق استدامته ومصداقيته، كما أنه لا يشجع على تكوين علاقات وثيقة مع المجتمعات المحلية والمجموعات المستهدفة المبنية على القضايا. ومع ذلك، فلم يظهر أصحاب الأعمال الخيرية المحليون والقطاع الخاص استعداداً كبيراً لدعم المجتمع المدني (إلا بالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي)، وهذه مشكلة لا بد من تناولها. وقد تكون إحدى الطرق لحل هذه المشكلة تسهيل عملية تأسيس منظمات العمل الخيري الاستثماري. فمنظمات العمل الخيري الاستثماري تذهب إلى ما هو أبعد من مجرد تقديم المنح للمنظمات، فتعمل على الانخراط المباشر والمكثف معهم على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي. وهي تساعد المنظمات المجتمعية في عملية وضع الاستراتيجيات، وملفات النشاطات وخطط العمل. كما تتبع منظمات العمل الخيري الاستثماري وجهة نظر بعيدة المدى للدعم المؤسسي، وتجري أعمال التقييم بناء على النتائج وليس المخرجات. وبدلاً من تمويل البرامج والمشاريع، تساعد منظمات العمل الخيري الاستثماري على بناء قدرات وامكانيات المستفيدين عبر مدة زمنية طويلة عن طريق تمويل التكاليف التشغيلية وتوفير الدعم الفني ذي الصلة. يجب على الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمانحين الآخرين اعتبار نموذج منظمات العمل الخيري الاستثماري كوسيلة لدعم المجتمع المدني الأردني. فمن الممكن تأسيس هذه المنظمات محلياً لتعمل على متابعة المنظمات الوسيطة ومنظمات المجتمع المدني، ولتعمل كوسيط بين هذه المنظمات وبين المانحين المحليين. وقد يكون المانحون المحليون أكثر ميلاً لدعم المجتمع المدني إذا ما علموا أن منظمات العمل الخيري الاستثماري تقوم بأعمال الرقابة والتقييم اللازميين وأنها تتحقق من أن التمويل المقدم يُستخدم بأسلوب يسعى إلى ضمان إحداث الأثر المطلوب.

4) *مساعدة المجتمع المدني على تحسين صورته العامة*. بينت هذه الدراسة الصورة العامة السلبية للمجتمع المدني. وهذه مشكلة خطيرة من ضمن عواقب اخرى تجعل من الصعب على منظمات المجتمع المدني بناء القواعد الجماهيرية الثابتة، وتضعف استعداد المانحين المحليين للمساهمة في قطاع المجتمع المدني، وتساهم في استمرارية اعتماد المجتمع المدني على المانحين لإنقاذه. ولأن الصورة العامة لا تعكس أداء المنظمة فحسب، بل وتؤثر عليه أيضاً، فلا بد من تحسين هذه الصورة. أولاً: يجب الترويج لإنجازات وقصص نجاح قطاع المجتمع المدني (وهي مهمة يمكن لبعض المنظمات الوسيطة التي سبقت الإشارة لها أن تنفذها، أو من خلال بعض المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بقدرات موثوق بها في مجال العلاقات العامة). وتتطلب هذه المهمة توثيقاً مستمراً للإنجازات الملموسة التي تحققها منظمات المجتمع المدني في قطاعات ومناطق جغرافية معينة، وإيجاد الطرق للترويج لهذه الإنجازات وتأثيرها على شرائح متنوعة من الجماهير. وثانياً، يجب تنمية مهارات التواصل والعلاقات العامة للمنظمات الوسيطة ولمنظمات المجتمع المدني الفردية. وثالثاً، يمكن تسخيراو توظيف الدعم الفني لمساعدة القطاع على تطوير استراتيجية علاقات عامة شاملة ومقنعة. ويتوجب على هذه الاستراتيجية أن تعكس فهماً عميقاً لطبيعة ما يوجهه كل من الرأي العام والمسؤولين الحكوميين وجهات أخرى من اتهامات للمجتمع المدني، كما يجب أن تتضمن ابتكار أكثر من "وجهة نظر معاكسة"، بحيث تتم الاستفادة من قصص النجاح الموثقة، وتوظيفها للدفاع عن منجزات

القطاع ودحض الاتهامات الموجهة له والمبنية على التحريف وسوء الفهم والمغالطات. ويمكن وضع قصص النجاح في سياق سرد وجهات نظر معاكسة.

5) *دعم برامج قائمة على التربية المدنية لتطوير المعرفة بالمجتمع المدني*. لقد أثبت العمل الميداني أن فهم الأردنيين لحقيقة المجتمع المدني ودوره هو مبهم ومشوش وغير دقيق في أحسن الأحوال، فما بالك بما يقوم به أو يمكن أن يقوم به أو يتوجب أن يقوم به للمساهمة نحو التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد. ولذلك، وإلى أن يكتسب الناس فهماً أفضل لهذه القضايا، وبالأخص تقديراً أكبر للقيمة المضافة التي يقدمها المجتمع المدني، فستبقى عوائد الدعم الذي يتم تقديمه للقطاع متواضعة. وتشكل المنظومة جزء هاماً من هذه المشكلة، فخلال مسيرته داخل هذه المنظومة، لا يتعرف الشباب الأردني على مفهوم المجتمع المدني ولا على الخلفية التحليلية والمعرفية الأوسع ليتمكن من فهم ماهيته، وهو ما يُعتبر جزء من مشكلة أكبر. فقد لاحظت الدراسة التقييمية للشباب التي أجريت لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في 2014 أن منظومة التربية والتعليم الأردنية لا تؤسس أو تروج للمعرفة والمشاركة المدنية. ولهذا وعندما يقرر المانحون "الاستثمار" في نشاطات يفترض أن تعمل على "تمكين" الشباب في المجال العام، يكون هؤلاء الشباب أصلاً في مرحلة تختلط فيها مشاعر اللامبالاة والاستسلام والشعور بعدم الاهمية والحرمان والتهميش، ويظهر سلوكهم العام تجاه مثل هذه النشاطات خليطاً من التشكيك والتشاؤم.

قد يساعد إعداد برامج موجهة للتربية المدنية في ثلاثة مسارات أساسية على معالجة هذه القضايا. يحتوي أول المسارات على نشاطات مصممة لتزويد نشطاء المجتمع المدني بفهم "أعمق" للمجتمع المدني وللدور الذي لعبه في سياقات متنوعة للمساعدة على التجاوب مع العديد من التحديات والمشاكل. ولا بد من اختيار هذه التجارب بعناية لضمان انسجامها مع الأردنيين بكونها متعلقة بالتحديات التي يواجهها الأردن حالياً أو تلك التي يتوقع أن يواجهها في المستقبل. أما المسار الثاني والذي يشكل تحدياً أكبر، فيتضمن الدعم الفني لتطوير مناهج دراسية جديدة حول التربية المدنية للمرحلتين الثانوية والجامعية، وللتدريب المتعلق بهذا للمعلمين وأعضاء هيئات التدريس. وكما أوصت الدراسة التقييمية للشباب، فقد ينطوي المسار الثالث على الدعم للنشاطات اللامنهجية التي تعمل على رعاية وتنشئة اهتمام الشباب بالمشاركة والنشاط المدني، ومن ثم تزويدهم بالمهارات المطلوبة لتحقيق هذا الغرض.

6) *التأكد من تحقيق التناسق والانسجام في عملية إعداد البرامج*. فقد أشارت المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز إلى نوعين من الإنفصال او عدم الترابط اللذان يؤثران على المجتمع المدني في الأردن. النوع الأول هو عدم وجود علاقة او ترابط بين نشاطات المنظمات المجتمعية/المنظمات غير الحكومية وبين احتياجات المجتمع. فغالباً ما يتم إلقاء اللوم على منظمات المجتمع المدني لعدم انسجام البرامج مع ما تريده أو تحتاجه الفئات والمجموعات التي تزعم المنظمات استهدافها. أما النوع الثاني، فهوعدم الترابط بين محتوى الدعم الذي يقدمه المانحون وبين الاحتياجات الخاصة لكل منظمة بالنظر إلى خواصها المميزة. فقد اعتاد المانحون على تنفيذ مشاريع "بناء قدرات وامكانيات" غير متناسبة مع نقاط القوة والضعف الخاصة ومع مستوى النضج التنظيمي لمنظمات المجتمع المدني المتلقية للدعم. وقد لا يستهدف الدعم الفني الأشخاص المناسبين في المنظمة، ومن الممكن أن لا يكون متناسباً مع نوع او طبيعة الدعم الذي تحتاجه المنظمة أو ترغب في الحصول عليه، كما وأنه قد يركز بشكل كبير على العمليات (مثل الأنظمة المالية وإجراءات المتابعة والتقييم) على حساب التركيز على السعي للتأثير على الصورة العامة، وأسلوب الإدارة، وطريقة التفكير، وتحديد الأولويات لصناع القرار داخل المنظمة. وأحياناً تتضمن جهود الدعم محاولة لتطوير مهارات ونهج وأنظمة تكون معقدة لدرجة يستحيل أن تفيد أو تساعد المنظمة بشكل عملي بالنظر لمرحلة النمو التنظيمي التي تمر بها. ونتيجة لهذا، لا تؤدي هذه الجهود إلى أي تحسينات يمكن المحافظة عليها بعد انتهاء نشاطات الدعم.

وبالنظر إلى هذه النتائج التي توصل إليها هذا التقرير، يتوجب إعطاء مبدأ التناسق والانسجام بين البرامج والمؤسسات الأولوية وجعله مبدأ أساسياً في عملية دعم ومساندة المجتمع المدني. ويشير تعبير"التناسق والانسجام" هنا إلى موضوعين جوهريين: أولاً، يتوجب على منظمة المجتمع المدني المتلقية للدعم أن تقدم أدلة ملموسة وواضحة على تلبيتها لاحتياجات مجتمعاتها أو للجماهير الخاصة بالمواضيع التي تعالجها، وهناك خطوات محددة تتضمن تقييم احتياجات المجتمع للتأكد من تحقيق مبدأ التناسق والانسجام. أما الموضوع الجوهري الثاني، فهو وجوب أن تراعي عملية إعداد البرامج وتنفيذها السمات الخاصة بكل منظمة مجتمع مدني متلقية للدعم وأيضاً بالبيئة التي تعمل فيها تلك المنظمة. فلا بد من أن يكون التدخل والدعم متناسبين مع مستوى النضوج التنظيمي الخاص بالمنظمة، ولاحتياجاتها الآنية، ولنوع ومستوى مهارات موظفيها، ولرؤية قياداتها (أو غيابها). وليتم تحقيق هذا، قد يكون من الضروري تقديم الدعم لعدد أقل من المنظمات وتصميم هذا الدعم وتكييفه بشكل يلائم تنوع احتياجات وخصائص كل واحدة من تلك المنظمات.

المقدمة

الخلفية والأهداف

لطالما عملت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على دعم المجتمع المدني في الأردن عن طريق المنح الموجهة والدعم الفني المتخصص، ساعية لتحسين دوره وإمكانياته وتأثيره، وتحسين قدرته على المساهمة في الأهداف الوطنية الأساسية. والبرنامج الأساسي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مجال المجتمع المدني والعامل حالياً في المملكة هو برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني، وسوف يبدأ عامه الثالث في نهاية عام 2015. ونظراً للتغيرات الديناميكية في المنطقة والأردن منذ إطلاق برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني، وانسجاماً مع التزام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالاستمرار في دعم قطاع المجتمع المدني، فقد طلبت الوكالة الأمريكية إجراء دراسة تقييمة لقطاع المجتمع المدني وتقييم لبرنامج دعم مبادرات المجتمع المدني لتوفير المعلومات لخطة عمل السنة الثالثة، والتي سيتم وضعها في تشرين الأول 2015. وقد قررت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن يتم إجراء دراسة قطاع المجتمع المدني أولاً ليتسنى استخدام نتائجه في تقييم برنامج مبادرات المجتمع المدني، بالإضافة لخطة العمل الخاصة به وعمليات إعداد البرامج التي تصممها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على النطاق الأوسع في مجال المجتمع المدني. ويحتوي هذا التقرير على نتائج الدراسة، التي تسعى إلى تحقيق ثلاثة اهداف رئيسة: 1) توفير تحليل محدث وتفصيلي وقائم على التجربة لقطاع المجتمع المدني وللتحديات التي يواجهها، 2) تسهيل عملية تقييم برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني القادم عن طريق تقديم نظرة شاملة للخلفية التي يعمل البرنامج على أساسها، و 3) الاعتماد على نتائج العمل الميداني في تحديد أولويات التدخل في برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمساندة المجتمع المدني، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر تلك التي قد يتم تنفيذها من خلال برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني.

ويمكن الاطلاع على بيان عمل الدراسة في الملحق رقم 1.

المنهجية

تعتمد الدراسة بشكل رئيسي وبالإضافة إلى مراجعة واسعة للأدبيات والمصادر، على العمل الميداني الذي أجري في الفترة من 24 أيار إلى 18 حزيران 2015. وقبل البدء بالعمل الميداني، تم عقد لقاءات استشارية مع موظفي برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني ونشطاء المجتمع المدني وممثلين حكوميين من أجل توفير المعلومات اللازمة لتصميم الدراسة التقييمية ولتنقيح أدوات جمع البيانات وضمان تعاون أصحاب المصالح والاهتمامات. تم العمل الميداني من خلال 73 مقابلة مع مشارك/ة رئيسية، و12 مناقشة مجموعات تركيز تم عقدها في ست محافظات: اثنتان في شمال الأردن: (المفرق وإربد)، واثنتان في المنطقة الوسطى (عمان والزرقاء)، واثنتان في الجنوب (معان والطفيلة).[3] وتم اختيار مصادر المقابلات بناءً على معرفتهم بالقطاع، و/أو صلتهم وتفاعلهم معه من خلال خبراتهم المهنية.[4] وأجريت المقابلات مع مسؤولين من الحكومة الأردنية[5] وأعضاء سابقين وحاليين بالبرلمان ورؤساء بلديات من المحافظات الستة المختارة وقيادات وموظفين من منظمات المجتمع المدني[6] وخبراء في مجال المجتمع المدني[7] وممثلين عن المانحين الذين تتضمن برامجهم مساندة المجتمع المدني، وموظفين من الشركاء المنفذين للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. واعتمدت المقابلات

---

[3] تم اختيار عمان والزرقاء لأنها أكثر المحافظات اكتظاظاً بالسكان، حيث تحتوي على أكثر من 70% من مجموع سكان المملكة. أما المفرق وإربد فقد تم اختيارهما بسبب وجود نسبة عالية من اللاجئين السوريين فيهما. وتم اختيار محافظتي الجنوب بشكل عشوائي.

[4] انظر الملحق رقم 3 حول ملخص لمقابلات ومجموعات التركيز التي تم إجراؤها مع المشاركين.

[5] اشتمل المحاورون من الحكومة الأردنية من قطاع متنوع من المسؤولين على المستوى الوطني والمحافظات والمستوى المحلي. على المستوى الوطني، كان التركيز على الوزراء الذين ينخرطون بشكل أكبر من غيرهم في التعامل مع العاملين في المجتمع المدني. لقد بذلنا جهدنا للحصول أيضاً على آراء المسؤولين بالمجتمع المدني الذين لا يتعاملون بشكل مباشر مع العاملين في المجتمع المدني، ولكنهم على صلة بأهم المؤسسات الصانعة للقرار (مثل الديوان الملكي).

[6] تم تصميم العينة لتعكس التنوع الإقليمي والقطاعي للمجتمع المدني الأردني. لقد احتوت على نشطاء مرتبطين بمنظمات مجتمع مدني تعمل على مواضيع مختلفة، وقد حصل بعضها على تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبعض الآخر لم يفعل.

[7] تم تعريف الخبراء في المجتمع المدني كأردنيين لديهم الخبرة في العمل على قضايا المجتمع المدني، و/أو معرفة محدد بالقطاع وبالدور الذي يلعبه في تنمية الأردن. تضمنت العينة اكاديميين وصحفيين ومحامين وشخصيات عامة.

على دليل إرشادي خاص تم وضعه قبل بداية العمل الميداني لكل فئة من فئات المستجيبين.[8] ولقد تم تصميم كل دليل إرشادي ليحافظ على إمكانية إجراء محادثات سلسة وغير مقيدة، مع ضمان الحفاظ على تركيز المناقشات في إطار الأسئلة الشاملة التي تطرحها الدراسة. وقد ساعد الدليل من خلال إيجاد شكل شبه موحد من المقابلات[9] في تيسير الحصول على تحليل مقارن وذي مصداقية للبيانات التي تم جمعها، بما في ذلك استخدام عملية التثليث المسحي للنتائج (استخدام اكثر من طريقة لجمع وتحليل البيانات والنتائج بهدف التأكد من صحة النتائج في الدراسة). وأجريت مناقشات مجموعات التركيز مع إدارة وموظفي منظمات مجتمعية حصلت على تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وآخرين من منظمات لم تحصل على التمويل، وتم إجراؤها في محافظات عمان وإربد والطفيلة. بينما تم إجراء نقاشات مجموعات التركيز مع رؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية في عمان والزرقاء ومعان.

ويحتوي الملحق رقم 4 على نبذة تعريفية بالمشاركين الرئيسيين والمشاركين في مجموعات التركيز.[10]

تنظيم التقرير

يجري التقرير في ست خطوات. يستعرض **القسم الأول** مقدمة عامة حول المجتمع المدني الأردني، فيركز فيه على القوانين والأنظمة والممارسات، والمتغيرات الديناميكية السياسية الأوسع نطاقاً (محلياً وإقليمياً) والتي تحدد شكل عمليات المجتمع المدني وتؤثر على المساحة المتاحة له. إضافة إلى ذلك، يتضمن الجزء الأول وضع خريطة للقطاع، ويدرس أوجه الاستمرارية والتغيرات التي طرأت عليه على مدار العقد الماضي. ويركز **القسم الثاني** على طبيعة ومدى مساهمة المجتمع المدني لستة أهداف وطنية جوهرية وهي: تنمية القطاع الاجتماعي والنمو الاقتصادي وتحسين تقديم الخدمات والاصلاح السياسي ومكافحة التطرف العنيف والتعامل مع الآثار الانسانية والاقتصادية الاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين. ويركز **القسم الثالث** على أسلوب تفاعل المانحين مع المجتمع المدني، بحيث يسلط الضوء على كيفية تأثير هذا التفاعل، وفي الغالب تشويه أولويات المجتمع المدني وعملياته. ويبحث **القسم الرابع** في وجهات النظر حول المجتمع المدني لدى كل من الرأي العام ونشطاء المجتمع المدني والخبراء في مجال المجتمع المدني ومسؤولي الحكومة والمانحين. كما أنه يدرس وجهة نظر نشطاء المجتمع المدني لعلاقة الحكومة بالمجتمع المدني وأثرها عليه وآراء المسؤولين الحكوميين في الأساليب التي يتفاعل من خلالها المانحون مع المجتمع المدني وتصورات المجتمع المدني لنفس القضايا السابقة. ويسلط **القسم الخامس**، بناءً على الفصول السابقة، الضوء على التحديات الأساسية التي يواجهها المجتمع المدني في الأردن، والفرص الرئيسية التي قد يتمكن في الوصول إليها فيما يسعى إلى زيادة مساهماته في الأهداف الوطنية. وأخيراً يأتي دور **الملخص التفصيلي** الذي يستكشف تداعيات نتائج الدراسة على عمليات إعداد برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

[8] يمكن الاطلاع على ارشادات المقابلات في الملحق رقم 7.

[9] تم صياغة الأسئلة الموجهة للمصادر بحيث تراعي حساسيات المواضيع أو القيمة المضافة محددة لفئة معينة من المحاورين. كما يعبر التركيز النسبي على اسئلة معينة بخلاف الأخرى عن هوية صاحب المصلحة.

[10] تم صياغة دليل إرشادات المناقشة لمجموعات التركيز بشكل يعبر عن هوية المجموعات المشاركة.

القسم الأول: البيئة، والتوصيف، والتوجهات

بيئة العمل

تتأثر المساحة المتاحة لمنظمات المجتمع المدني بثلاثة متغيرات سياقيه: قانون الجمعيات، والأحكام الأساسية الواردة في قوانين أخرى ذات صلة خاصة بعمليات المجتمع المدني، وبعض المتغيرات الديناميكية المحددة محلياً وإقليمياً.

قانون الجمعيات

يحكم قانونان اثنان تم تمريرهما في 2008 و2009 معظم منظمات المجتمع المدني، والتي تعرف غالبيتها كـ "جمعيات[11]" يوجد هذان القانونان (المشار إليهما معاً تحت "قانون الجمعيات") بيئة مقيّدة لنشاطات المجتمع المدني وفيما يلي خصائصها الأساسية:

الأحكام العامة

على الجمعية أن تضم على الأقل سبعة أعضاء لكي تكون قانونية، وأن تكون عضويتها مفتوحة، وأن تكون مسجلة في سجل الجمعيات ("السجل")[12] الذي لا بد من الحصول على موافقته ليتم التسجيل.[13] ويحظر عمل الجمعيات غير المسجلة.[14] وبعد التسجيل يتم إسناد الجمعية إلى وزراة مشرفة "الوزارة المختصة" بناءً على أهداف الجمعية ونشاطاتها.[15] وبذلك تصبح أعمال الرقابة والإشراف على هذه الجمعية من اختصاص الوزارة المذكورة.

القيود الملحوظة[16]

ا) *التسجيل إجباري*. لا يلزم القانون أمين السجل بتقديم تفسير أو تبرير لرفض التسجيل، ولا ينص على معايير واضحة لقبول التسجيل، وبالتالي يمتلك أمين عام السجل صلاحية تقديرية مطلقة في هذا المجال.[17] كما أن الأفراد المرتبطين (حتى بدون علم منهم) بأية جمعية غير مسجلة يصبحون عرضة للعقوبات الجنائية. أما المنظمات الأجنبية (أو تلك التي يتضمن أعضاؤها المؤسسون فرداً غير أردني أو أكثر) فإنها تخضع لشروط تسجيل أكثر تشديداً.[18] ومن الناحية العملية، يبدو من النادر أن يتم رفض التسجيل.[19]

---

[11] تم تعديل قانون الجمعيات (قانون 51 لسنة 2008) عام 2009 بواسطة القانون المعدل لقانون الجمعيات (قانون 22 لسنة 2009) والذي كان استجابة جزئية للانتقادات التي كان قد أثارها قانون عام 2008. وبينما لا تعتبر الـ "الجمعيات" أكثر أنواع منظمات المجتمع المدني شيوعاً في الأردن، إلا أن مصطلح منظمات المجتمع المدني يشملها، إضافة إلى جهات أخرى مثل "المنظمات غير الهادفة للربح" المعروفة أيضاً باسم الشركات أو الجمعيات الخاصة.

[12] على الرغم من ارتباط سجل الجمعيات بوزارة التنمية الاجتماعية، إلا أنه يعتبر جهة مستقلة، وليس مديرية في الوزارة. تتم إدارة السجل بواسطة مجلس إدارة يتكون من 11 عضواً من وزارات التنمية الاجتماعية (رئيساً) وأمين السجل (نائباً) وممثلين عن وزارات الداخلية، والسياحة، والثقافة، والبيئة، ووزارة التنمية السياسية بالإضافة إلى أربع ممثلين عن المجتمع المدني يتم تعيينهم بواسطة مجلس الوزراء في دورة تمتد لفترة عامين.

[13] هناك فترة 60 يوماً تبدأ عند استلام طلب التسجيل، لكي يتخذ المسجل فيها قراراً بشأن الجمعية، وإذا لم تصدر أية استجابة خلال هذه الفترة، يعتبر طلب التسجيل مقبولاً. أما إذا كان واحد أو أكثر من الأعضاء المؤسسين للجمعية غير أردني الجنسية، فلا بد من الحصول على موافقة خاصة من مجلس الوزراء.

[14] ينص قانون العقوبات على أن أي شخص له علاقة مع جمعية غير مسجلة يعاقب بالسجن لفترة قد تصل إلى سنتين.

[15] هناك خمس وزارات مختصة، انظر الحاشية رقم 10.

[16] مؤسسة المركز الدولي للقانون اللاربحي، "دراسة مقارنة للقوانين الحاكمة للمجتمع المدني".

[17] تلاحظ المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني "إن مثل هذه السلطة التقديرية... تؤدي إلى خرق القانون الدولي والممارسات الفضلى" (دراسة مقارنة للقوانين الحاكمة للمجتمع المدني)" صفحة 10). وقد يضع إطار عملٍ أكثر ليبرالية أسساً لرفض الخضوع لتطبيق يتضمن خرق أو خروقات محددة وواضحة لقانون الجمعيات.

[18] لا بد من الحصول على موافقة خاصة من مجلس الوزراء في مثل هذه الحالات.

[19] تم رفض ستة أو سبعة طلبات تسجيل من أصل 800 طلب عام 2011. حسب ما ورد في تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال افريقيا لعام 2011، ص. 25.

2) *يحظر القانون سعي الجمعيات لأي "أهداف سياسية" ويحظر عليها المشاركة في "النشاط السياسي"*. ينص القانون على أن "النشاط السياسي" مكفول ومتاح للأحزاب السياسية وحدها، إلا أن قانون الأحزاب السياسية لعام 1992 لا يعرّف بوضوح "الأهداف السياسية" و "النشاط السياسي" أيضاً، الأمر الذي يجعله من الصعب تحديد فيما إذا كان نشاط الجمعية "سياسياً" أم لا. كما أن مشروع قانون الأحزاب الجديد، الذي وافق عليه البرلمان في شهر حزيران لا يوضح هذا الأمر هو أيضاً. يوفر غياب الوضوح هذا للحكومة مساحة واسعة من السلطة التقديرية: فقد يتم رفض تسجيل جمعية منخرطة في أية نشاطات يمكن وصفها بالـ "سياسية" أو حتى حلها لخرقها القانون، بينما قد لا تواجه جمعية أخرى منخرطة في نشاطات مشابهة أية مشاكل لأن السلطات تنظر إليها بعين المحاباة والتفضيل. إن حظر "النشاط السياسي" يخلق عقبة ضخمة في وجه منظمات المجتمع المدني الحريصة على أن تعمل كوسيلة فاعلة للمشاركة السياسية للمواطنين.

3) *يتطلب الوصول للتمويل الأجنبي موافقةً مسبقة من مجلس الوزراء*.[20] يؤدي هذا الشرط إلى تقييد إمكانية وصول منظمات المجتمع المدني للموارد بشكل كبير، وذلك لأن التمويل المحلي محدود والمانحون المحليون بشكل عام لا يتبرعون لمنظمات المجتمع المدني التي لا تعمل تحت رعاية ملكية أو تلك التي ليست جمعيات خيرية. كما أن المرجعية المستند إليها في رفض الدعم الأجنبي واسعة وعريضة، ويستفيد المسؤولون عن تطبيق القانون من صلاحيات تقديرية كبيرة عند النظر في هذا الأمر. إضافة الى ذلك، لا بد من الحصول على موافقة وزارة التنمية الاجتماعية المسبقة لكي تتمكن منظمات المجتمع المدني من جمع أي تبرعات من العامة.

4) *تعتبر الأحكام القانونية الخاصة بشؤون الإدارة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني (الهيكلة والإدارة والتشغيل) أحكاماً مقيدة وتضييقية*.[21] . إن كافة الجمعيات ملزمة باتباع نموذج اللوائح الداخلية التي يضعها أمين السجل، بدلاً من أن يُسمح لها باختيار نموذج الإدارة الأكثر ملائمة لأهدافها ونشاطاتها ولأعضائها. كما أن هذه الأحكام لا تحدد المعايير المحاسبية التي يجب على الجمعيات استخدامها عند تقديم بيانات ميزانياتها السنوية إلى وزارتها المختصة، الأمر الذي يمنح المسؤولين سلطة تقديرية واسعة للادعاء بوجود مخالفات. وهي تؤدي على أقل تقدير إلى تناقضات عديدة محتملة في تطبيق القانون، حيث أن الوزارات المختصة المختلفة قد تعمل بناء على معايير مختلفة عند مراجعة السجلات المالية لمنظمات المجتمع المدني.

5) *يمنح القانون الحكومة إمكانية وصول لا محدودة لاجتماعات ومباني وسجلات منظمات المجتمع المدني*. لا يوفر القانون إرشادات واضحة حول كيفية إجراء الحكومة لعمليات التدقيق لحسابات الجمعيات، وهو الأمر الذي يوفر للحكومة مساحة كبيرة من القرارات الشخصية والصلاحيات التقديرية. ولكن وعلى الرغم مما سبق، فقد مارست حكومة الأردن هذه الصلاحيات بشيء من التحفظ بدلاً من العدوانية. كما يتوجب على أية جمعية أن تُعلم أمين السجل والوزير المختص مقدماً بتاريخ اجتماع جمعيتها العمومية قبيل انعقادها بأسبوعين (وإلا يعتبر الاجتماع غير قانوني). ويستطيع المسؤولين الاثنين إيفاد مندوبين لتمثيلهم في هذا الاجتماع.

6) تتمتع الحكومة بسلطة واسعة لحلّ الجمعيات[22]. حتى كتابة هذا التقرير، هناك **مشروع قانون الجمعيات الجديد** ينتظر دوره على طاولة ديوان التشريع والرأي. لم يتم الإعلان عنه أو عرضه أمام مجلس الوزراء أو البرلمان حتى الآن، ويُعتقد بأن هذا القانون الجديد سيكون أشد تضييقاً وتقييداً من التشريع الحالي. كما يتوقع نشطاء وخبراء المجتمع المدني على السواء أنه في حال تفعيل هذا القانون فإنه سيؤدي إلى: أ) التوسع في زيادة تقييد قدرة منظمات المجتمع المدني على الوصول إلى التمويل الأجنبي؛ ب) خلق المزيد من الإجراءات المرهقة لعملية إشهار وتسجيل منظمة مجتمع مدني؛ ج) زيادة صعوبة تسجيل المنظمات غير الحكومية الأجنبية في الأردن وإمكانية وصولها إلى التمويل. ومن النقاط الهامة، يُعتقد أن مشروع القانون الجديد سيتطلب من منظمات المجتمع المدني المسجلة بتقديم تقارير منتظمة توضح مصاريفها التشغيلية ورواتب كل واحد من الموظفين. وقد أعرب بعض المحاورين عن قلقهم من أن تستغل السلطات هذه التقارير كأدوات "لابتزاز" بعض منظمات المجتمع المدني معينة، حيث أن رواتب قيادات بعض منظمات المجتمع المدني وموظفيها تعتبر من الشريحة

---

[20] بعد استلام طلب الحصول على تمويل أجنبي، يحتاج مجلس الوزراء 30 يوماً للوصول إلى قرار. ويعتبر الطلب مقبولاً إذا لم يرد المجلس خلال هذه الفترة. تعتبر إلزامية الحصول على إذن مسبق من مجلس الوزراء للوصول إلى التمويل الأجنبي انتهاك لـالقانون الدولي، والمادة 22 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والممارسات الفضلى.

[21] توجد العديد من هذه الأحكام في النظام المحدد لأحكام الأنظمة الأساسية للجمعيات لعام 2010.

[22] على سبيل المثال، يمكن حلّ الجمعية في حال توقفها عن إجراء نشاطات لمدة عام كامل (لا يحدد القانون ما يشكّل "الخمول أو عدم القيام بالنشاطات")، أو في حال قامت باستخدام تمويل أجنبي بدون موافقة مجلس الوزراء، أو في حال انتهكت أحد أحكام قانون الجمعيات مرتين وفشلت في تصحيح الوضع في غضون شهرين من تبليغها بالمشكلة.

المرتفعة بالنسبة للمعايير الأردنية، وقد يستخدم الإعلان الانتقائي عن معلومات متعلقة بالرواتب للإضرار بالصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني، التي تعتبرها السلطات "مقلقة" أو "مثيرة للمشاكل". وسيدخل هذا الأمر بالخطاب المنتشر أصلاً بأن المنظمات التي تتلقى تمويلاً أجنبياً هدفه تحسين حياة المواطن الأردني العادي، ولكنه ينتهي بدلاً من هذا في جيوب نشطاء المنظمات غير الحكومية من أجل منفعتهم الشخصية.

قوانين ومشاريع قوانين أخرى ذات صلة

بالإضافة إلى قانون الجمعيات، هناك قوانين أخرى تعمل على تقييد حرية التعبير وحرية التجمع والتنظيم اللازمتين لازدهار المجتمع المدني، كما أنها تؤدي أيضاً إلى تقويض قدرة المنظمات غير الحكومية على الانخراط في عملية صنع السياسة والمشاركة في الحوارات المحلية والوطنية حول القضايا السياسية. وقد تمت مراجعة عدد من هذه القوانين على مدار السنوات القليلة الماضية لتصبح أكثر تقييداً، الأمر الذي يزيد من أهمية وتأثير العوائق.

1) يحتوي قانون العقوبات على عدد من الأحكام التي تقيد التعبير الحر، حيث تجرّم المادة 149 "كل من أقدم على أي عمل من شأنه تقويض نظام الحكم السياسي في المملكة أو التحريض على مناهضته." وقد يُقضى بالأشغال الشاقة المؤقتة على "كل من أقدم على أي عمل بقصد تغيير كيان الدولة." ويعتبر القانون مثل هذه التهم على أنها مرتبطة بالإرهاب. فكل من يوجه له اتهام بناء على المادة 149 يكون خاضعاً للاختصاص القضائي لمحكمة أمن الدولة، المثيرة للجدل والتي لا تتمتع بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية. وينص قانون العقوبات أيضاً على عدد من العبارات المبهمة مثل "الإضرار بالعلاقات [الأردنية] مع دولة أجنبية." كما يقدم القانون تعريفاً مبهماً لما يُعد "ذماً" أو "قدحاً" في المسؤولين الحكوميين (بما في ذلك "التحقير" من شخوصهم). وتسمح المادة 191 من القانون بعقوبات مشددة (تصل حتى السجن سنتين) لكل من يتهم بالذم في شخصية عامة أو الهيئة التي يخدمها**23**

2) تستلزم المادة (4) من قانون الاجتماعات العامة لعام 2004 تقديم إشعار بعقد الاجتماع أو تنظيم المسيرة للسلطات المختصة قبل الموعد المعين لأي منهما بثمانية وأربعين ساعة على الأقل. وتعتبر التجمعات في حال غياب هذا الإشعار، عملاً غير مشروع ويستحق العقاب تحت طائلة القانون.**24** إضافة إلى ذلك، يحتوي القانون على صياغة لغوية مبهمة، تسمح للسلطات بفض وتفريق الاجتماعات العامة قانونياً، ومن ثم معاقبة المشاركين فيها.

3) يسمح قانون المطبوعات والنشر لسنة 2007 (المعدل في أيلول 2012) بتغريم الصحفيين لعدم التقيد بـ"القيم الإسلامية" أو الحياد عن "الموضوعية". وتنص المادة (5) على "الامتناع عن نشر ما يتعارض مع قيم الأمة العربية والإسلامية". وتنص المادة 38 (ب) على حظر نشر أي مادة تشتمل على "الذم والقدح أو الإهانة" للأفراد، أو تلك التي تؤثر على حرياتهم الشخصية"، مع أن القانون لم يحدد شكل الخطاب أو الحديث ونوع المادة التي تقع بوضوح تحت حكم هذه المادة. كما أن التعديلات التي تم تمريرها في 2012 تقيد حرية تعبير الصحافة الإلكترونية، وتضع أصحاب المواقع الصحفية تحت المسائلة تجاه المحتوى المنشور من طرف زوار المواقع الإلكترونية.

4) يتضمن قانون منع الإرهاب لسنة 2006، والمعدل في حزيران 2014، أحكاماً تضع المعارضة السياسية في مصاف الإرهاب أو التورط في أنشطته، وتفرض عقوبات مشددة على هذه "المخالفات". كما يمكن في ضوء هذا القانون اتهام كل من "يتورط" بالتبرع لجمعيات خيرية تعمل كواجهة للارهاب، حتى في حالة عدم علم المتهم بالصلة بين المنظمة التي تبرع لها وبين النشاط الارهابي.**25** وفي حزيران 2014، وسع القانون تعريفه للأعمال الإرهابية لتشمل نشاطات مثل، "الإضرار بالعلاقات [الأردنية] مع دولة أجنبية" والتي سبقت الإشارة إليها في معرض الحديث عن قانون العقوبات مع عقوبتها المتمثلة بالسجن بين ثلاثة سنوات وعشرين سنة.**26** وبشكل عام تقدم هذه التعديلات لعام 2014 تعريفاً فضفاضاً للعمل الإرهابي كأن يكون العمل الإرهابي "أي عمل يقصد به الإخلال بالنظام العام أو الإضرار بالبيئة". كما خلقت هذه التعديلات قيوداً جديدة على النشاطات الإلكترونية غير المنسجمة مع الأعراف الديمقراطية.

---

[23] تحدد المادة 191 الشخصيات العامة والهيئات المقصودة بأنها مجلس الأمة، أو أحد أعضاؤه، أو إحدى الهيئات الرسمية، أو المحاكم، أو الإدارات العامة، أو الجيش، أو أي موظف أثناء قيامه بوظيفته أو بسبب ما أجراه بحكمها.

[24] تقرر المادة 10 العقوبة بـ "السجن مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز ثلاثة أشهر، أو الغرامة بما لا يقل عن 200 دينار أردني ولا يزيد عن 1000 أو كلا العقوبتين."

[25] يمكن لما يندرج تحت مسمى "المنظمات الإرهابية" أن يكون مثارا للجدل في المنطقة، حتى بين "التيارات السياسية الرئيسية". ويشكل هذا أمرا حقيقيا فيما يتعلق بحركة "حماس" والكيانات المرتبطة بها.

[26] في تشرين الثاني 2014، تم اعتقال نائب الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين، زكي بني ارشيد، وتوجيه التهم إليه بموجب هذا الحكم وذلك بعد انتقاده للإمارات العربية المتحدة.

5) يسمح قانون ضريبة الدخل (قانون رقم 75 لسنة 1985) بالإعفاء الضريبي على التبرعات المقدمة للمنظمات ذات الصفة الخيرية (بحد أقصى ربع دخل المتبرع الخاضع للضريبة). وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا الحكم لا يسري على الجمعيات التي لا تمتلك الصفة الخيرية، التي يتم منحها أو رفضها من قبل مجلس الوزراء.

6) يتفق الخبراء في مجال المجتمع المدني والنشطاء ومسؤولو المجالس البلدية وموظفوها الذين تمت مقابلتهم على آراء متشابهة بخصوص مشروعي قانون اللامركزية وقانون البلديات الجاري مناقشتهم في البرلمان الآن. فهم يعتقدون أن هذه القوانين لن تفعل الكثير لتعزيز دور المنظمات المجتمعية في عملية صنع القرارات المحلية. إن ما يثير مخاوفهم هو احتمال أن تخلق هذه القوانين المطروحة، إذا ما تم تطبيقها، طبقة أخرى جديدة من الرقابة واللوائح البيروقراطية المرتبطة بوزارة الشؤون البلدية، وذلك بالإضافة إلى مجموعة القواعد المقيدة الموجودة أصلاً والسيطرة الإدارية والسياسية التي تفرضها وزارة التنمية الاجتماعية، والوزارات المشرفة أو الـ "المختصة".

متغيرات البيئة التشغيلية الأخرى

بالإضافة إلى القوانين واللوائح ذات الصلة المباشرة بنشاطات المجتمع المدني، تتأثر احتمالية نجاح ونمو قطاع المجتمع المدني بعدد من المتغيرات المتسقة الواسعة النطاق. بعض هذه المتغيرات يعبر عن التطورات الإقليمية، وبعضها يخص الأردن بالتحديد، ويبقى بعضها في المساحة الواقعة بين هاتين المساحتين. وفيما يلي أهم هذه المتغيرات.

1) الأزمة الإقليمية. تثير الصراعات والحروب المنتشرة في البلاد العربية قدراً كبيراً من المخاوف الأمنية في الأردن، فالفوضى وإراقة الدماء الدائرة في سوريا والعراق، والحروب الأهلية والحرب بالوكالة من ليبيا إلى اليمن، والخطر الداهم الذي تمثله داعش ومجموعات عنيفة متطرفة أخرى، بالإضافة إلى "إستعادة السلطة" في مصر وما يتعلق بها من راديكالية وعنف، جميعها تؤثر على متغيرات الحالة الأمنية في المنطقة. وقد أثرت هذه التطورات الإقليمية سلبياً على نشاطات المجتمع المدني على أكثر من جهة هامة. فهي أولاً قضت على استعداد المواطنين للضغط والمطالبة بالإصلاح السياسي والتغيير أو من أجل أية قضايا يمكن اعتبارها سبباً محتملاً لعدم الاستقرار. كما أدت هذه الظروف إلى خفض حجم الجمهور والتأثير المحتملين للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة، وذلك عن طريق تخفيض رغبة الشعب في الإصلاح والتغيير وحل مكانه الحرص البالغ على الأمن والاستقرار السياسي. أما ثانياً، فقد أدت هذه التطورات الإقليمية إلى إثارة مخاوف مشروعة لدى مسؤولي الحكومة الأردنية اتجاه بعض العاملين في قطاع المجتمع المدني وبعض أشكال نشاطات المجتمع المدني على أنهم يعملون في الحقيقة كقنوات لإثارة وزعزعة استقرار المملكة. كما أدت إلى تعزيز قابلية العديد من المسؤولين للشك بأي شكل مبتكر من المشاركة المجتمعية ولرؤية أية نشاطات ذات صلة كتحد صريح أو ضمني لسلطة الدولة. وكما قال أحد المحاورين، فإن الوضع الإقليمي الحالي قد ساهم في تغذية "الهوس بالسلطة" لدى العديد من المسؤولين، وفي تشجيع ارتيابهم من أية تطورات ليست خاضعة لرقابة حكومية دقيقة، وهذه في الحقيقة أفعال لطالما أعاقت تقدم المجتمع المدني في الأردن منذ زمن طويل. وأخيراً، فقد قدمت حالة الاضطراب والعنف الإقليمي التبرير المناسب لتقييد نشاطات المجتمع المدني (وعلى حرية التعبير وحرية التجمع) باسم الحفاظ على الأمن الوطني.

2) أثرت أزمة اللاجئين السوريين بشدة على المجتمع المدني، حيث أجبرت العديد من منظمات المجتمع المدني على اتباع توجه المانحين وإعادة توجيه نشاطاتهم فجأة نحو مواجهة هذا التحدي الجديد. وقد ساهم التمويل الذي وفره المانحون ومنظمات الغوث الدولية لأجل رعاية احتياجات اللاجئين السوريين في تحريك هذه العملية. فقد عملت العديد من منظمات المجتمع المدني على إعادة تركيز جهود إعداد برامجهم لتتماشى مع الوضع الجديد، وذلك بغرض التمكن من الحصول على الموارد الضخمة الجديدة التي تم تخصيصها لهذا الشأن، الأمر الذي يشير مرة أخرى إلى مدى اعتمادية قطاع المجتمع المدني في الأردن على المانحين وإلى عدم وجود إدارة استراتيجية في منظماته[27].

[27] في عام 2013، تم التوصل الى اتفاق غير رسمي بين الجهات المانحة النشطة في قضية اللاجئين السوريين والحكومة الأردنية ومنظمات المجتمع المدني الأردني وذلك للتعامل مع استياء العديد من الأردنيين من تركيز جهود الإغاثة على اللاجئين السوريين، انعدام الاهتمام بالاحتياجات الهائلة للمجتمعات المستضيفة لهؤلاء اللاجئين أو الذين يعيشون بالقرب منها. حيث تنص الاتفاقية على توجيه نسبة (حوالي 50%) من الأموال الأجنبية المخصصة للتعامل مع آثار أزمة اللاجئين السوريين نحو احتياجات المجتمعات المستضيفة. وقد فشل تصحيح المسار الأخير هذا في توفير حل للحالات الطارئة القائمة، سيما في منطقة الشمال. هذا، وقد رفض مسؤولون حكوميون في اربد الحديث عن المجتمع المدني، حيث كانوا على استعداد لمناقشة فقط ما يمكن للمانحين عمله لمساعدة المنطقة على مواجهة الأعباء والتوتر الذي أحدثه تدفق اللاجئين والذي يفوق القدرات المحلية (بما في ذلك المجتمع المدني).

3) التوجهات الرسمية وأدوات السيطرة غير النظامية. يتأثر المجتمع المدني بشدة بتوجهات مسؤولي الحكومة وبالعديد من الأدوات غير النظامية التي يمكن لهؤلاء المسؤولين استخدامها في الرقابة والتدخل في نشاطاته. تتصف التوجهات التي يمكن ملاحظاتها لدى مسؤولي حكومة الأردن تجاه المجتمع المدني بانعدام الثقة والارتياب وتصوير نشطاء المجتمع المدني كأفراد غير موالين يقصدون الترويج لقيم غريبة على المجتمع و/أو دعم أجندات أجنبية (راجع القسم الرابع لمزيد من التفاصيل). يبدو هذا المنظور أكثر رواجاً بين موظفي الحكومة من الدرجة الثانية والثالثة بشكل خاص والذين يصدف أنهم أكثر الأشخاص قدرة على تيسير أو تعقيد حياة العاملين في المجتمع المدني بشكل يومي. تقع منظمات المجتمع المدني الكبيرة والصغيرة تحت رحمة المسؤول، فإما يكون مستعداً للموافقة على الأوراق الرسمية الخاصة بنشاط ما أو المماطلة ووضع عقبات ليست موجودة بنص القانون، ويشكل كلا هذان الأمران فرقاً كبيراً بالنسبة لنشطاء المجتمع المدني. إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن قطاع المجتمع المدني لم يعد تحت الرقابة الدقيقة من الجهاز الأمني، كما كان الأمر في الماضي وأن الأمن الآن أقل نزوعاً للتدخل بنشاطات القطاع، فإن المنظمات غير الحكومية الناشطة في "مناطق حساسة" أو تلك التي تعتبرها السلطات بأنها "مثيرة للمشاكل"، ما زالت تتعرض لتدخل واعتراضات الأجهزة الأمنية (على سبيل المثال أثناء انتخابات مجالس إدارة منظمات المجتمع المدني). وتلجأ السلطات لصور متنوعة من التخويف والمضايقات لإخضاع منظمات محددة لسيطرتها أو لتجبرهم على الإذعان للتوجيهات أو لتجبر قياداتها وموظفيها على التخلي عن أهدافهم والاستسلام ببساطة (على سبيل المثال التدقيق الشديد في مراجعة حسابات وسجلات منظمات المجتمع المدني، وشن حملات تشهير علنية تتضمن نشر إشاعات واتهامات مغرضة). وإلى جانب هذا النهج، هناك تكتيك "اقل خشونة" يتكون من صور متعددة من التلاعب والتحييد ويعتمد على التوزيع الانتقائي للمكافآت (مثل الاعتراف الرسمي وإمكانية الوصول لصناع القرار ومنح الأذونات والتراخيص وخدمات أخرى) للبعض وحجبها عن آخرين.

4) هيمنة السلطة التقديرية والعلاقات الشخصية والمنفذ السياسي. بالنظر إلى احتواء القوانين، التي تحدد شكل نشاطات المجتمع المدني، على عدد من الأحكام والنصوص المبهمة والتي تحتمل تفسيرات متناقضة، يتمتع المسؤولون بسلطة تقديرية واسعة في عملية تطبيق تلك القوانين. يخلق هذا الوضع حالة من عدم اليقين وإحساساً قوياً بالضعف لدى نشطاء المجتمع المدني الذين لا يملكون أي وسيلة تمكنهم من تحديد إلى أي نص وإلى أي قانون سوف يستند المسؤول وبأية طريقة ونحو أي هدف سوف يتم استغلال هذا النص ومتى قد يتعرضون لهذا الموقف. ومن هنا يأتي العامل المرتبط، وهو أهمية القدرة على إنشاء العلاقات الشخصية مع صناع القرار، فرعاية هذه العلاقات والحفاظ عليها يعتبر أمر جوهري بالنسبة لقدرة المنظمات غير الحكومية على "إنجاز أعمالها ". فهي تفتح الأبواب المغلقة وتوفر طرقاً عديدة لتجاوز القوانين المقيدة والتغلب على التعقيدات المعتادة التي قد تواجه منظمات المجتمع المدني الأخرى. كما أن التمتع بعلاقات طيبة مع شخصيات نافذة يعتبر بوليصة تأمين غاية في الأهمية في حال وقوع المنظمة غير الحكومية تحت التهديد. فالقدرة على تسخيرو ضمان دعم مسؤولين بارزين وقطاعات مهمة من الدوائر الحكومية قد تساعد المنظمة غير الحكومية على مقاومة الضغط من طرف مسؤولين آخرين و/أو هيئات حكومية أخرى. وبينما ينطبق هذا الوضع على جميع منظمات المجتمع المدني على جميع المستويات (الوطني، والمحافظات والمحلي)، إلا أنه متعلق بشكل خاص بالمنظمات غير الحكومية المعنية بالحوكمة وحقوق الإنسان والديمقراطية على المستوى الوطني. وبما أن قانون الجمعيات يحظر مشاركة منظمات المجتمع المدني في أية "نشاطات سياسية" فمن الممكن تفعيله والاستناد إليه لإحباط جهود منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التحليل السياسي أو كسب التأييد. وفي ضوء هذا، مكّن عاملان اثنان أساسيان منظمات مثل "مركز الحياة" من العمل في المجال السياسي، وهما: 1) المصداقية التي بنتها هذه المؤسسات لنفسها من خلال عملها على درجة عالية من المهنية وتحقيقها لإنجازات واضحة ملموسة و 2) الدعم الذي يتمتعون به من صناع قرار بارزين وشخصيات عامة أخرى مؤثرة، وقدرتهم على الاستفادة من هذا الدعم إذا ما تعرضوا لضغط موجه لإضعافهم.

5) "كيف تخدمني في المقابل؟" و"الموقع، ثم الموقع، ثم الموقع". يمكننا الإشارة هنا بشكل مختصر إلى متغيرين هامين من بين المتغيرات الأخرى العديدة التي تحدد شكل نشاط المجتمع المدني. الأول وهو إلى مدى قابلية توجهات منظمة المجتمع المدني وقدراتها لدعم أو تكميل الجهود الحكومية ("كيف تخدمني في المقابل؟"). وكقاعدة عامة، كلما زادت قدرة المنظمة على لعب هذا الدور كلما اتسعت مساحة الحرية التي تتيحها لها السلطات. وبالتالي، تتمتع منظمات معينة بحرية عمل يتم حجبها عن منظمات أخرى، ومن المنظمات التي تتمتع بمثل هذه الحرية تلك التي بإمكانها ملئ الفجوات في منظومة تقديم الخدمات الرسمية أو أنظمة الرعاية الاجتماعية وتلك التي تنفذ مشاريع منسجمة مع الأولويات المعمول بها في "الخطط" و"الاستراتيجيات الوطنية" المختلفة التي تعلن عنها حكومة الأردن بشكل

«إما أنهم يجهلون حقوقهم التي يكفلها القانون أو يشعرون بالعجز عن تحمل كلفة ممارسة هذه الحقوق»

أحمد المحاورين معلقاً على منظمات المجتمع المدني القائمة خارج عمان

منتظم. أما المتغير الثاني فهو إذا ما كان مقر عمل المنظمة في عمّان أو المحافظات، حيث أن هذا يحدد كيف تتم معاملتها ("الموقع، ثم الموقع، ثم الموقع")، وخاصة عندما يتعلق الأمر بإجراء نشاطات قد يعتبرها المسؤولون "مشبوهة" نظراً لطبيعتها السياسية. وكما شرح أحد الخبراء في مجال المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم: "من الصعب تحقيق أي إنجاز هناك [في المحافظات] نظراً لمبالغة المحافظين في فرض سيطرتهم. الأمر أسهل بكثير هنا [في عمّان]."**28** وأشار إلى القدرة على تنظيم المناظرات العامة كمثال على ذلك. فكما تم التوضيح سابقاً، على منظمة المجتمع المدني الساعية لتنظيم مناظرة عامة - حسب قانون الاجتماعات العامة لعام 2004 - أن تقوم فقط بإخطار السلطات، وليس عليها أن تطلب تصريحاً بذلك، كما أنه غير ضروري أساساً. إلا أن الواقع يختلف في المحافظات، فالأمر أكثر تعقيداً مما تقرره هذه الأحكام الواضحة. تتوقع السطات المختصة (مكتب المحافظ) وتطالب منظمة المجتمع المدني الراغبة في عقد المناظرة بأن تقدم قائمة بكامل المعلومات التفصيلية ذات الصلة بالاجتماع (المشاركين، المواضيع، وخلافه) وتستمر في المطالبة بالمزيد من المعلومات. ويوضح أحد الذين تمت مقابلتهم أن تعامل المسؤولين بهذا الأسلوب يدفع منظمات المجتمع المدني المحلية للجوء لمساعدة المنظمات القائمة في عمّان لتجري تلك النشاطات بدلاً عنها: "نرجوكم أن تأتوا وتنظموا كذا من أجلنا يمكنكم تنفيذ هذه النشاطات، لكننا عاجزون."كما يضيف معلقاً على ذلك، "إن وضعهم مؤسف للغاية. فإما أنهم يجهلون حقوقهم التي يكفلها القانون [فهم غير مضطرين قانوناً لاستصدار تصريح لتنظيم الفعالية]، أو أنهم يشعرون بالعجز عن تحمل كلفة ممارسة هذه الحقوق و الاستفادة منها." النقطة الجوهرية هنا أنه من منظور "البيئة التشغيلية"، فإن المطلب القانوني بإخطار السلطات المعنية غالباً ما يتوسع نطاق تطبيقه الفعلي في المحافظات ليصبح فعلياً استصداراً لتصريح وليس مجرد إخطار، مما يُشعر منظمي الفعاليات العامة بأنهم بحاجة للحصول على تصريح علني من المحافظ أو ممثله قبل عقد تلك الفعالية.

رسم خريطة القطاع

تتنوع تضاريس المجتمع المدني في الأردن ولا يمكن حصرها في نمط واحد واضح. مع ذلك، من الممكن تصنيفها في إطار مجموعات ثلاثة من المتغيرات:[29]

1) صفة تسجيل منظمات المجتمع المدني (إذا ما كانت مسجلة رسمياً)، واللوائح التنظيمية التي تحكمها (قانون الجمعيات أو قانون الشركات)، ووزارتها المختصة، وطريقة إشهارها (بالحصول على صفة قانونية من خلال سجل الجمعيات، أو المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي).

2) المستوى الذي تعمل عليه المنظمة: هل المنظمة قائمة محلياً (في حالة المنظمات المجتمعية)؟ أم هل تعمل بدلاً من هذا على مستوى المحافظات أو الدولة (كما هو الحال بالنسبة للمنظمات غير الحكومية)؟ وفي المقابل، وكما هو الحال عند النظر إلى المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي، هل هي مؤثرة، ومرئية وفاعلة عبر المستوى الوطني وصولاً إلى القواعد الشعبية نظراً لمواردها الجوهرية وقدرتها على الامتداد عبر المحافظات؟

3) حجم ومجال عملياتها، ودرجة التطور المؤسسي التي وصلت إليها المنظمة.

واستناداً إلى مجموعات المتغيرات الثلاثة هذه، يمكن تصنيف منظمات المجتمع المدني الأردني إلى سبع فئات، وهي: 1) المنظمات المجتمعية 2) المنظمات غير الحكومية 3) المنظمات الجامعة 4) المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي 5) شركات غير هادفة للربح 6) التعاونيات: 7) المجموعات غير الرسمية والمبادرات المحلية. هذا بالإضافة إلى "التحالفات" و"الإئتلافات" أو "الشبكات" التابعة لمنظمات المجتمع المدني، والتي لا تعتبر منظمات مجتمع مدني في حد ذاتها، لكنها تمثل كيانات مجتمع مدني واعدة التأثير، حيث يمكنها أن تساعد في التعامل مع أزمة التشتت الداخلي الذي ما يزال يشكل أحد أهم نقاط الضعف لدى المجتمع المدني الأردني.

المنظمات المجتمعية

[28] أحد خبراء المجتمع المدني ومُعلّق إعلامي بارز، عمان، 27 أيار، 2015.

[29] يعتمد التصنيف والتحليل أدناه على مناقشات مستفيضة مع طاقم عمل دعم مبادرات المجتمع المدني، بالإضافة الى مراجعة الأدبيات ذات الصلة، بما في ذلك وينكي ويليامسون وهدى حقي، *دراسة رسم خرائط الفاعلين من غير الدول في الأردن*، 2010، الاتحاد الأوروبي؛ آنا ايتشوغي و هيلين ميتشو، *تقييم المساعدة الديمقراطية: الأردن*، 2011، FRIDE ومؤسسة المستقبل؛ لميا راعي، *رسم خرائط المجموعات غير التابعة للأحزاب السياسية والمجموعات الاجتماعية في الأردن*، 2012.

تشكل المنظمات المجتمعية غالبية منظمات المجتمع المدني المسجلة في البلاد، وهي تخضع لأحكام قانون الجمعيات. وتعمل المنظمات المجتمعية على مستوى القواعد الشعبية، في مناطق (ريفية في العادة) محصورة وواضحة الحدود جغرافياً.**30** تركز غالبية هذ المنظمات على نشاطات خيرية محدودة النطاق ولا تطمح في توسيع مجال تأثيرها ولا تملك القدرات اللازمة لذلك. من المقدر أن 80% من أصل 4,650 جمعية مسجلة (حتى تموز 2015) هي منظمات مجتمعية. وتقدم الغالبية العظمى منها مجالاً محدوداً من خدمات الغوث والرعاية الاجتماعية، كما أن أغلبها غير فاعلة، أو أنها تصبح فاعلة فقط في الحالات العرضية، ولتنفيذ نشاطات لمرة واحدة، فلا يكون لها دليلاً على أي تأثير أوسع. وتتكون مجموعات المستهدفين الأساسية للمنظمات المجتمعية من الأيتام والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين (السوريين بشكل رئيس حالياً بالإضافة إلى العراقيين والفلسطينيين). ويعتبر عدد قليل منها متخصصة في مجال معين، فهي تقيّد نفسها بشكل صارم داخل أدوار تقديم الخدمات الأساسية ولا تظهر أي اهتمام (أو قدرة) بنشاطات كسب التأييد أو حوارات السياسة العامة.

تعتبر امكانيات المنظمات المجتمعية بدائية في أغلب الأحيان، فهيكل إدارتها الداخلية غير متطور، ويعتمد وجودها كلياً على قدرتها على الاستمرار في تأمين التمويل النادر غير المضمون. ولأنها تعتمد على المتطوعين فهي تعاني من نقص الموظفين العاملين بأجر. ولكن على الرغم من ذلك، وبسبب وجود ما يقرب من 3,700 منظمة مجتمعية في البلاد، فمن المحتمل العثور على مجال من الإمكانيات والقدرات بينها. فبعض هذه المنظمات - خاصة تلك التي حصلت على دعم فني - تتمتع على الأقل بإجراءات إدارية مهنية ومنظومة تشغيل معقولة، ولديها القدرة على فهم المانحين والاستجابة لتوقعاتهم. ويعمل عدد قليل منها على دمج المنهج الحقوقي في عملها، حيث تسعى لرفع مستوى الوعي بقضايا مثل الحق في التعليم والحق في العمل. ولكن تشكل هذه الأمثلة الاستثناء وليس القاعدة، حيث تعكس المنظمات المجتمعية بشكل عام القيم المحافظة والتقليدية في المجتمعات التي تعمل فيها. لذلك تبقى قدرتها على تغيير العقليات والعمل كوسيلة للتغيير الاجتماعي أو السياسي الواسع محدودة للغاية.**31** ومع ذلك، توفر المنظمات المجتمعية مساحات للمشاركة المجتمعية ومناقشة القضايا العامة والتعبير عن الآراء الأمر الذي يتيح على الأقل قدراً من التمكين للمجموعات المهمشة أو المستثناة.

[30] رغم تواجد المنظمات المجتمعية في المناطق الحضرية أيضاً، فإن تقسيمة المنظمات المجتمعية بين الريف والحضر تظهر تفضيلهم للمجتمعات الريفية بصورة لا تتناسب إطلاقاً مع توزيع السكان بشكل عام. وقد تعكس هذه الظاهرة عدداً من العوامل: فالمجتمعات الحضرية تتمتع بإمكانية وصول أفضل للخدمات. كما يتم في الغالب بناء المنظمات المجتمعية حول الروابط الأسرية والعشائرية، وهي أقوى في المناطق الريفية. وأخيراً يكون الإحساس العام بوحدة وتماسك المجتمع ومصالحه المشتركة، أقوى في المناطق الريفية المتجانسة والصغيرة نسبياً مقارنة مع المناطق الريفية الأكبر والأكثر تنوعاً.

[31] رسم خارطة الجهات الفاعلة الغير حكومية، صفحة 20.

المنظمات غير الحكومية

بخلاف المنظمات المجتمعية، تعمل المنظمات غير الحكومية إما على المستوى الوطني أو على مستوى المحافظات، إلا أن ليس لأغلبها وجود خارج عمّان أو المدينة التي تتخذها مقراً لها، وخصوصاً فيما يتعلق بوجود سلسلة منتظمة واستراتيجية من النشاطات الموجهة إلى مجموعات المستهدفين خارج دوائرها الجغرافية المباشرة. وأيضاً بخلاف المنظمات المجتمعية، التي تعتمد بشكل أساسي أو حصري على المتطوعين، يكون لدى المنظمات غير الحكومية في الغالب واحد أو أكثر من العاملين بأجر. وعادة ما تكون قدرات وامكانيات المنظمات غير الحكومية متقدمة بأشواط عن قدرات المنظمات المجتمعية، على أن هناك تباين في هذا النقطة. فمن بين أكثر من 4600 منظمة مجتمع مدني مسجلة، هناك فقط حوالي 100 إلى 200 منظمة مهنية الأداء، أي أنها تحدد مهمتها بوضوح (أو بقدر كاف من الوضوح)، ولديها على الأقل موظف واحد ثابت، وتتمتع بهياكل إدارية وأنظمة مالية تتدرج من الكفاية إلى الجيد. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع المنظمات غير الحكومية بخبرتها المطورة، الأمر الذي يكون في العادة ناتجاً عن حصولها على مساندة تقنية من خلال تنفيذ أو المشاركة في تنفيذ مشاريع المانحين، أو عن طريق تقديم خدمات استشارية لهم. والكثير منها ينشط في مجالات مثل البيئة أو تمكين الشباب. بينما يتمتع عدد قليل من هذه المنظمات بسجل إنجازات واضحة، مثل منظمة ميزان، المتخصصة في الخدمات القانونية وكسب التأييد، بالإضافة إلى مركز الحياة، ومركز هوية، ومركز القدس، التي تعمل على قضايا تحليل السياسات، والرقابة، و/أو كسب التأييد- والتي قد نجحت في بناء سمعة إيجابية لأنفسها. مع ذلك، تبقى مثل هذه المنظمات قليلة وغير متوفرة بشكل واسع.

تعمل المنظمات غير الحكومية أيضاً على تقديم الخدمات، ولكن خلافاً للمنظمات المجتمعية التي عادة ما تقدم خدمات خيرية، فإن ما تقدمه المنظمات غير الحكومية عادة ما يكون ذا طبيعة فنية متخصصة. إضافة إلى ذلك، يكون للمنظمات غير الحكومية في العادة أهداف أوسع نطاقاً من مجرد تقديم الخدمة، فهي تسعى لكسب التأييد وتحريك الفئات المستهدفة تجاه وحول قضايا معينة، و/أو التفاعل مع السلطات في حوار حول السياسات. كما تعمل المنظمات غير الحكومية المعنية بفئات محددة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا العنف، على توفير الخدمات لجمهورها ذات الصلة باحتياجاته، لكنها تسعى أيضاً لكسب التأييد بخصوص هذه القضايا أو لتشكيل السياسة العامة المتعلقة بهم.

منظمات المظلة

تمثل منظمات المظلة تجمعات من منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال محدد مثل العمل الخيري، أو حول موضوع مشترك، مثل تمكين المرأة، أو لكسب التأييد بالنيابة عن مجموعة محددة من المستهدفين، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة. تعمل منظمات المظلة كهيئات وسيطة بين منظمات المجتمع المدني الأعضاء وبين الدولة، حيث تسعى لتمثيل مصالح المنظمات الأعضاء، ولتيسير مشاركة الأفكار والتنسيق فيما بينها، وإعطائهم وزناً وظهوراً أكبر في المجال العام، والأهم من كل ذلك، التفاوض بالنيابة عنها مع السلطات، اتباعاً للمنطق القائل بأن "في الاتحاد قوة". فمنظمات المظلة تضخم صوت وأثر المنظمات الأعضاء. وقد قدّر مجموع الأعضاء المشتركين بها بحوالي 750,000 أردني في 322010

ما يزال عدد منظمات المظلة قليلاً في الأردن ولا يمتلك أغلبها إلا قدرات تنظيمية محدودة وعدد قليل من الموظفين بأجر. يعتبر الاتحاد العام للجمعيات الخيرية أحد أكثر منظمات المظلة نفوذاً، حيث يمتد تاريخ وجوده لما يزيد عن الستين عاماً وينتسب إليه نحو 1100 منظمة مجتمع مدني عبر البلاد. يتلقى الاتحاد العام للجمعيات الخيرية تمويلاً من الحكومة، ويتمتع بدعم صناع القرار على امتداد المملكة، كما أن لديه ممثلين في العديد من هيئات صنع القرار على مستوى الدولة، والمحافظات والبلديات.[33] تعمل ثلاثة من منظمات المظلة الأخرى ذات النفوذ الواسع من خلال فروعها المتواجدة في كافة المحافظات وأغلب المجالس البلدية على قضايا المرأة، وتتعاون تحت المظلة شبه الحكومية للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، التي توفر لهم إمكانية الوصول للعديد من هيئات صنع القرار.[34] تمتلك هذه المنظمات الثلاثة بضعة آلاف عضو فاعل، يستطيعون بدورهم أن يحشدوا عشرات الآلاف، على سبيل المثال، بغرض تشجيع النساء على التصويت أو الترشح للمناصب المنتخبة.[35] كما يوجد عدد آخر من منظمات المظلة التي تمثل الأعمال الخيرية والتعاونيات والاتحادات العمالية، مثل منظمة شبكة فرص للجميع، التي تعمل على تجميع المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية العاملة مع الأشخاص

---

[32] رسم خارطة الجهات الفاعلة الغير حكومية، صفحة رقم 12.

[33] رسم خارطة الجهات الفاعلة الغير حكومية، صفحة رقم 28.

[34] المنظمات الجامعة الثلاثة المشار إليها هنا هي تجمع لجان المرأة الوطني الأردني، واتحاد المرأة الأردنية، والاتحاد النسائي الأردني العام. وقد أنشأت الدولة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في أعقاب مؤتمر بيكين لعام 1995 دعماً لقضايا المرأة وتأكيداً على التزام دولة الأردن تحت برنامج بيكين، ولتنسيق أعمال المنظمات الجامعة النسائية. وتترأس الأميرة بسمة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

[35] رسم خارطة الجهات الفاعلة الغير حكومية ، صفحة رقم 27.

ذوي الإعاقة، وومنظمة نشميات، التي تعمل على توفير فرص تبادل المعلومات وتيسير التواصل بين النساء العاملات في المجالس البلدية، وشبكة شمعة، التي تقدم مساحة مشتركة للمنظمات غير الحكومية النسائية المتخصصة في مكافحة العنف ضد المرأة.

المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي

المنظمات غير الحكومية التي تأسست بموجب مرسوم ملكي تعمل تحت رعاية ملكية ويرأسها أحد أعضاء العائلة المالكة. وبفضل مكانتها، تستطيع المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي تجنب غالبية التحديات التي تقيد المنظمات الأخرى داخل القطاع. وتتركز مجهوداتها عادة على القضايا المتعلقة بالحد من الفقر، وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقضايا البيئة، رغم أن معظمها ينظم أيضاً نشاطات تستهدف تمكين المرأة والمجموعات الأقل حظاً.36 وتتمتع المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي بعدد من الخصائص التي تميزها عن منظمات المجتمع المدني الأخرى، ويمكن عزاؤها جميعاً إلى الرعاية الملكية التي تحظى بها:

ا) تتمتع بالمساحة الأوسع للعمل، وبسهولة الوصول إلى صناع القرار البارزين، حيث أنها لا تخضع أو يمكنها تجاوز التعقيدات الإدارية التي تقيد معظم منظمات المجتمع المدني الأخرى. فالبيروقراطية في الواقع تختفي تماماً حين يتعلق الأمر بتيسير عمل المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي. ويمكن لها أن تمارس نشاطات كسب التأييد وأن تعمل على تكوين مجموعات الضغط بسهولة أكبر بكثير من منظمات المجتمع المدني الأخرى بسبب "الغطاء السياسي" الذي تستفيد منه.

2) وعلى عكس المجتمع المدني بشكل عام، الذي لا يحظى إلا بمستوى انتباه قليل أو بالسمعة السيئة من وسائل الإعلام، تستفيد المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي من التغطية الإعلامية الكبيرة والإيجابية لنشاطاتها. ويفسر هذا، بالإضافة إلى الخدمات المتنوعة التي تقدمها للشعب، السبب في كون صورة المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي إيجابية بشكل عام مقارنة بصورة المجتمع المدني ككل، وخصوصاً في المجتمعات الريفية حيث توفر العون لمئات الآلاف من المواطنين للتعامل مع صعوبات حياتهم اليومية.

3) يمكنها الوصول إلى معظم الموارد، فالدولة تدعمهم بسخاء، وغالباً ما تتعاقد معها وزارة التخطيط والتعاون الدولي كشركاء في تنفيذ مشاريع ضخمة. وتعتبر المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي جاذبة للمانحين بسبب قربها من العائلة المالكة، وجاهزية وصولها للوزراء وبعض صناع القرار البارزين، وسهولة العمل معها نتيجة وضعها المميز وقدراتها الشاملة، ومهنيتها وقدرتها على الوصول إلى عمق المجتمعات المختلفة على امتداد البلاد، وقدرتها على "تنفيذ المطلوب" بما في ذلك تنفيذ المشاريع والنشاطات في المناطق المعروفة بحساسيتها أو تلك المناطق التي لا يستطيع المانحون ولا حتى منظمات المجتمع المدني الأخرى أن يستكشفوها بسهولة. فمن خلال عملهم مع المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي، مقارنة مع عملهم مع منظمات المجتمع المدني الأخرى، يستطيع المانحون تجنب الاتهامات الموجهة لهم بأنهم يسعون لتمرير "أجندات أجنبية" أو فرض "قيم أجنبية" على المجتمع. كما قد تساعد المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي في إضفاء الملامح الأردنية على أي مشروع معين، إضافة إلى تحسين فرص تحقيقه ونجاحه في الوقت نفسه. وتذهب معظم تبرعات ومنح القطاع الخاص إلى المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي، والسبب الجزئي لهذا هو أن رجال الأعمال يرون في دعم المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي فرصة لبناء علاقات مع العائلة المالكة. كما تجذب المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي اهتمام الشركات الساعية للتعبير عن إحساسها بالمسؤولية الاجتماعية، ولكنها تتجنب العمل مع منظمات المجتمع المدني إما بسبب صورتها العامة السلبية أو لسمعتها السيئة المرتبطة بالهدر وعدم الكفاءة والفساد، أو لأنها ليست على دراية بمبادراتها.

---

36 تعتبر المنظمات التالية من أهم المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي في الأردن: منظمة نهر الأردن (برئاسة الملكة رانيا) وصندوق الملك عبدالله للتنمية ومؤسسة نور الحسين (برعاية الملكة نور) والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (جُهد) برئاسة الأميرة بسمة بنت طلال، وهو صندوق يركز على مكافحة الفقر والبطالة وتخفيف آثارهما وتمكين الفئات الأقل حظاً. وهو يعتبر مثالاً على البنية الأساسية للمنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي في البلاد. ويشمل الصندوق 50 مركز في جميع أنحاء البلاد (ويشار إليها عادة بـ"مراكز الأميرة بسمة للتنمية البشرية") وهي توفر دعماً عينياً للأسر المحتاجة، بالإضافة إلى الدعم المادي للطلاب المستحقين من المجتمعات الأقل حظاً. وتعتمد هذه المراكز على استعداد القطاع الخاص على المشاركة مع الصندوق لمساعدة الشباب في الحصول على فرص توظيفية. كما تنظم أيضاً نشاطات تدريبية تهدف لرفع مستوى مهارات هؤلاء الشباب بما يتفق مع متطلبات السوق. وينتظر أن تنضم مؤسسة ولي العهد إلى صفوف أهم المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي في الأردن. فسوف تركز منظمة ولي العهد على مساندة المجتمعات الملحية وتطوير مواهب الشباب الأردني وتحسين دوره في تنمية الأردن.

4) تمثل المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني الأكثر قدرة ومهنية. فالمنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي تعمل وفق خطط استراتيجية ومعايير عليا في شؤون الإدارة والحوكمة. كما أنها تمتلك بنية تحتية متقدمة للغاية، ونفوذاً شاملاً على امتداد البلاد، وتستعين بموظفين ذوي كفاءة وخبرة يشكلون محاورين ذوو قيمة كبيرة لصناع القرار.

5) وبفضل الصفات المذكورة أعلاه، تتمتع المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي بالتأثير الأكبر والمرئي في قطاع المجتمع المدني، فهي توفر مستوى من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لا تضاهيها تلك التي تقدمها أي من منظمات المجتمع المدني الأخرى. ويمكن لأكبر ثلاث منظمات غير حكومية التي تأسست بمرسوم ملكي (مؤسسة نهر الأردن، ومؤسسة نور الحسين، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية) الوصول إلى مئات آلاف من المستفيدين،[37] كما تقدم المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي في أحيان كثيرة للمنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني الأصغر حجماً المنح وخدمات الوساطة.

وقد عبّر العديد من النشطاء والخبراء في مجال المجتمع المدني، أثناء إجراء المقابلات معهم، عن رفضهم اعتبار المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي جزءاً من المجتمع المدني، على أساس أنها تفتقر للاستقلال السياسي اللازم وأنها ليست هيئات وسيطة بين الدولة والمواطنين، إنما هي في الحقيقة إمتداد أو ملحق للدولة. كما اشتكوا أيضاً من "المنافسة غير العادلة" التي تتسبب بها المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي، حيث أنها تحصل على معدلات غير متناسبة من مجموع تمويل المانحين الموجه للقطاع، وعلى كل الدعم المالي تقريباً القادم من الموارد المحلية. وقد وصفوا هذه المنافسة بـ"غير العادلة" بسبب الامتيازات العديدة التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي (بما في ذلك امتياز الوصول إلى المسؤولين الحكوميين والسفارات الأجنبية والقدرة على تلقي الدعم مباشرة من المانحين واستعداد البيروقراطية الحكومية لتيسير أعمالهم والتمويل الحكومي الضخم المخصص لها) والتي تحرم منها باقي منظمات المجتمع المدني.

الشركات غير الربحية

تسجل الشركات غير الربحية لدى وزارة التجارة والصناعة وتكون خاضعة لأحكام قانون الشركات رقم 73 لعام 2010. وإلى أن تم إقرار هذا القرار، كانت العديد من منظمات المجتمع المدني الطموحة تسجل نفسها كشركات غير ربحية وليس كمنظمات مجتمع مدني لتجنب الشروط الخانقة التي يفرضها قانون الجمعيات. فقد كان التسجيل لدى وزارة التجارة والصناعة سهلاً ومباشراً، كما كان الحصول على التمويل الأجنبي أسهل بحسب قانون الشركات، وقدرة الحكومة على التدخل بالعمليات الداخلية للشركات غير الربحية محدودة بالمقارنة مع منظمات المجتمع المدني المسجلة بموجب قانون الجمعيات.[38] إلا أن الحال تغير منذ عام 2008 ، حيث تسببت الأنظمة والقواعد الجديدة في إحكام سيطرة الحكومة على الشركات غير الربحية، فحدت من قدرتها على الحصول على التمويل الأجنبي، وسهلت للسلطات عملية إغلاق الشركات غير الربحية أو رفض طلبات تسجيلها. وقد ألغى قانون عام 2010 العديد من الميزات التي كانت موجودة في السابق وشجعت منظمات المجتمع المدني على التسجيل كشركات غير ربحية.

التعاونيات

التعاونيات هي كيانات ربحية تعمل تحت مظلة المؤسسة التعاونية الأردنية.[39] وتتشكل التعاونيات عادة حين يقوم عدد من الأفراد (غالباً أصدقاء أو أقارب) بتجميع مواردهم المالية سعياً لتنفيذ مشروع مدر للربح ولا يمتلكون الموارد الكافية لتشغيله بمفردهم. وبينما تعمل المنظمات المجتمعية بالعمل الخيري، فإن التعاونيات تشكل وسيلة للتمكين الاقتصادي لأعضائها.[40] وعلى الرغم من أن المشروع الذي شجع على تأسيس التعاونيات في البداية هدفه إفادة أعضاء التعاونية، إلا أن هذه المشاريع عادة ما تتناول تحديات مجتمعية مختلفة، وقد يتحقق بالتالي النفع لمجموعة أوسع من الأشخاص. كما أن بعض التعاونيات

---

[37] رسم خارطة الجهات الفاعلة الغير حكومية ، ص23.

[38] تم تسجيل منظمات مثل ميزان (منظمة دعم قانوني)، ومركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ومركز حماية حرية الصحفيين، في البداية كشركات غير هادفة للربح.

[39] إن الإطار القانوني لعمل التعاونيات هو قانون التعاون رقم (18) لعام 1997.

[40] أشار مسؤول حكومي بارز، في تعليقه على الفرق إلى أنه "إذا أردنا أن نغير عقلية الصدقة في المملكة، فإن التعاونيات هي النموذج المطلوب وليس العمل الخيري." وقد أوصى نفس المسؤول بان يهتم المانحون بالتركيز على التعاونيات في إعدادهم لبرامج دعم المجتمع المدني، لكنه أشار إلى ضرورة أن إجراء مسح شامل لخريطة التعاونيات نظراً لعدم توفر المعلومات بخصوص هذا القطاع الفرعي.

التي تبدأ كمشاريع مدرة للدخل تتوسع في مهمتها لتتضمن نشاطات تطوعية لاحقاً. ويقدر عدد التعاونيات العاملة في الأردن اليوم بنحو ثلاثة آلاف مؤسسة.

المجموعات غير الرسمية والمبادرات المحلية

تتميز المجموعات غير الرسمية والمبادرات المحلية عن بقية مكونات قطاع المجتمع المدني من خلال افتقارها للهيكلة الرسمية ولأنها كيانات غير مسجلة. وقد أدى اندلاع أحداث الربيع العربي في بدايات 2011 إلى ارتفاع في أعداد ونشاطات وظهور مثل هذه المجموعات. اختار بعضهم أسماء مرتبطة بأحداث رئيسية (مثل حركة شباب 24 آذار)، وآخرون أختاروا أسماء تعبر عن طبيعة مطالبهم (مثل حركة دستور 1952). وظهرت هذه المجموعات نتيجة الاحتجاجات والمظاهرات المطالِبة بالتغيير، أو عملت على توفير الزخم والدافع لتنظيم مثل هذه المظاهرات والاحتجاجات. إلا أن طبيعة مطالبها وطموحاتها لم تكن مختلفة فحسب، بل كانت متناقضة في الغالب، حيث اهتم بعضها بالقضايا الاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بالفقر والبطالة ومستوى المعيشة وارتفاع أسعار الغاز، بينما عملت أخرى على تهييج الرأي العام للمطالبة بتغيير سياسي، وتحديداً المطالبة بإصلاح دستوري ينص على ملكية دستورية و/أو دولة علمانية. ومع ذلك انصب اهتمام مجموعات أخرى على مواضيع محددة بشكل أوضح، مثل الفساد أو النظام الانتخابي أو تدخل الأجهزة الأمنية المفرط في الحياة الاجتماعية والسياسية. وقد ربط بعضها بين المطالب الاقتصادية وبين طموحها في تحقيق العدالة الاجتماعية والإصلاح السياسي، بينما لم يفعل آخرون ذلك. وقد تباينت الفئات المكونة لهذه المجموعات ومصالحها وتوجهاتها وطموحاتها بشكل كبير أيضاً. فقد امتدت جذور بعضها إلى معاقل الشرق أردنيين في الجنوب، وتكونت من أفراد ذوي تعليم ومهارات وفرص وظيفية محدودة، بينما ضمت مجموعات أخرى شباب عمّان المتعلّم الواعي إلى صفوفها. ويقود غالبية هذه المجموعة الشباب، ولكن ليس دائماً (مثل المتقاعدين العسكريين الشرق أردنيين).

لقد حالت المسائل السياسية المرتبطة بالهوية، إضافة إلى تضارب المصالح والرؤى، دون إندماج هذه الحركات مع بعضها البعض لتصبح قوى تغيير وإصلاح. وأحد الأمور الواضحة بشكل خاص في هذا الشأن كان الانقسام بين الشرق أردنيين والأردنيين من أصول فلسطينية. فقد عكست المظاهرات المرتبطة بمجموعات شرق الأردنيين في المحافظات الجنوبية غضب هؤلاء الأشخاص من تراجع التزام الحكومة بتوفير الرعاية الاجتماعية وبضمان مستوى المعيشة اللائق للمجتمعات الشرق أردنية. وعلى النقيض منها، ركزت المجموعات التي جذبت الأردنيين من أصول فلسطينية (والشباب الشرق أردني الأفضل علماً) في غالب الأمر على قضايا الإدماج السياسي والإصلاح الدستوري. ولم تتردد السلطات في استغلال الفرصة التي سنحت لها من خلال كل هذه الاختلافات لزرع الشقاق والتفرقة بين هذه المجموعات المختلفة. وفي النهاية تلاشت قوة التغيير التي مثلتها هذه المجموعات نتيجة افتقارها للتنظيم، والخبرة، والمعرفة العملية، والاختلافات الفكرية والسياسية فيما بينها وبسبب نجاح الحكومة في التلاعب بها. وكما تلاشت قوتها، فقد تلاشى أيضاً الأمل في أن تحقق هذه المجموعات تغييراً حقيقاً من القواعد نحو الأعلى، أو أن تشكل سابقة لأشكال جديدة من النشاط المدني الأصيل الذي يكون أكثر فعالية وأقل اعتماداً على المانحين.

وبالرغم من ذلك، فقد تمكنت بعض هذه المجموعات من الصمود، بمن فيها تلك التي تطورت لتصبح مبادرات (مثل حملة "لا شرف في الجريمة" المناهضة لجرائم القتل بداعي الشرف والتي أطلقت في آذار 2011). وقد ظهر عدد من المجموعات غير الرسمية الجديدة منذ 2011 يعتبر أغلبها "منظمات مجتمع مدني افتراضية"، حيث تعتمد على النشاط الالكتروني لجذب الاهتمام إلى قضاياها ولجذب الشباب الذي ينفر من الطبيعة الانتهازية التي تعتمد على المانحين، والهيكلية غير الديمقراطية التي تميز "منظمات المجتمع المدني المهنية[41]". ويتمحور عدد قليل منها حول عدد من المدونات الالكترونية التي يزورها آلاف الشباب الأردنيين يومياً. وفي بعض الأوقات، يمكن لهذه المدونات أن تساهم بمقدار كبير في تحريك الرأي العام حول القضايا التي تهم مجموعات النشطاء بشكل خاص. ولكن وعلى الرغم من كل هذا، فإن الطاقة التي تفجرت فجأة وعبرت عنها مجموعات من القواعد الشعبية في عام 2011، قد تلاشت سريعاً. وقد ساهم في هذا عدم رغبة هذه المجموعات بشكل عام في العمل مع المنظمات المجتمعية أو المنظمات غير الحكومية. فقد عبرت المجموعات الشبابية عن ارتيابها العميق من المنظمات الرسمية، وعن تأكيد تصميمها على تجنب أن "تصبح مثلها". فيما عبرت المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية عن شكها في مدى فائدة هذه المجموعات غير الرسمية، وخصوصاً فيما يتعلق بقدرتها على المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية، أو تحسين تقديم الخدمات، أو القدرة على تحقيق تغيير سياسي واقعي.

[41] من الأمثلة على الجماعات غير الرسمية التي ظهرت في تلك الفترة: حركة الكورة للإصلاح، وحركة ربع الطفيلة ، وحركة التجديد العربي، وحركة أحرار الطفيلة.

الاستمرارية والتغيرات

الاستمرارية

1) ما يزال تركيز الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني الأردني منصباً على العمل الخيري وتقديم الخدمات، رغم أن بعضها (منظمات غير حكومية التي تأسست بمرسوم ملكي غالباً وعدد قليل من المنظمات غير الحكومية الوطنية) يعمل على تناول قضايا تنموية أوسع وأشمل. كما تمثل منظمات المجتمع المحلي نحو 80% من مجموع منظمات المجتمع المدني، وجميعها مهتمة حصرياً بتنمية المجتمع وتوفير المساعدات والغوث الإنساني الأساسي، بينما تنخرط المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي في العمل الخيري والتنموي.

2) إن كسب التأييد، كأحد مكونات المجتمع المدني - والمتمثل في كون عملية كسب التأييد المهمة الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية - ما يزال مكوناً ضئيل الوزن وغير متطور[42]. ولا يركز على قضايا الحوكمة وحقوق الإنسان والديمقراطية إلا عدد قليل من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال كسب التأييد. إضافة إلى ذلك، تتركز هذه المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال كسب التأييد في الأردن في مدينة عمّان، ويتم استخدامها كمراكز بحثية وهيئات بحث سياسي إلى جانب عملها كمجموعات كسب تأييد.

3) ما يزال المجتمع المدني محكوماً بتوجه المانحين ومعتمداً عليهم. فقد تم تأسيس أغلب منظمات المجتمع المدني منذ البداية من أجل الحصول على تمويل المانحين، وبالتالي فهي تفتقر إلى الرسالة الواضحة التي تتحرك من أجلها أو إلى العلاقة الطبيعية التي تربطها بالمجتمع أو الجماهير التي تزعم انها تخدمها. فبدلاً من ذلك، تتفاعل هذه المنظمات مع وتستجيب لأولويات المانحين، وبالتالي تصبح موجّهة نحو النشاطات أو المشاريع.

4) ما يزال مستوى المهنية وجودة الإدارة داخل قطاع المجتمع المدني متدنياً بشكل عام، رغم وجود حالات متفرقة من التحسن (الأساسي في بعض الأحيان). فحتى وقتنا الحاضر، ما زال عدد قليل من منظمات المجتمع المدني يدرك أهمية أن تكون المنظمة محكومة برسالة واضحة، أو أهمية التخطيط الاستراتيجي ناهيك عن مباشرته فعلياً، وفيما عدا المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي، لا زالت معظم منظمات المجتمع المدني تفتقر لوجود بيان واضح برسالة المنظمة، والقليل فقط من هذه المنظمات يظهر قدرة حقيقية على التفكير الاستراتيجي. وعادة ما تكون مجالس إدارة منظمات المجتمع المدني غير فعالة ولا تمتلك سلطة حقيقية. كما أن استيعاب دور وأهمية مجالس الإدارة ما يزال محدوداً وقاصراً. تعاني أغلب منظمات المجتمع المدني من نظم إدارة ضعيفة (والأمر سواء بالنسبة للمشاريع، أو الشؤون المالية، أو إدارة الموارد البشرية[43]) وليس لديها من الشفافية إلا القدر الضئيل في أفضل الأحوال. ونادراً ما يكون لديها مدونة قواعد سلوك واضحة ومكتوبة، ناهيك عن الأدوات اللازمة لتطبيق هذه القواعد وتفعيلها. وأخيراً، فإن منظمات المجتمع المدني لا تدرك بشكل كافٍ حقوقها التي يكفلها القانون، الأمر الذي يحد على سبيل المثال من احتمالية عدم مقاومتهم عند مواجهة تجاوز للسلطات المنصوص عليها في القانون من قبل موظفي الدرجة الدنيا.

5) ما تزال الفجوة واسعة جداً بين "المجتمع المدني" و "المجتمع" الذي يفترض أن يكون منبثقاً عنه. فبدلاً من التطور عنه بصورة طبيعية ليعكس احتياجاته وتطلعاته، من الواضح أن المجتمع والمجتمع المدني يتواجدان معاً جنباً إلى جنب. فما يزال القطاع يظهر صفات مصطنعة وغير أصيلة، نتيجة لكونه من صنع المانحين بدرجة كبيرة، ولاعتماده عليهم في البقاء حياً حتى الآن (مع وجود بعض منظمات المجتمع المدني التي تعتبر أستثناء جزئياً لهذا التعميم). ويعتبر إخفاق منظمات المجتمع المدني في التشاور المجدي على نطاق واسع مع المجتمعات والفئات التي تزعم تمثيلها هو السبب الجذري لهذه المشكلة.

---

[42] لا ينحصر ضعف مكون كسب التأييد في القطاع في تدني أعداد المنظمات غير الحكومية التي تركز على تكوين جماعات الضغط وكسب التأييد فحسب، لكنه ينعكس أيضاً في إخفاق معظم المنظمات المجتمعية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية في إدراج نشاطات كسب تأييد في ملفاتها. فحتى الآن ما تزال هذه المنظمات عاجزة عن استيعاب مدى أهمية نشاطات كسب التأييد في تحسين قدرتها على توصيل الخدمات أو تحقيق الأهداف التنموية. فمن المدهش على سبيل المثال أن منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الملتزمة بقضية تعليم الأطفال ما زالت تتبع نهجاً ضيقاً في تحقيق رسالتها، معتمدة على توفير الاحتياجات الماسة، لكنها عاجزة عن تقدير إلى أي مدى قد يكون كسب التأييد لحقوق الطفل (بما فيها حقه في التعليم) ضرورياً لتحقيق خططها.

[43] بالنسبة للموارد البشرية، فإن الإخفاق في الإدارة الفعالة للمتطوعين هو مشكلة ناتجة عن إعتماد القطاع عليهم بدرجة كبيرة.

6) ما تزال الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني الأردني غير متخصصة بالقدر الكافي وغير موزعة بشكل واسع.[44] فهي تمارس نشاطاتها على أكثر من جبهة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم فاعلية توزيعها لمواردها المحدودة أصلاً.[45]

7) ما يزال قطاع المجتمع المدني مقسماً ومشتتاً بشدة، وما زال مستوى التعاون والتشارك بالأفكار والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني متدنياً. وتعمل منظمات المجتمع المدني بناء على "عقلية الصومعة أو البرج العاجي" التي تعكس مزيجاً من العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية. لقد عجزت منظمات المجتمع المدني عن تكوين تحالفات وائتلافات مستدامة، كما أنها عاجزة عن التحالف او تشكيل ائتلافات لصياغة رؤية متماسكة وموحدة ومقنعة تعبر عن التغييرات المحددة (في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية اجتماعية) التي تطمح إليها، ولتحديد المنهج الذي تنوي اتباعه لتحقيقها. وبينما تشكوا منظمات المجتمع المدني من عجزها عن التعاون معاً والاشتراك في حل هذه القضايا بشكل جماعي، فهي لا تظهر إلا رغبة وقدرات ضعيفة على تغيير هذا الحال العام. كما لا يوجد أي حافز حقيقي في الوقت الحاضر ليشجعها على تغيير طريقتها بخصوص هذه المشكلة، خصوصاً مع استمرار تدفق تمويل المانحين دون انقطاع. فحينما تضطر المنظمات غير الحكومية الوطنية للتواصل مع المنظمات المجتمعية بناء على طلب ورغبة المانحين، يكون التفاعل بينها ضحلاً ولا يضيف أي قيمة داعمة لبناء قدرات وامكانيات المنظمات المجتمعية، التي تبقى مقيدة بمحدودية الموارد ولا تخرج عن هوامش جهود كسب التأييد المتمركزة في عمّان.

8) وكما بيّن لنا العمل الميداني، لا يستوعب أغلب الأردنيين دور المجتمع المدني ولا يقدرون مساهماته القائمة، حتى لو كانت محدودة. وتستمر وسائل الإعلام في لعب دور لا يساعد بشكل عام في هذا السياق، وتستمر التغطية للمجتمع المدني ونشاطاته بكونها سطحية وغالباً سلبية، وميالة بشكل كبير تجاه المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي، والتي يبدو أنها الفئة الوحيدة التي تحصل على تغطية إعلامية شاملة وإيجابية في القطاع[46]

9) ما يزال مستوى وجودة انخراط قطاع المجتمع المدني في التعاون والعمل مع الكيانات الحكومية محدوداً للغاية. (راجع الأقسام التالية لمزيد من التوضيح.)

التغييرات

1) شهد القطاع في أواخر العقد الأول من القرن الواحد وعشرين نمواً ضخماً، ففي السنوات السبعة الأخيرة وحدها ازداد عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة رسمياً ثلاثة أضعاف، من حوالي 1500 منظمة في عام 2008 إلى ما يزيد على 4600 منظمة لتاريخه غير أن هذه الظاهرة لا تدلّ على ارتفاع مستوى الوعي أو الحراك المدني. فعلى العكس من ذلك، يدفع تلك الظاهرة بشكل رئيس رغبة بعض الأفراد في الحصول على التمويل الذي يخصصه المانحون لدعم المجتمع المدني. وحيث أن المنظمات المسجلة رسمياً هي وحدها المؤهلة للحصول على مثل هذا التمويل، فقد تم تأسيس العديد من منظمات المجتمع المدني فقط بغرض تأمين الحصول على هذا التمويل (وهو أمر متوقع في مجتمع يسيطر عليه نمط استملاك الريع).[47]

---

[44] بدأت هذه السمة بالتغير، لكن ببطئ وفي عدد قليل من المنظمات فحسب.

[45] تؤدي عملية التسجيل إلى استمرارية هذا العيب، فبدلاً من الزام منظمات المجتمع المدني بتحديد رسالة أساسية واضحة، فإنها تطلب منها أن تحدد (عن طريق مربعات الاختيارات في الاستمارة) ما هي مجالات العمل المدني التي قد تنشط فيها المنظمة.

[46] وصف أحد أهم الخبراء في مجال المجتمع المدني داخل عمان، بالإضافة إلى امتهانه للصحافة، التغطية الإعلامية للمجتمع المدني بأنها "مضللة بشدة" وقد أشار إلى أن الوسائل الإعلامية التي تديرها الحكومة أو تلك المقربة إليها (ثلاث محطات تلفزة، ست محطات راديو، واثنتين من أكثر الصحف انتشاراً) يركزون في تغطيتهم على نشر آراء منتقدي المجتمع المدني، بما في ذلك إدعاءات غير حقيقة ضده. (تمتلك الدولة 65% من صحيفة الرأي –الصحيفة الأكثر انتشاراً، و35% من الدستور، ثاني أكثر الصحف انتشاراً.)

[47] طالبت العديد من منظمات المجتمع المدني من الحكومة أن تجعل دخول قطاع المجتمع المدني أكثر صعوبة، خوفاً من المنافسة المتزايدة على التمويل التي يخلقها تدفق المزيد من الكيانات الجديدة إلى داخل القطاع (عن طريق زيادة العدد القانوني المطلوب للأعضاء المؤسسين من سبعة كما هو الوضع الحالي إلى عشرين أو أكثر، على سبيل المثال). وهي مطالبات مثيرة للسخرية في ضوء شكوى العاملين في قطاع المجتمع المدني من تدخل حكومة الأردن غير المبرر في شؤون القطاع.

2) منذ أواخر العقد الأول من هذا القرن، أخذت الحكومة تحكم سيطرتها على هذا القطاع بشكل مطرد، وهي عملية تبدو متسارعة الآن. حيث يمكن الشعور بالثقل المتزايد لقبضة حكومة الأردن على المستويين الكلي والجزئي. فعلى المستوى الوطني، تصعّب الحكومة على منظمات المجتمع المدني الحصول على التمويل الأجنبي، وتعمل على جعل القوانين التي تؤثر على أعمالها أكثر تقييداً وتعقيداً. بينما على الصعيد المحلي، يظهر المسؤولون الحكوميون من المستويات الدنيا والمتوسطة نزوعهم نحو التدخل في أعمال منظمات المجتمع المدني ومحاولة السيطرة عليه. وليس من الأكيد أن أفعالهم هذه تعبر عن توجيهات عليا بذلك، ولكن يبدو أن هؤلاء المسؤولين يتخطون حدود واجباتهم المرسومة، ولا يتعرضون لأي نوع من المسائلة أمام تجاوز هذه الحدود. وليس هذا بالأمر الجديد عموماً، لكن الوضع قد ساء للغاية عبر السنوات الأخيرة الماضية وتسبب في خلق شعور غامر بالإحباط والتثبيط وسط العاملين في المجتمع المدني[48]

3) أصبح تصوير المجتمع المدني في الخطاب السياسي لحكومة الأردن متناقضاً ومشتتاً. فالبيانات الرسمية - وخصوصاً تلك الصادرة عن الديوان الملكي - تمدح المجتمع المدني وتؤكد على قيمة المساهمات المهمة التي يقدمها لمواجهة المشاكل التي تعاني منها المملكة، مثل القضاء على الفقر، والبطالة، والتهميش، ومثل المساعدة على التكيف مع أزمة اللاجئين والترويج للإدماج والتمكين. كما يشجع هذا الخطاب على تكوين الشراكات بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ويصور المجتمع المدني كمصدر أساسي لتوفير المعلومات والتغذية الراجعة للحكومة التي تصر على الاستشارات والحوار. ولقد أكد الملك عبدالله الثاني في كتاب تعيينه للسيد عبدالله النسور رئيساً للوزراء في 9 مارس 2013، على الحاجة "لتدعيم التعاون مع منظمات المجتمع المدني". وفي الوقت ذاته، وفي مقابل ذلك، انتقدت شخصيات هامة في الحكومة الأردنية (بمن فيهم رئيس الوزراء النسور) المجتمع المدني بشكل متكرر، فسلطوا الضوء على عيوبه وتجاهلوا دوره في التنمية الوطنية. كما تشير او تصف الجهات الحكومية الرسمية و عدد كبير من اعضاء البرلمان الأردني وبشكل متكرر المنظمات غير الحكومية بالفساد و عدم الكفاءة و بانها عديمة الفائده او الجدوى. ويتم نشر مثل هذا الهجوم وتضخيمه عبر وسائل الإعلام، وخاصة تلك الواقعة تحت سيطرة الحكومة، الأمر الذي يساعد على نشر الصورة السلبية للمجتمع المدني وتقبلها لدى الرأي العام. في الواقع يبدو خطاب حكومة الأردن يعبر عن الشيء وضده عند الحديث عن المجتمع المدني - مادحاً مميزاته ووجوب المشاركة معه، لكن مسلطاً الضوء على عيوبه ومنتقداً لها في الوقت ذاته. لكن يبقى من اليسير ملاحظة كيف تصيغ أجهزة الحكومة المختلفة خطابات مختلفة للغاية –وغالباً متناقضة- بشأن المجتمع المدني، وهي ظاهرة ترجع لكون حكومة الأردن كياناً غير متجانس أو موحدٍ في الأساس. ورغم وجود هذا "التنافر الرسمي" بخصوص المجتمع المدني منذ زمن طويل، فإن هذه الظاهرة لم تطفُ على السطح وتظهر بهذه الفجاجة إلا في السنوات الأخيرة القليلة.

4) هناك عدد قليل من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة التي تحظى بحضور قوي.[49] حيث نجحت في كسب قدر من ثقة الرأي العام واحترامه بسبب جودة أعمال الرقابة والضغط وكسب التأييد وتحليل السياسات التي تؤديها، وأحياناً بسبب مجهوداتهم الحثيثة للتأكد من امتثال الأردن لالتزماتها تجاه المعاهدات والمواثيق الدولية التي وقعتها، أو صادقت عليها، أو انضمت إليها.

5) هناك اعتراف متزايد لدى بعض منظمات المجتمع المدني بأهمية التخطيط الاستراتيجي ووجود رسالة ومهمة واضحة والتشاور مع أصحاب المصالح وإجراء عمليات الرقابة والتقييم للنشاطات والمشاريع. لكن انتشار هذا الإدراك ووجوده داخل قطاع المجتمع المدني ما يزال غير كاف على الإطلاق، ولذا تعتبر المنظمات التي تظهره مجرد الاستثناء وليست القاعدة. لكن السنوات الخمسة الأخيرة قد شهدت تغيراً إيجابياً على هذا الصعيد حيث اعتادت منظمات المجتمع المدني على الانخراط في أعمال المتابعة والتقييم لمجرد تلبية شروط المانحين فقط حيث فُرضت عمليات المتابعة والتقييم، مدفوعة بالمانحين، على منظمات غير مبالية بأثر هذه العملية، وأحياناً رافضة لها ولا ترى فيها أي قيمة مؤثرة. لكن الأمر قد اختلف اليوم. فالمزيد من منظمات المجتمع المدني تدرك الحاجة لقياس إذا ما كانت أنشطتها تحقق الآثار المرجوة منها أم لا ولمعرفة ما يمكن تعلمه من نجاحات وإخفاقات المشاريع كي يتم اتخاذ الاجراءات الضرورية اللازمة لتصحيح الأوضاع، ولأخذ هذه الدروس في الاعتبار ضمن التخطيط المستقبلي.

---

[48] لا تحدث هذه العمليات معاً، كما لا يبدو أنها متصلة. فهي ليست تعبيراً أو تطبيقاً لـ"سياسية مجتمع مدني" واحدة ومتماسكة تتبعها حكومة الأردن، ويمكن تطبيقها باتساق على من القواعد الشعبية نحو الأعلى.

[49] على سبيل المثال: مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، ومركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، ومركز العدل للمساعدة القانونية، ومركز حماية حرية الصحفيين الأردني.

القسم الثاني: المساهمات

يلخص هذا القسم نتائج الدراسة الخاصة بطبيعة ونطاق ونقاط القوة ووجوه قصور مساهمات المجتمع المدني في تحقيق ستة أهداف أساسية: 1) تنمية القطاع الاجتماعي و2) النمو الاقتصادي و3) تحسين تقديم الخدمات و4) الإصلاح السياسي و5) مكافحة التطرف و6) مواجهة الآثار الانسانية والاقتصادية والاجتماعية التي خلقتها أزمة اللاجئين السوريين. وقد اعتبر غالبية المستجيبين أن مساهمات المجتمع المدني تتراوح من كونها ملموسة ولكن غير متوازنة ومحدودة بشكل عام (تقديم الخدمات) إلى كونها محدودة للغاية في أحسن الأحوال (الإصلاح السياسي) إلى كونها غير مؤثرة (مكافحة التطرف العنيف).

تنمية القطاع الاجتماعي والنمو الاقتصادي

تعكس هامشية مساهمات المجتمع المدني في تنمية القطاع الاجتماعي والنمو الاقتصادي قدراته و امكانياته المحدودة وتزايد الاحتياجات الاجتماعية للسكان، التي تضخمت نتيجة تدفق اللاجئين السوريين. ويساهم عدد آخر من المتغيرات في هذا الوضع، مثل حالة التمزق المزمنة داخل القطاع، والتي تتجلى في الجهود المشتتة وغير المنسقة لمواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، وغياب النهج الاستراتيجي في تناول التحديات الاجتماعية والاقتصادية (من طرف القطاع ككل، ومن طرف منظمات المجتمع المدني المنفردة)، والذي يعوق القدرة على تحديد الأسباب الجذرية للمشكلات أو توجيه ما يكفي من الموارد لمواجهتها[50]، وأخيراً، انعدام التنسيق والتعاون بين المجتمع المدني والحكومة، وإخفاق الأخيرة في تسخير قدرات المجتمع المدني بطريقة مجدية في تناول القضايا الاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً على المستوى المحلي.[51]

وقد رأى العديد من نشطاء المجتمع المدني الذين تمت محاورتهم أن مساهماتهم الاجتماعية والاقتصادية تتخذ شكل مجهودات مفككة ومرتجلة في محاولة "للتعامل" مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تربكهم. وهم في هذا مثل مجموعة من رجال الإطفاء يفتقرون للتجهيزات اللازمة ويهرعون لإطفاء أكبر عدد ممكن من الحرائق، محققين نجاحاً محدوداً في هدفهم هذا بينما تستمر الحرائق في الاندلاع والانتشار بالقرب منهم.[52] وعلى الرغم من هذا، فإن المجتمع المدني ينجح أحياناً في التخفيف من آثار بعض من أسوأ أشكال التهميش الاجتماعي والركود الاقتصادي، لكن جهوده على هذا الصعيد تبقى في أغلبيتها هامشية، وبعيدة كل البعد عن مجرد لمس الأسباب الجذرية لهذه المشاكل.

---

50 تستخدم المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي نهجاً أكثر استراتيجية في معالجة العلل الاقتصادية والاجتماعية، لكنها تعاني من قصور في التخصص والشفافية. بالإضافة لهذا، فإن عدداً من نشطاء منظمات المجتمع المحلي العاملة مع المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي قد عبروا عن استيائهم منها، حيث اشتكوا من أن منافع إعداد المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي للبرامج لا تصل بالقدر الكافي إلى المستوى المحلي، وأن المنظمات المجتمعية لا تحصل على التمكين المطلوب من خلال تعاونها مع المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي.

51 تتفق بعض منظمات المجتمع المدني مع رؤية المجالس الوطنية العليا كحل فعال لرأب الصدع بين المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص، ولجعل التقدم في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية ممكناً. يمكن لهذه المجالس، ككيانات صانعة للسياسة ويمكنها تجميع أهم أصحاب المصالح بخصوص القضايا الوطنية، أن توفر منصة لممثلي المجتمع المدني لكسب التأييد لقضاياهم حيث يمكن التعامل عن قرب مع المسؤولين الحكوميين وقيادات القطاعات الأخرى. وكما عبر عن ذلك أحد المستجيبين: "لطالمنا طالبنا لسنوات طويلة بوجود شركات تأمين تغطي تخطيط الأسرة، لكن بلا نتيجة، الى أن حققنا تقدماً مفاجئاً من خلال ممثلنا في المجلس الأعلى."

52 لتوضيح مدى سوء الوضع، فإن رجال الإطفاء المقصودين يعانون من صورة عامة سلبية، وينظر إليهم بكثير من الريبة والعداء من جانب السلطات.

تحسين تقديم الخدمات

شعر المستجيبون بشكل متكرر أن تقديم الخدمات هو أكثر هدف وطني يساهم المجتمع المدني في جهود تحقيقه ويبقى هذا الهدف الأساسي، وأحياناً الوحيد، للغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني في الأردن. ومع هذا فقد اتفق المستجيبون على أن أداء المجتمع المدني في هذه المضمار يعاني من عدة عيوب: 1) تنخفض جودة الخدمة المقدمة عادة، ويبقى نطاق المستفيدين محدوداً، 2) لا تلبي الخدمات المقدمة الاحتياجات الأساسية للمتلقين، وهي إحدى نتائج ندرة إجراء منظمات المجتمع المدني لعملية تقدير وتقييم لاحتياجات المجتمعات المستهدفة، و3) لطالما أخفق العاملون بالمجتمع المدني في ترتيب أولوية تحسين تقديم الخدمة، وجودتها، وكيفية الوصول إلى أكثر المجموعات احتياجاً وضعفاً في السكان. ومع أخذ ما سبق في الاعتبار، فقد طُلب من المشاركين الرئيسيين بشكل ثابت أن يشيروا إلى أدلة محددة يمكن من خلالها تقييم مدى مساهمة المجتمع المدني في تقديم الخدمات، كما طلب منهم تقديم اقتراحات للطرق التي يمكن من خلالها تحسين الأداء في هذا المجال.

الإصلاح السياسي

اتفق غالبية المشاركين الرئيسيين مع الرأي القائل بأن المجتمع المدني يلعب دوراً هزيلاً في تيسير الإصلاح السياسي، خاصة إذا ما كان قياس الأداء في هذا المجال مبنياً على تغيير السياسات وصياغة التشريعات الجديدة، أو على التحولات في المعايير والسلوك السياسي. وقد لاحظ عدد من الذين جرت مقابلتهم أن المجتمع المدني لم يخرج عن دور المتفرج أثناء فرصتين هامتين للإصلاح السياسي في 1989 و2011 على التوالي. فهو لم يساعد على إحداث هاتين الفرصتين، كما لم يثبت قدرته على استغلالها أو الاستفادة منها في دفع أجندة التحرر. وقد أشار مشارك واحد على الأقل إلى أن المجتمع المدني قد "ضيّع" هاتين الفرصتين.

اختلفت الآراء بخصوص بعض منظمات المجتمع المدني المعروفة في مجال الحوكمة وحقوق الإنسان والديمقراطية على الصعيد الوطني. فقد أشار الخبراء في مجال المجتمع المدني إلى أن هذه المنظمات قد أصبحت أكثر مهنية وقدرة على أداء وظائفها وأنها قد تعلمت التكيف مع البيئة السياسية والقانونية المقيدة التي تعمل داخلها كما أنها قد تمكنت من جذب انتباه الرأي العام إلى العديد من القضايا السياسية الحساسة بالإضافة إلى أنها تؤدي وظائف رقابية مفيدة، بما في ذلك توثيق انتهاكات حقوق الانسان والإنخراط في الرقابة الانتخابية والبرلمانية. ولكن على صعيد آخر، اعترف الخبراء بأن جهود المتابعة، والضغط السياسي، وتحليل السياسات التي تجريها هذه المنظمات –والقيّمة من حيث هي، ينقصها التأثير الأوسع على المجتمع والكيان السياسي، وأن القضايا التي تعمل عليها المنظمات غير الحكومية المقصودة لا تعد بإمكانات كبيرة على تحريك وحشد القواعد الجماهيرية الشعبية.

وقد رأى المستجيبون بشكل عام أن عجز المجتمع المدني عن الدفع بأجندة الإصلاح السياسي يعكس عيوبه الخاصة، كما يعكس طبيعة البيئة السياسية التي يعمل داخلها. ولقد كان هناك اتفاق عام على أن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الحوكمة وحقوق الإنسان والديمقراطية ينقصها وجود قواعد جماهيرية واسعة مناصرة لجهودها، وأنه طالما أنها عاجزة عن حشد قطاع ضخم كفاية من الرأي العام الأردني، فسوف تظل عاجزة عن إحداث أي تغيير جذري في التشريع أو صياغة السياسات. بالإضافة لهذا، فقد أظهر المستجيبون إدراكاً واسعاً للعوامل السياقية التي تعيق قدرة هذه المنظمات على الدفع بالإصلاح، فالمخاوف الأمنية بخصوص الفعاليات السياسية في المنطقة، على سبيل المثال، قد وضعت الإصلاح السياسي على الهامش، وجعلت حجم مطالبة الرأي العام بالإصلاح ضئيلاً في الوقت الحاضر. وقد لاحظ المستجيبون أن عوامل محددة مثل الجهود الناجحة التي بذلتها السلطات لاستغلال الوضع العام كي تتمكن من تحديد المساحة السياسية، وتضييق القيود القانونية على نشاطات منظمات المجتمع المدني، والنهج ثقيل الوطأة الذي نهجته الحكومة في التعامل مع المجتمع المدني والتدخل في شؤونه الداخلية، تعتبر جميعها عوامل هامة لحالة عجز القطاع عن المساهمة في تحقيق إصلاح سياسي حقيقي وثابت.

مكافحة التطرف

حتى الآن، لم تشارك منظمات المجتمع المدني إلا بدورٍ متواضع للغاية في جهود معالجة الأسباب الجذرية للفكر العنيف، ومحاولات القضاء على مظاهره وسلوكياته في المجتمع الأردني. كما أن الحكومة لم تبذل أي جهد حقيقي لتسخير طاقات المجتمع المدني لمواجهة هذا التحدي. فقد اختار اثنان من المسؤولين رفيعي المستوى الذي تمت مقابلتهم رأياً رافضاً لمساهمات المجتمع المدني الممكنة في مواجهة التطرف، واصفين ذلك بأنه "امتياز" للحكومة وقائلين أنها ليست مسؤولية يمكن تشاركها مع المجتمع المدني. كما قال مسؤول حكومي آخر أن الحكومة قد بدأت تطلب من منظمات مجتمع مدني معينة أن تعقد فعاليات عامة لرفع مستوى الوعي بمخاطر التطرف بين الشباب.

وترى إحدى الخبيرات في مجال المجتمع المدني، على النقيض تماماً مما سبق، أن غياب المجتمع المدني عن مجال مكافحة التطرف يعتبر واحداً من أسوأ إخفاقاته، وأنه سيتسبب في عواقب سيئة طويلة المدى للمملكة. وقد أصرت على أن هناك المزيد مما يمكن أن يطلب من المجتمع المدني أن يفعله في مواجهة الأسباب المنتشرة والمعروفة للفكر المتطرف في المجتمع –بداية من المناهج الدراسية والطريقة التي يمارس بها المدرسون أدوارهم، ووصولاً إلى الأعراف والقيم الاجتماعية الصارمة السائدة، التي تغذي السلوك العنيف غير المتسامح. كما أقرت بأنه بينما يمكن للمجتمع المدني أن يحقق إنجازات حقيقية في توفير الخدمات والغوث الإنساني المباشر، فإنه "فاشل تماماً" في تناول قضايا الإدماج السياسي والهوية وفي مواجهة جذب سرديات الفكر المتطرف وخلق مساحات اجتماعية وفعاليات جاذبة للشباب المعرضين للخطر والمساعدة في إدماج اللاجئين السورين في المجتمع "كي لا يكبر جيل كامل من السوريين مع الشعور بالتهميش والحرمان من الفرص السياسية والاقتصادية، مما قد يخلق إمكانية حقيقية لدفع عشرات الآلاف، إن لم يكن المئات، إلى هاوية التطرف." وقد لخصت رؤيتها بالإشارة إلى الانفصال الخطير بين القضايا التي يميل المجتمع المدني للتركيز عليها في الأردن ونهجه في ذلك وأنشطته من جانب، وبين التحديات الوجودية، التي تتضمن المشاكل المتداخلة التي تجمع بين الفكر المتطرف والعنف على الجانب الآخر. وهي القضايا التي ستقرر مصير المملكة ومستقبلها، والتي يجب على المجتمع المدني أن يكرس جزء من جهوده لها.

لم تبذل حكومة الأردن إلا جهوداً محدودة في الاستفادة من العاملين في المجتمع المدني لمواجهة الغواية او الفتنة المحتملة للفكر المتطرف العنيف وسط الشباب. تعتبر مؤسسة أصدقاء الأمن الوطني، التي تعمل عن قرب مع السلطات، واحدة من منظمات المجتمع المدني القليلة النشيطة في هذا المجال. حيث تعتمد على قيادات دينية من دار الإفتاء للاشتراك مع الشباب في مناقشة مواد متعلقة بـ "داعش"، مسلطين الضوء على رؤية "داعش" المغلوطة والمشوهة للمفاهيم الاسلامية لتبرير العنف.[53] ولكن ما تزال تفتقر جهود حكومة الأردن غير المنسقة في "شن الحرب الفكرية" على التطرف إلى التخطيط الاستراتيجي لدرجة كبيرة، وتعتمد على المؤسسة الدينية بشكل أكبر بكثير من اعتمادها على ممثلي او عاملي المجتمع المدني. وقد يعكس تفضيل المؤسسات الدينية التابعة للدولة على حساب منظمات المجتمع المدني التصور لدى السلطات حول مدى مشروعية ومصداقية تلك المؤسسات بين السكان بشكل عام (ويبدو أن النظام لا يثق في قدرة المجتمع المدني على "تحمل مسؤولية نفسه" في المعركة الفكرية ضد التطرف). كما يبدو أنه نهج منسجم مع التباين الواضح بين العلاقات الوطيدة الموجودة بين النظام و"الإسلام الرسمي" من جهة، وبين مزيج الريبة والعداء الذي يميز التفاعلات بين الدولة والمجتمع المدني في جهة أخرى.

وقد اعترف عدد قليل من منظمات المجتمع المدني باهتمام المانحين المتزايد بمكافحة التطرف، وبالتجهيز لنشاطات مختصة بهذا المجال. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا الاهتمام المفاجئ قد لا يشير إلى ادراك منظمات المجتمع المدني بثقل مشكلة التطرف التي تواجهها الأردن، أو مدى قدرتهم على إعداد وتصميم برامج مبتكرة ومدروسة يمكنها أن تحدث صدى في أوساط الشباب المعرض للخطر. ولكن يرى المحاورون أن ما يعكسه هذا الاهتمام في الواقع هو محاولة منظمات المجتمع المدني للوصول إلى مصادر التمويل الجديدة التي سوف يتم تخصيصها لأغراض مكافحة التطرف. ولذا لا بد من انتباه وحرص المانحين على أن تعكس البرامج المقدمة إليهم، تحت مسمى مكافحة التطرف، استيعاباً حقيقياً وإدراكاً واضحاً للمتغيرات والديناميكيات التي تغذي خطر التطرف داخل الأردن وأنها موجهة مباشرة إلى معالجة هذه العوامل وأنها تنوي تحقيق ذلك عن طريق برامج مدروسة وعملية.

---

53 دار الإفتاء قسم الفتوى، يرأسه مُفتي المملكة. وهو في موقعه منذ ولاية عبدالله الأول، تعتبر أعلى المؤسسات الدينية مكانة في البلاد. كما تنضم إليها مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي، كإحدى مكونات المؤسسة الإسلامية الرسمية في البلاد، والتي أسسها الملك حسين في 1980. وقد لعبت دوراً هاماً في تنظيم سلسلة من المؤتمرات رفيعة المستوى التي جلبت عدداً من أهم العلماء الإسلاميين إلى عمان، وهي العملية التي توجتها وثيقة رسالة عمان في 2004.

التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين

لم يقدم المجتمع المدني سوى مساهمات متفرقة ومتواضعة لمساعدة البلاد على التعامل مع الأثار الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية المترتبة على أزمة اللاجئين السوريين. ولا يمكن أن نفهم أدائه في هذا المجال إلا ضمن سياق الاستجابة التي يقودها المانحون والتي افتقرت إلى التركيز الاستراتيجي، وشابها تكرار الجهود، وقصور التنسيق، وتبادل الاتهامات بين أصحاب المصلحة المختلفين (المانحين، وكالات الغوث الأجنبية، ومنظمات المجتمع المدني الأردنية). لقد شعر غالبية المستجيبون بأن تأثير هذه البرامج لا يتناسب مع كمية الموارد التي تم تخصيصها للأزمة كما استنكروا الأوضاع في المجتمعات الحضرية المستضيفة التي لا تزداد إلا سوءا. واتفقوا في رأيهم بأن نطاق هذه الأزمة قد أربك قدرات المجتمع المدني المحدودة.

يُعتبر قصور التنسيق والتواصل على الأرض بين منظمات المجتمع المدني (وجزء من اللوم في ذلك موجه للمانحين الذين افتقرت استجاباتهم للتنسيق) مشكلة رئيسية تمنع المنظمات المحلية من مساندة المجتمعات المنكوبة بطريقة تكاملية ومتناسقة مع نقاط قوتها وضعفها ومجالات تخصصها. وقد أكّد المستجيبون أن تعامل المجتمع المدني مع الأزمة كان متمركزاً حول المشاريع، بل وحتى حول النشاطات المنفردة في الأغلب كما قد أشاروا إلى طبيعة العمل الذي تتبعه المنظمات في وضعها للبرامج، والتي تتسم بأنها ضيقة النطاق، تعمد لاستخدام حلول مؤقتة".

" لقد أعطتنا وكالات الغوث الأجنبية 10% من الموازنة وانتهى بنا الأمر إلى تنفيذ 90% من المشروع؛ لا يمكن أن تكون هذه شراكة حقيقية "

منظمة مجتمع مدني تتحدث عن وكالات الغوث الأجنبية

لقد اعتمد المجتمع المدني على نفسه في اتخاذ عدة مبادرات للتعامل مع تدفق اللاجئين السوريين وأثره على المجتمعات المضيفة. لكن بدلاً من التصرف كعامل حر مستقل واتباع منهجه الخاص في مواجهة الأزمة، فقد عمل في أغلب الأحوال كمقاول فرعي للمنظمات الدولية التي حددت إيقاع العمليات على الأرض. ومع هذا، فقد عانت العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية من إشكاليات عديدة خاصة مع شعور منظمات المجتمع المدني بأن المنظمات الدولية قد استغلتها واستفادت منها دون أن تحاول بذل أي جهد لبناء قدراتها وكفاءاتها. وقد عبر أحد المحاورين عن هذه العلاقة قائلاً: "لقد أعطونا 10% من الموازنة، وانتهى بنا الأمر إلى تنفيذ 90% من المشروع؛ لا يمكن أن تكون هذه شراكة حقيقية". ولذا أكد العديد من المحاورين على أهمية إعادة النظر في شروط الشراكة بين منظمات الإغاثة الاجنبية وبين المنظمات المحلية للتأكد من أن يصبح مقياس الأداء الذي تحاسب على أساسه المنظمات الدولية هو مدى تحسّن قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية. فمنظمات المجتمع المدني المحلية تريد أن تصبح علاقتها مع المنفذين الأجانب علاقة شراكة حقيقية تساعدهم على تطوير قدرتهم الخاصة على تنفيذ وتطبيق المشاريع.

ومع هذا، فقد أشار عدد من المستجيبين في نفس الوقت إلى انخفاض توقعات المانحين نسبياً وإلى تراخي متطلبات رفع التقارير المطلوبة من منظمات المجتمع المدني المدعومة في سياق استجابة المانحين لأزمة اللاجئين السوريين. فبينما يشترط المانحون على المنظمات الدولية أن تمتلك سجلاً مشرفاً من الإنجازات والخبرات السابقة ذات الصلة، فإنها لا تتطلب أية معايير رفيعة في الشركاء المحليين. وكانت ونتيجة لهذا، حسب ما ذكره العديد من المستجيبين، أن العديد من المنظمات المحلية حديثة الإنشاء والتي لا تمتلك خبرات كافية تمكنت من الحصول على التمويل والعمل مع اللاجئين في مشاريع عديدة على الرغم من افتقارها للقدرات والخبرات المطلوبة.

وبالنظر إلى الماضي، يمكننا أن نرى كيف كانت أزمة اللاجئين السوريين فرصة للمجتمع المدني إلى جانب كونها تحدياً عظيماً. وقد ضاعت هذه الفرصة في غالب الأمر بسبب ضخامة حجم التحدي الذي فاق قدرات المجتمع المدني المحدودة. لقد كانت هذه الأزمة فرصة للقطاع لكي يثبت للسلطات وللرأي العام مدى أهميته ولزومه عن طريق مساعدة البلد في مواجهة أسوأ حالة طوارئ إنسانية في تاريخها المعاصر. وقد ساهمت الأزمة فعلاً في رفع أسهم بعض المنظمات المحلية التي ساهمت بالفعل في تخفيف المشاكل التي خلقها تدفق مئات آلاف اللاجئين، ولكن استجابة المجتمع المدني بشكل عام قد كانت أقل بكثير مما كان لازماً لكي يتمكن القطاع من تحسين صورته السلبية بشكل عام لدى السلطات والجماهير. إن التناقض الصارخ بين فداحة تلك المأساة الإنسانية وبين قدرة القطاع المحدودة قد كانت عاملاً رئيسياً في تكون الصورة غير المرضية لأداء القطاع في مجال مواجهة أزمة اللاجئين. فقد تعثر القطاع بالعديد من المشاكل الهيكلية الخطيرة أثناء محاولته الاستجابة للأزمة. وبينما يمكن إلقاء اللوم، بخصوص بعض هذه المشاكل، على جهود المانحين المشتتة وعلى الدعم المتفرق غير الثابت من طرف منظمات الإغاثة الأجنبية، فإن أغلب المشاكل الباقية تفضح عيوب المجتمع المدني المزمنة والمعروفة مسبقاً لدى الجميع.

لقد عدلت العديد من منظمات المجتمع المدني عن نهجها في إعداد البرامج الخاصة بمواجهة أزمة اللاجئين السوريين، والدافع في حقيقة الأمر هو بحثها الدائم عن التمويل وأيضا فداحة الوضع الإنساني في الأردن. ولكن هذا التوجه الجديد لا يتفق بالضرورة مع نقاط قوة هذه المنظمات، بل أنه قد أدى إلى الإضرار برسالة المنظمة ومهمتها الخاصة. وقد بدأت منظمات المجتمع المدني في إضافة العمل مع اللاجئين إلى عملية تخطيط وإعداد برامجها، أو قامت بوضع البرامج الحالية كبرامج موجهة للاجئين ويرجع هذا بشكل جزئي إلى حاجتها لتأمين التمويل بينما تتابع تحقيق مساعيها الأخرى. ولكن كما ذكر أحد المحاورين: "يحدد المانحون المساحة الجغرافية المتاحة لنشاطاتنا، لكن على الأقل يمكننا العمل على المناطق ذات الأولوية التي اخترناها لأنفسنا. كل ما نحتاجه هو التأكد من أن جزء من البرنامج يفيد السوريين." إحدى المشاكل المترتبة على هذا النهج هي أن العمل الموصوف عادة بأنه متمركز حول اللاجئين لا يمت لهذا الوصف بأية صلة. قد يخسر الجميع في النهاية: المانحون (الذين يتم تحييد تمويلهم نحو مساع ليس معنياً بدعمها) واللاجئون (فالحقيقة أنهم ليسوا الهدف الأساسي للمنظمات المحلية التي تزعم أنها مكرسة لتلبية احتياجاتهم) ومنظمات المجتمع المدني (التي تضل عن رسالتها المقصودة سعياً لتحقيق أهداف لا تتلائم مع قدراتها).

المنظمات النسائية

تعرّف "المنظمات النسائية" هنا على أنها منظمات المجتمع المدني التي تركز على تلبية احتياجات وطموحات النساء، وتتناول القضايا الخاصة بالنوع الاجتماعي، وتتكون إدارتها وكوادرها من النساء. وتقع هذه المنظمات ضمن واحدة من الفئتين التاليتين أو كلتيهما.

1) منظمات مجتمع مدني حقوقية، وتتضمن المنظمات التي تنادي بتناول قضايا المساواة بين المرأه والرجل، أو انتهاك حقوق المرأة في التشريع الوطني وتلك التي تسعى من أجل تمكين المرأة سياسياً (بما في ذلك زيادة عدد النساء في أدوار صنع القرار في السياسات والحكومة) والمنظمات التي تراقب تطبيق القوانين والأحكام التي تستهدف ضمان حقوق المرأة وتلك التي تسعى لضمان امتثال الأردن بالتزاماته المحددة تجاه حقوق المرأة تحت المعاهدات والاتفاقيات التي وقع عليها وتلك التي تسعى لأن تسحب حكومة الأردن تحفظاتها على بعض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الأخرى ذات الصلة بحقوق المرأة.

2) منظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات موجهة للنساء، أو تلك التي تعمل على المساهمة في تمكينهن إقتصادياً. حيث تقع الغالبية العظمى من المنظمات النسائية في الأردن في الفئة الثانية. كما أن معظم الخدمات التي تقدمها تقع تحت تصنيف الأمن الإنساني، وهو ما يشمل التعليم،[54] والصحة، والأمن الغذائي، وتوفير الملجأ والسكن.[55] وبعض الخدمات الأخرى التي تتعلق بالحماية الاجتماعية (وهي تتضمن مكافحة العنف ضد المرأة، والقضايا المتعلقة بالمسنّات وذوات الاعاقة). وتمثل المشورة القانونية (بشكل عام) وخدمات الدعم القانوني (أثناء نظر القضايا أمام المحاكم) التركيز الأساسي أو الحصري لعدد كبير من المجموعات النسائية، وهو المجال الذي تعمل فيه بعض أنجح المجموعات النسائية.

وقد أشارت المقابلات إلى ثلاث مشكلات هيكلية أساسية تواجه المنظمات النسائية وتعيق من قدرتها على المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية الستة. وهي بدورها تعكس المشاكل التي يعاني منها المجتمع المدني الأردني على المستوى الأكبر، لكنها أكثر وضوحاً وتسبب نتائج أكثر سلبية بالنسبة للمجموعات النسائية.

1) تتعلق المشكلة الأولى بالإدارة الداخلية، والتي ما تزال غير ديمقراطية وغير شفافة و"مشخصنة". حيث ما زالت أغلب المجموعات النسائية تتحرك بالدوافع الشخصية. يخبرنا التاريخ أنه لطالما أحكم أفراد منفردون قبضتهم على أنجح وأبرز المنظمات الوطنية، ولم يبذلوا جهداً يذكر من أجل تمكين الأجيال الأصغر من القادة من النمو في مسيرتهم ولعب المزيد من أدوار صنع القرار. كما يشعر الأعضاء العاديون أن القيادة لا تخضع للمساءلة ولا يمكن تغييرها.

2) المشكلة التالية المرتبطة بما سبق هي التفتت الخطير داخل المجال، والمنافسة المنهكة التي تتنافس فيها المنظمات النسائية ضد بعضها البعض. يكشف قصور التواصل والتنسيق عن غياب رؤية موحدة لكيفية تحسين وضع وتأثير المرأة في

---

[54] تركز نسبة كبيرة من المنظمات النسائية في الأردن على توفير حصص محو الأمية للفتيات والنساء. بينما تقدم منظمات أخرى عديدة تدريبات مهنية تتضمن الحياكة والتطريز والصناعات الغذائية المنزلية.

[55] تشير تقديرات دراسة أجريت في 2008 إلى أن نحو ثلاثة أرباع منظمات المجتمع المدني النسائية تعمل في مجال الأمن الإنساني، مع كون التعليم أهم وأكثر مجالات تقديم الخدمات شيوعاً بين هذه المنظمات. انظر المصدر: "Women and Gender Programming in Jordan: A Map of NGO Work"، ص 13.

الأردن، كما يساهم في استمرار غياب هذه الرؤية. يعكس الصراع الداخلي بين المنظمات عداوات شخصية ضيقة الأفق وتعارضاً في الطموح على مستوى القيادة، وهو الحال خصوصاً بالنسبة للمنظمات الحقوقية. كما يعبر السلوك التنظيمي عن علاقات واعتبارات شخصية بعيدة كل البعد عن الرغبة في الدفع بأجندة مشتركة. وقد ذكر أعضاء البرلمان المعروف عنهم مناصرة المنظمات النسائية، على سبيل المثال، إن الدعم القليل الذي تلقوه من المنظمات النسائية لم يأت إلاّ عن طريق علاقاتهم الشخصية، وليس بسبب موقفهم من قضايا المرأة. وقد لاحظت إحداهن أن أبرز منظمتين نسائيتين في الأردن، وهما الاتحاد النسائي الأردني العام واتحاد المرأة الأردني، لم تتواصلا معها ولم تقدما أي دعم أثناء خوضها للانتخابات رغم سجلها الحافل بالعمل على دعم حقوق المرأة.

3) كما تفتقر المنظمات النسائية في الأردن لوجود قاعدة شعبية واسعة تدعمها، وهو ما يعتبر أكبر المشكلات الناجمة عن الهيكلية في مواجهة هذه المنظمات. فأغلب النساء الأردنيات لا يعتقدن أن هذه المنظمات تعبر عنهن لا في الخطاب المستخدم، ولا في القضايا التي يروّج لها ولا في المنهج المتبع في الترويج لهذه القضايا، وأيضاً ليس في البرامج التي تعمل المنظمات على تنفيذها. وهي مشكلة خطيرة بالأخص للمنظمات الحقوقية. فكما أشارت إحدى السيدات في المقابلة معها، فإن المنظمات النسائية الحقوقية "تعجز عن إقناع النساء الأردنيات بالوقوف في صفها للعمل على القضايا... فهم ينظرون إلى تمكين المرأة من منظور غربي... إنهم مستمرون في فرض برامج تسعى لتحويل النساء الأردنيات إلى ناشطات على [النمط الغربي]." لكن امرأة أخرى، والتي يبدو أنها للأسف لم تتعلم الدروس الصحيحة من الصعوبات التي واجهتها منظمتها أثناء العمل "مع" النساء، قد أشارت بشيء من السخط إلى أن "كل النساء تقفن ضدنا [الناشطات في مجال المجتمع المدني]. لا بد من إعادة تثقيف هؤلاء النسوة." تكشف مثل هذه الملحوظة المنفردة مدى اتساع الهوة الثقافية التي تفصل المنظمات النسائية الحقوقية النخبوية عن المرأة، وتفضح موقفهم الرافض (مع خليطٍ من الضغينة والاحتقار) للنساء اللواتي يفترض أنهن يشكلن القواعد الانتخابية والشعبية لهذه المنظمات. وسوف تستمر معاناة حركة حقوق المرأة في الصراع لجذب الاهتمام أو للتقدم نحو تغيير المواقف والعادات الاجتماعية ما لم تبدأ في تعديل منهجها وخطابها ليتسق مع الواقع الأردني أكثر مما هو عليه الآن، ويبدأ في عكس إيقاع وطبيعة التقدم الذي يسمح به هذا السياق. وبالطبع قد رأت الغالبية العظمى من المستجيبات أن المجموعات النسائية الحقوقية غير فعالة، أو كما ذكرت إحداهن: "لقد وصلت هذه المنظمات إلى طريق مسدودة في قدرتها على دفع أجندة حقوق المرأة."

وفي حين أنه يمكن رؤية جميع المشاكل السابقة في العديد من المجموعات الحقوقية، إلا أنه يمكن رؤيتها كذلك لدى المنظمات النسائية التي تركز على تقديم الخدمات. وهنا أيضاً نجد أن السبب الجذري الذي يقف وراء الأداء غير الكاف هو الفجوة الهائلة بين المنظمات وبين مجموعاتها المستهدفة المفترضة، وأيضا بين الخدمات التي توفرها هذه المنظمات وبين الخدمات التي ترغب بها تلك الفئات المستهدفة. وكما أشارت إحدى المستجيبات، فإن "أغلب المنظمات لا تعرف ما الذي تريده النساء حقاً" (لأنها لا تحاول معرفة مثل هذه المعلومات عن طريق إجراء تقييم احتياجات على سبيل المثال)، وأن المنظمات لا تتمهل لتراجع إذا ما كانت الخدمات المقدمة لهؤلاء النساء هي فعلاً ما تردنه. وتابعت قائلة أنه "غالباً ما يوجد فرق ضخم بين ما تريده النساء وما يعتقدن أنهن يردنه... ونحن لا نفهم لماذا تبدو النساء غير راغبات أو مستعدات غالباً لتولي الأدوار التي نطالب بها من أجلهن." ووضحت أن ذلك نتيجة لان المنظمات النسائية (المجموعات الحقوقية وما شابهها) قد رفعت سقف طموحها عالياً للغاية، وأصبحت اهدافها طموحة أكثر مما ينبغي. وقد أوصت بأنه بدلاً من هذا، على المنظمات النسائية أن تبدأ بتكوين فهم واضح للحد الأقصى الذي يمكن أن يتقبله المجتمع فيما يتعلق بتعزيز الأدوار الاجتماعية التي تضطلع بها المرأة ، ومن ثم العمل انطلاقاً من ذلك الفهم والتركيز على ما يمكن تحقيقه، وفعل ذلك من خلال خطوات تدريجية.

"غالباً ما يوجد فرق ضخم بين ما تريده النساء وما يعتقدن أنهن يردنه... ونحن لا نفهم لما تبد النساء غير راغبات أو مستعدات غالباً لتولي الأدوار التي نطالب بها من أجلهن."

إحدى المحاورات متحدثة عن المنظمات النسائية

وأخيراً، فبالإضافة للصعوبات التي تواجه المنظمات الحقوقية غير الحكومية بشكل عام، فإن المنظمات غير الحكومية التي تسعى لتحسين وضع حقوق المرأة تواجه صعوبة بالغة في اكتساب التأييد ورفع الوعي بالقضايا التي لا يدعمها الديوان الملكي علانية، أو تلك التي تعتبرها الحكومة حساسة للغاية، في ضوء حرصها على عدم الإساءة لقواعدها الشعبية المحافظة والعشائرية.

القسم الثالث: مشاركة المانحين

يوجز هذا القسم السمات الأساسية لمشاركة المانحين في المجتمع المدني الأردني، ويسلط الضوء على الدروس المتعلقة بها والتي تتناولها خاتمة هذا التقرير بالتفصيل. وبطبيعة الحال، تتداخل بعض نتائج هذا القسم مع مبحث "تصور المجتمع المدني لمشاركة المانحين" في القسم الرابع. ولحرصنا على بقاء هذا التداخل عند الحد الأدنى، فيجب على القارئ أن ينتبه لأن القسم الرابع سوف يضيف إلى الملاحظات التالية.

النتيجة الأولى: لقد اتفق غالبية المحاورون على افتقار المانحين لنهج استراتيجي في دعمهم للقطاع، وأن إعدادهم للبرامج ما يزال في أغلبه متمحوراً حول المشاريع أو النشاطات بدل أن يكون مرتكزاً على النتائج. كما وجه محللوا المجتمع المدني انتقادهم بشكل خاص إلى ما وصفوه بحرص المانحين على "إخراج أموالهم من الخزائن" فحسب، حيث توزع المنح والدعم التقني دون اعتبار كاف للأثر المأمول والمرجو، أو رؤية لما قد يبدو عليه النجاح الحقيقي في تمويل القطاع. لقد أخفق المانحون الأفراد، ومجتمع المانحين ككل، في صياغة والالتزام بمجموعة واضحة من الاهداف طويلة المدى لتوجيه دعمهم للمجتمع المدني.

لقد اختار المانحون التركيز على تقديم المنح لعدد متزايد من المنظمات، بناءً على قدراتها وامكانياتها المفترضة (كما قد توحي مهاراتهم في كتابة طلبات المنح)، لتولي وتنفيذ مشاريع أو نشاطات معينة وبذلك يتجنب المانحون عناء اتباع نهج أكثر جدوى مثل تحديد مجموعة معينة من المنظمات التي تمتلك إمكانية أكبر للمساهمة في التقدم نحو نتائج محددة بوضوح، وتوجيه كل الدعم إلى هذه المنظمات. إن عزوف مجتمع المانحين عن تقديم استثمارات مستديمة وطويلة المدى لتطوير قدرات مجموعة مختارة من منظمات المجتمع المدني قد أثر بشكل ملموس للغاية على مجال كسب التأييد. فهناك قلة من منظمات المجتمع المدني القادرة على المشاركة المجدية في علمية جمع وتحليل معلومات، أو تلك القادرة أيضاً على إجراء أبحاث سياسية موضوعية. يعيق هذا الوضع إمكانية استفادة صناع القرار من قدرات القطاع، وبالتالي القضاء على أي استعداد قد تبديه الحكومة للاشتراك بصورة أعمق مع المجتمع المدني. ولذا يصعب تفادي استنتاج أن التقديم المرتجل للمنح والدعم التقني لم يجني الا نتائج متواضعة. فحتى بعد ثلاثة عقود من تمويل المانحين للمجتمع المدني الأردني بسخاء، ما يزال من الصعب العثور على دليل يشير لأثر متناسب مع حجم الموارد التي تم صرفها.

النتيجة الثانية: لقد أصبح الدعم، في أغلب الأحوال، مجرد تدريبات "مجهزة مسبقا "جاهزة للاستخدام وتفتقر للابتكار ومكررة، أو على شكل نشاطات "بناء قدرات" تركز على الشكل والخطوات على حساب المحتوى والنتيجة. كما أن المنظمات القادرة على الحصول على التمويل بسبب مهاراتها بعملية طلب التمويل، ليست بالضرورة في أفضل موقع لصنع فارق حقيقي، ناهيك عن تلك المنظمات التي تمتلك قاعدة جماهرية حقيقية خلفها. وقد سمع الفريق تنويعات مختلفة من الرأي القائل بأنه "قد تدرب نصف سكان الأردن عن طريق المانحين، بينما يتكون نصفهم الثاني من المدربين" وآخر يقول "إنهم دائماً نفس الأشخاص العشرين الموجودين في القاعة لحضور ورشة بناء الإمكانيات في فندق خمسة نجوم."[56] وهما مقولتان تفضحان نوع السخرية التي ينظر من خلالها كثير من الأردنيين إلى نهج المانحين في تقوية المجتمع المدني داخل المملكة.

النتيجة الثالثة: لم يولي المانحون الانتباه الكافي لمشاكل الإدارة الخطيرة التي ما يزال القطاع بأكمله يعاني منها، وذلك رغم سنوات عديدة من تمويل إجراء نشاطات "بناء القدرات والامكانيات" بسخاء. لقد علق الخبراء في مجال المجتمع المدني والنشطاء بشكل متكرر خلال المقابلات على الانفصال او عدم الترابط بين استعداد المانحين لتمويل كل أنواع المشاريع، بما في ذلك تلك المعروف أنها لن تؤدي إلا إلى أثر محدود للغاية في أفضل الظروف، وبين تجاهل نفس المانحين لصور عجز الإدارة الفادح الذي ما يزال سبباً رئيسياً في ضعف أداء المجتمع المدني. ومن بين العيوب الأكثر ظهوراً التي تحدثنا عنها في هذا السياق: الدور الضعيف للجمعيات العامة ومجالس الإدارة وقصور المساءلة من القيادات إلى الأعضاء العاديين والقواعد الشعبية المزعومة والدور الكبير الذي تلعبه العلاقات الشخصية والروابط الأسرية في تكوين وعمليات العديد من منظمات المجتمع المدني وافتقار منظمات المجتمع المدني المستمر في مهارات إدارة المشروعات، والإدارة المالية، وإدارة الكوادر والمتطوعين، وجمع التبرعات، والتواصل مع الرأي العام والصحافة وتقنيات المتابعة والتقييم.

[56] يناقش الفصل الرابع مشاكل منهج المانحين بخصوص بناء القدرات بمزيد من التفصيل.

النتيجة الرابعة: لقد كان هناك إجماع على أن أولويات المانحين الجيو-استراتيجية في الأردن هي أهم المتغيرات التي تشكل النهج الذي يتبعه المانحون في دعم المجتمع المدني داخل المملكة. ويُعتقد أن هذه الديناميكية مسؤولة بقدر كبير عن القصور النسبي في دراسة الأثر المأمول من دعمهم للقطاع، واستعدادهم للاستمرار "في تمويل سوء الأداء" بديلاً عن هذا المجهود، على حد وصف أحد الخبراء في مجال المجتمع المدني. كما تتعلق أولويات المانحين بعدم الاستقرار في المنطقة، ومكافحة الإرهاب، وإسرائيل، وكذلك الفوضى والعنف في المنطقة، مما جعلهم أقل رغبة في المجازفة بخسارة حليف مهم عما كانوا عليه في الماضي. حيث يبقى اهتمامهم الأول والأخير هو استقرار واستمرار العلاقات الطيبة مع النظام الهاشمي، وإعدادهم لبرامج المجتمع المدني فلا بد من دراستها من خلال هذا المنظور.

النتيجة الخامسة: إن أحد أكثر النتائج سلبية لعملية إعداد البرامج من قبل المانحين هو تعزيز المساءلة للمانحين على حساب المساءلة نحو المستهدفين المحتملين. فقد أصبح الحصول على تمويل المانحين والمحافظة عليه وتحقيق متطلبات التقارير لديهم قضية وجودية حقيقية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، حيث أن قدرتهم على الاستمرار في العمل تعتمد كلياً على ذلك. ولأن المانحين قد تخلوا عن جعل الدعم مشروطاً بتقديم منظمة المجتمع المدني لأدلة ملموسة تثبت أنهم يمثلون احتياجات وتطلعات القواعد الشعبية والمجتمعات المستهدفة بناءً على القضية المتناولة، فإن الاعتمادية على المانحين قد ثبطت من جهود المساءلة الهبوطية إلى هذه القواعد الشعبية والمجتمعات، كما أخفق هذا النهج في دفع منظمات المجتمع المدني لرؤية وإدراك أنها ملزمة بالتواصل مع هذه القواعد الشعبية والمجتمعات وأن عليها تزويدهم بالتقارير بشكل ثابت ومفيد. كما يعتبر شعور منظمات المجتمع المدني بأن عليها المحافظة على المساءلة التصاعدية (تجاه المانحين) على حساب تضرر المصداقية الهبوطية (تجاه القواعد الشعبية)، واحداً من الأسباب الأساسية في خلق صورة سلبية للقطاع يشوبها الاعتقاد السائد بأن القطاع تابع للمؤسسات والحكومة الغربية، بدلاً من كونه صوتاً معبراً عن احتياجات سكان بلده.

لقد تغذت الديناميكيات الملخصة فيما سبق على بعضها البعض حتى أصبحت مستدامة ذاتياً: فاعتماد منظمات المجتمع المدني على المانحين قد أدى لتقويض شرعيتها المحلية، لكنه سمح لها بالاستمرار وربما حتى بالنمو والازدهار في بعض الحالات، رغم افتقارها لقاعدة دعم اجتماعي واسعة. إن ضعف هذا الدعم قد مثل حافزاً آخر لمنظمات المجتمع المدني لترى نفسها مسؤولة من قبل المانحين، وليس الشعب الأردني. وقد أدى هذا الوضع، غير السليم ولا الصحي في حد ذاته، إلى القضاء على إحتماليات وجود مشاركة بناءة بين القطاع العام والمجتمع المدني وذلك لثلاثة أسباب: فأولاً، يشعر المسؤولون الحكوميون بأن منظمات المجتمع المدني التي تفتقر أساساً لدعم القواعد الشعبية لا تمتلك ما تقدمه لهم، فلن يساعدوا بحق في حشد الرأي العام لدعم سياسات محددة ولن يمثلوا فائدة عند تطبيقها؛ أما ثانياً، تغذي العلاقات المقربة بين المانحين ومنظمات المجتمع المدني رغبة بعض المسؤولين الحكوميين في رؤية القطاع كعميل غريب، غير موالٍ، ويحاول تمرير قيم وأجندات أجنبية داخل المجتمع[57]؛ أما ثالثاً، فهو شعور حكومة الأردن بانها هي من يجب أن يحصل على كل هذا التمويل المتدفق في جيوب القطاع، وأن منظمات المجتمع المدني تتعدى على دور الحكومة كالمتلقي الشرعي للدعم الأجنبي. ولذا تقوض المساءلة التصاعدية من القطاع إلى المانحين من فرص التعاون المثمر بين حكومة الأردن ومنظمات المجتمع المدني لأنها تقلل من حافز كلا الطرفين للتواصل مع الآخر. وفي الوقت نفسه، يؤدي عجز القطاع عن المشاركة مع الحكومة إلى المزيد من التقويض حيث يقلل من أهمية وملائمة صورة المجتمع المدني في عيون أغلبية الرأي العام. لقد أدى قصور المساءلة الهبوطية الذي ساعدت الاعتماد على المانحين لتحقيق استدامته إلى إعاقة القطاع ومنعه من أن يصبح أداة حقيقية للتغير والتقدم وذلك لأن قصور المساءلة قد تسبب في نزع المصداقية عن القطاع واستمرار عزوفه عن التركيز على بناء قواعد شعبية.

[57] وكما ذكر سابقاً، حتى وإن لم تكن مثل هذه الآراء حقيقية، فما يزال من الممكن استخدامها لتشويه سمعة المجتمع المدني.

القسم الرابع: التصورات

يلخص هذا القسم النتائج المتعلقة بخمسة مجموعات من التصورات المرتبطة بالمجتمع المدني الأردني: 1) كيف يرى نشطاء المجتمع المدني قطاع المجتمع المدني و2) تصور عامة الشعب عن القطاع و3) كيف يرى كل من المجتمع المدني وحكومة الأردن بعضهم البعض و4) تصور المجتمع لمشاركة المانحين و5) تصور حكومة الأردن لمشاركة المانحين مع المجتمع المدني.

المجتمع المدني في منظار نفسه

النتيجة الأولى: إن العديد من نشطاء المجتمع المدني (خاصة أعضاء المنظمات المجتمعية) ما يزال استيعابهم لمفهوم المجتمع المدني وحقيقة ظروف القطاع في الأردن سطحياً ومحدوداً في أحسن الأحوال. لقد واجهوا صعوبة حين طلب منهم الابتعاد عن العبارات المبهمة عند صياغة تصورهم لرسالة المجتمع المدني، وللتفكير في دورهم الشخصي كأفراد نشطين مدنياً، أو لتوضيح كيف ترتبط منظمتهم مع بقية أجزاء القطاع. يبدو أن أغلبهم لا يعرف غير القليل عما تفعله منظمات المجتمع المدني الأخرى العاملة في نفس المجال كما يعجز أغلبهم عن الإشارة لأهم إنجازات وقصص نجاح القطاع. والقليل فقط من نشطاء المجتمع المدني قد فكروا فيما قد يجب فعله لدفع القطاع إلى المستوى التالي لكنهم لا يظهرون إلا القليل من المعرفة التفصيلية بالأوضاع الجارية داخل القطاع ككل.

النتيجة الثانية: اتفق غالبية نشطاء المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم على رأيين رئيسين. أولاً أن دور المجتمع المدني هو "سد الفجوة" التي أهملتها الجهود الحكومية، خاصة في مجال تقديم الخدمات. وأن المجتمع المدني بوضعه الحالي في الأردن هو في الأغلب مجرد عمل او مهنة – وأن معظم النشطاء فيه غير مكترثين بالشأن العام ولا تتوفر لديهم رغبة حقيقة في خلق واقع سياسي واجتماعي أفضل. لكنهم، كما عبّر أحد المستجيبين، مجرد "محترفين يبحثون عن عمل." ولكن اختيار بعضهم لوصف المجتمع المدني بـ"صوت المجتمع" بدا مثيراً للسخرية (رغم أن تعليقاتهم الأخرى تكشف بوضوح أن القليل فقط من منظمات المجتمع المدني مرتبطة ارتباطاً حقيقياً ومجدياً بالقواعد الشعبية التي تزعم أنها تمثلها). وعلى النقيض تماما للتصور السائد بأن المجتمع المدني مجرد "سد فجوة"، فان عدد قليل من نشطاء المجتمع المدني، يميلون لرؤية القطاع كأداة تغيير بالإضافة إلى عدد أقل من النشطاء تباحثوا قدرته على المساهمة الفعلية والمحتملة في مجالات مثل مراقبة الحكومة، وتوفير ثقل موازن لها، أو رسم السياسات.

النتيجة الثالثة: يبدو أن عاملي او ممثلي المجتمع المدني مطلعون على، ومستعدون بشكل لافت للنظر للاعتراف علنياً بالعلل التي تنخر في جسد القطاع. لقد عبّروا خلال المقابلات عن استيائهم من طبيعة المجتمع المدني المدفوعة بالمانحين وقصوراو نقص التخصص، والتعاون، والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والسلوك الانتهازي السائد والصراعات والمنافسات الداخلية المنهكة داخل القطاع والنفوذ غير المتناسب بين المنظمات القائمة في عمّان، والتي كما ذكر أحد المحاورون "تلتهم كل التمويل المتاح ولا تلجأ إلينا إلا حين يطلب المانحون ذلك." وقد كشفت المقابلات عن إحساس بالاستسلام للوضع الموجز بالأعلى. حيث يبدو أن نشطاء المجتمع المدني يشعرون أن الأمر أكبر من حدود إمكانياتهم وليس بمقدورهم تغيير الحالة العامة والتي تعكس قوى ثقافية وسياسية واجتماعية متشابكة، تتضمن عداء الحكومة ضد فكرة وجود مجتمع مدني يتمتع باستقلال ونشاط حقيقيين بالإضافة لبيئة إقليمية ومحلية غير ملائمة لتطور المجتمع المدني وثبات الثقافة القبلية التي تؤثر على التعاون بين المنظمات[58] وانتشار الفقر، الذي يشكل عقبة خطيرة في الجهود المدنية وقطاع خاص لا يظهر أية رغبة في دعم المجتمع المدني، بخلاف المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي.[59]

هذا وقد اشتكى نشطاء المجتمع المدني أثناء فترة مقابلات الفريق مرارا وتكرارا من عدم تمتع الشباب بروح التطوّع والخدمة العامة بين الشباب.الأمر الذي يخلق مشكلة حادّة للقطاع حيث أنه يعتمد في المقام الأول على المتطوعين وليس على الموظفين الدائمين، وهو بحاجة لكي ينجح إلى شباب يرغبون بإحداث فرق في الحياة العامة ويشعرون أنهم قادرون على ذلك (بمعنى

[58] يبدو أن منظمات المجتمع المحلي تدرك ضرورة تكوين التحالفات لكسب التأثير وقوة الجذب، بينما أظهروا نفوراً من العمل سوية على أرض الواقع. فبينما كشفت المقابلات عن فهم واضح لفوائد التعاون في المطلق، فقد سلطت الأضواء أيضاً على الشكوك القوية التي ستتجسد في مثل هذا التعاون في ضوء حقيقة الوضع الحالي للقطاع في الأردن.

[59] على أي تحليل لديناميات النشاط المديني في الأردن أن يأخذ القبلية في اعتباره. إن قوة الوعي القبلي والصلات القبلية تؤثر على التعاون والالتحام بين المجتموعات المدني، وتقوض التعبير عن وطنية مدينية مهمة للنشاط المدني.

آخر الشباب الذين لا يتساءلون عما يمكن أن تقدمه لهم بلادهم، وإنما عمّا يمكنهم هم أن يقدموا لها).وفي حين يعاني هؤلاء الشباب من شح الإمدادات، لا تقدّم لهم الجهات المانحة يد المساعدة، حسب رأي نشطاء المجتمع المدني. هذا وقد ذكر رئيس إحدى المنظمات غير الحكومية البارزة العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة أن للتمويل المقدم من الجهات المانحة دور مهم في إطفاء أي دافع قد يكون لدى الشباب يحثهم على الانخراط في العمل العام لأجله بحد ذاته وليس كسبيل لكسب العيش. وقد أشار بمرارة قائلا" لكل (ممن ينشطون في القطاع) سعره الآن ،حتى الشباب قليلي الخبرة".

الرأي العام بالمجتمع المدني

النتيجة الاولى: إن فهم معظم الأردنيين للمجتمع المدني ووظائفه المفترض أن يؤديها ضحل في أحسن أحواله. كما ويظهر أن معرفتهم لواقع هذا القطاع في المملكة ضئيلة. ولم تتمكن الغالبية العظمى من المستجيبين من تسمية منظمات للمجتمع المدني باستثناء عدد قليل من المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي. ولم تتمكن النساء المشاركات في مناقشات مجموعة التركيز في الطفيلة من الإشارة الى واحدة من منظمات المجتمع المحلية الموجودة في منطقتهم، على الرغم من ذكرهم لعدد قليل من المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي ومنظمة غير حكومية واحدة في عمّان. بشكل عام، عندما تمت مناقشة الدور الذي يؤديه المجتمع المدني، قدّم المستجيبون اجابات عامّة حول "زيادة الوعي" أو تزويد السكان بالمهارات الأساسية ولم يتمكنوا من تقييم مساهمات المجتمع المدني الخاصة بالأهداف الوطنية الست التي نوقشت في السابق.

حتى المستجيبون ذوو الخبرة في العمل في هذا القطاع لم يتمكنوا من التعبير بوضوح عن مفهوم المجتمع المدني أو وصفه ضمن سياق المجتمع الأردني. على سبيل المثال، لم تُسفر مناقشات مجموعة التركيز مع المشاركين في برنامج "أنا أشارك" في المعهد الديمقراطي الوطني المكوّنة من طلاب في السنة الثانية الجامعية (باستثناء طالب واحد في مستوى الدراسات العليا) من وصف الدور الذي يلعبه المجتمع المدني ضمن إطار ديمقراطي، كما لم يتمكنوا من وصف مساهمات منظمات المجتمع المدني الأردنية في تحقيق الأهداف الوطنية. وعندما طُلب من المشاركين الحديث عن منظمات المجتمع المدني المحددة في المملكة، لم يتمكنوا سوى من تسمية منظمة غير حكومية دولية واحدة واثنتين من المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي. وعندما حان دور نقاش مشاركتهم في برنامج "أنا أشارك" ذكروا تعلمهم عن "تمكين الشباب، والحوار، والتسامح وقبول الآخر". ومن الجدير بالذكر مع ان برنامج "أنا أشارك" كان هدفه تثقيف الشباب عن مفهوم التسامح وقبول الأخر الا أن احد المشاركين ساهم بمداخلة متسائلا فيما اذا كان بقية المشاركين على علم بأنّ "75% من المسيحيين في الأردن يدركون أنّ الإسلام هو الدين الحق لكنهم لا يملكون القدرة على تغيير ديانتهم" والملفت، أن أحدا من المجموعة لم ينقض ذلك التعليق.

النتيجة الثانية: يعتقد معظم المواطنون الأردنيون أن أثر المجتمع المدني محدود للغاية، لا سيما فيما يتعلق برسم السياسة العامة. حيث يعتقد معظم المشاركون في مجموعات التركيز أنّ القرارت الحكومية الرئيسية تُتخذ دون أن تأخذ ما يكفي من مدخلات العامة، بما في ذلك مدخلات المجتمع المدني. وقد أعربوا عن شعورهم بأنه عندما يتم البحث عن مدخلات المجتمع المدني، فإن ذلك في الغالب لغاية إضفاء المشروعية على القرارات المتخذة مسبقا من خلف الأبواب الموصدة، وللإيحاء للمانحين بأن عملية صناعة القرار تضمنت مشاورات مع القطاع. هذا ويعتقد المشاركون أنّ أداء المجتمع المدني في مجال تقديم الخدمات يتفاوت بشكل كبير، مع اعتبار نسبة النجاح الأعلى لصالح المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي، لكنهم يرون أن ما يُقدم عموما غير كافٍ للتصدي للتحديات الراهنة.

النتيجة الثالثة: في حين أن المواطنين لا يعرفون الكثير عن المجتمع المدني، إلا أن نظرتهم سلبية تجاهه. بشكل عام، يعتقد المواطنون أن المجتمع المدني محكوم بالجهات المانحة، ومليء بالفساد والاقتتال والاختلاف الداخلي، ويحكمه السلوك الانتهازي والمصلحة الشخصية. وقد أكدّت المقابلات أن الآراء حول المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي أكثر ايجابية بشكل عام، خاصة فيما يتعلق بالمهنية والتأثير.

النتيجة الرابعة: يشعر الأردنيون أن على الحكومة أن تراقب نشاطات منظمات المجتمع المدني عن كثب، وأن تخضعها لرقابة شديدة. وتدل هذه النتائج على درجة التشكك والريبة من هذا القطاع، بل ويمكن القول أنها تلخص الآراء التي في النتيجتين الثانية والثالثة أعلاه .أما بالنسبة لبعض المشاركين، فقد بدا أن مفهوم المجتمع المدني مرتبط بفكرة حصان طروادة المستخدم لصالح القيم والأجندات الأجنبية. والملفت، أن الأردنيين أنفسهم الذين يشعرون بالاستياء والضجر من حكومةٍ ينتقدونها غالبا لكونها "شديدة السيطرة" يرون أن عليها أن تراقب عن كثب نشاط المجتمع المدني.

المجتمع المدني والحكومة الأردنية: تصوّرات متبادلة

كيف يرى المجتمع المدني الحكومة

النتيجة الاولى: ينظر المجتمع المدني للحكومة الأردنية بشكل عام على أنها غير داعمة لدوره وغير راغبة بالانخراط بشراكة حقيقية معه. ويمكن تلخيص رؤيته لموقف الحكومة منه على أنّه "تقبّل على مضض": اذ تتقبل الحكومة المجتمع المدني لأنها تشعر بأنها مضطرة لذلك (لأسباب من بينها الحفاظ على صورتها دولياً وإرضاء المانحين)، إلا أنها تُبقي قبضتها مُحكمة على القطاع وتعمل بحذر في وضع الحدود حول أنشطته. وقد اشتكى نشطاء المجتمع المدني باستمرار من عدم اعتراف الحكومة بقيمة هذا المجتمع ومساهماته، كما أنها غير راغبة في مأسسة التعاون معه. أشار أحد النشطاء، "لم نصل الى مرحلة تدعونا فيها الحكومة لتحديد الاحتياجات في المجتمع وتقسيم الأدوار [بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني] بحيث نتفق على العمل الذي يقوم به كل طرف". ولخص أحد المستجيبين رأيه بالمسألة بقوله: "إن الحكومة لا تهتم، وليست عابئة بأمر المجتمع المدني. وفي حين أنهم [أي المسؤولون الحكوميون] يحتملوننا، إلا أنه لا يمكن وصفهم لا بالداعمين ولا بالمشكلة الضخمة، طالما أننا لا نعترض طريقهم...إن الحكومة غير قادرة على فهم إمكانيات المجتمع المدني وكيفية بناء علاقة مربحة للطرفين معا."

أما بالنسبة لكسب التأييد على وجه التحديد، فقد أكد المستجيبون من المجتمع المدني على أربع نقاط رئيسية. أولا، أن تشاور الحكومة مع منظمات المجتمع المدني فيما يخص مشاريع القوانين والسياسات يكون بشكل عرضي، ولا تؤخذ التغذية الراجعة (التعليقات) دائما بعين الاعتبار، كما أن هذه المشاورات غالبا ما تكون شكلية وسطحية. ثانيا، على عكس ذلك، رأوا بأن المشاركة في المجالس الوطنية العليا يفيد المجتمع المدني بشكل خاص، اذ تسهّل الاتصال بينه وبين الحكومة وبين القطاع الخاص، ويزيد من احتمالية انعكاس مساهمة هذا القطاع في القرارات الحكومية. ثالثا، اجمعوا على أنه من الأسهل بكثير بالنسبة للمجتمع المدني التأثير بقرارات الحكومة المتعلقة بالقضايا التي تخضع أصلا لمتابعة الحكومة وتقع ضمن اهتمامها من تلك التي لا تهتم بها. فقد تبيّن أن لفت انتباه السلطات للمسائل التي لا تركز عليها أصلا يشكل تحدٍ بالنسبة للمجتمع المدني، والحقيقة أنه تحدٍ لم يحقق المجتمع المدني نجاحا كبيرا في مواجهته. رابعا، لاحظوا أنّ قدرة المجتمع المدني في التأثير على القرارات والسياسات الحكومية تكون أكبر بكثير عندما لايحصرون أنفسهم في كسب التأييد من أجل تغيير القوانين والسياسات والممارسات، بل ويقترحوا أيضا بدائل ملموسة في هذا السياق، ويدعّمون مقترحاتهم بالبحوث ذات الصلة[60].

وقد وصف نشطاء المجتمع المدني، العملية التي تمنح الحكومة قوة التحكم بقدرة منظمات المجتمع المدني في الوصول للتمويل الأجنبي، وذكروا أن هذا هو الدليل الأوضح لجهود الحكومة في عرقلة عمل هذا القطاع والتدخل بأنشطته. وأشاروا الى أنّ رئاسة الوزراء تقوم بإحالة طلبات الموافقة الى وزارة التخطيط والتعاون الدولي والتي بدورها تنقلها الى لجان مراجعة خاصة في وزارت معينة، ولكن دون أن تحدد جدولا زمنيا للموافقة أو رفض الطلب. وقد اشتكت العديد من منظمات المجتمع المدني أن تلك العملية تتسبب في خسارة متواصلة لفرص التمويل، إذ لا يمكن للجهات المانحة انتظار منظمات المجتمع المدني إلى أجل غير مسمّى لكي تتمكن الأخيرة من تأمين الموافقات اللازمة. وأشارت إحدى الناشطات أنه في بعض الأحيان قد تضطر منظمات المجتمع المدني الى تقديم طلب منفصل لكل مكوّن من مكوّنات المشاريع، أو لكل واحدة من المحافظات أو المجتمعات التي ستنفذ فيها النشاطات، وتقوم لجان مختلفة في عدة وزارات بمراجعة هذه الطلبات المتعددة. ولكي نتجاوز هذه العملية المُعقدة والمطوّلة، كما ذكرت، تبحث الكثير من منظمات المجتمع المدني عن المنظمات الأجنبية للتعاون معها، وذلك لأن"الشركاء الأجانب يتعاملون مباشرة مع الجهات المانحة دون الحاجة للمرور من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي". وأضافت "إن الغاية من ذلك هو أن تتمكن وزارة التخطيط والتعاون الدولي من التنسيق للمساعدات الخارجية. لكن هذه الآلية غير فعّالة. فالوزارة تعاني من ضغط أعمالها واللجان المعينة لا تستوعب أولوياتنا وخدماتنا". وكما اقترح بعض المشاركين الآخرين، أشارت إلى أنّه من المفترض أن يكون لممثلي المجتمع المدني مقعدا خاصا في لجان الموافقة بغرض تسهيل فهم هذه اللجان للمشاريع التي تحتاج الى موافقات.

النتيجة الثانية: يرى المجتمع المدني بأن الحكومة لا تسعى لمساعدة القطاع على النمو وانما للسيطرة عليه واستمالته. ومن بين المحاور المتكررة في ردود نشطاء المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم انتقادهم للحكومة، فوصفوها بأنها "مهووسة بالسيطرة". كما اشتكى البعض الآخر من أن السلطات تتذرع بالاضطرابات في المنطقة لكي تشدد إحكام سطوتها على القطاع. هذا وقد انتقد

[60] أشارت إحدى الناشطات الى جهود منظمات المجتمع المدني في الضغط على وزارة التربية والتعليم لسحب المواد الغذائية الضارة من المقاصف المدرسية. وأشارت الى انه في بداية الأمر لم تتقبل الوزارة هذه الجهود لأنه لم يتم تقديمها مع حلول بديلة. لكن الوضع قد تغير بعد أن شرعت منظمات المجتمع المدني بمشروع يعمل على إعداد وايصال وجبات الطعام للمقاصف المدرسية.

بعض المستجيبون ما اعتبروه محاولات الحكومة لإضعاف القطاع وذلك من خلال تجنب معالجة الأسباب التي تؤدي الى شرذمة القطاع ويرون أنها بالفعل، تشجع بعثرة الموارد والطاقة عن عمد في بعض الأحيان. ومن بين الأمثلة التي قدمها المستجيبون على ذلك إنشاء مؤسستين جديدتين في رئاسة الوزراء: لجنة المرأة والتي يتداخل عملها – من وجهة نظرهم ، مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ووحدة حقوق الإنسان، والتي تشبه مهمتها الى حد كبير ما يقدمه المركز الوطني لحقوق الإنسان.

النتيجة الثالثة: أما ما يشكّل –إلى حد ما، موقف المجتمع المدني السلبي من الحكومة فهو اعتقادهم بأن مسؤولي الحكومة حريصون على اعطاء صورة سلبية للمجتمع المدني، ومن ضمن الأسباب وراء هذا رغبتهم في أن يسجلوا نقاطا أمام الرأي العام. واشتكى نشطاء المجتمع المدني من تصوير الحكومة الدائم لقطاع المجتمع المدني على أنه فاسد، ودخيل، وغير فعّال. والحقيقة أن نظرة المجتمع السلبية لهذا القطاع لا تزيد المجتمع المدني إلا استياءً يؤجج من سلبية نظرته للحكومة.

كيف تنظرالحكومة للمجتمع المدني

النتيجة الاولى: كشفت المقابلات عن سطحية معرفة الكثيرمن كبار المسؤولين الحكوميين لحقيقة ما يمثله المجتمع المدني، والمهام التي يؤديها، وما يمكن أن يقدمه ليسهم في تحقيق التنمية في الأردن. وأبدى بعض المسؤولين إحاطة وعلم بهذه القضايا، إلا أن تعليقات زملائهم الآخرين كانت سطحية بشكل مُلفت. لم يتمكن بعض المستجيبين من القطاع الحكومي من تحديد النقطة التي ينتهي عندها دور الحكومة والتي يبدأ عندها دور المجتمع المدني. هذا وقد أدرج البعض تحت عنوان "المجتمع المدني" و "نشاط المجتمع المدني" منظمات وسلوكيات لاعلاقة لها بالعنوان الذي أدرجت تحته. حتى بعد الجهود المتكررة لتوضيح كيفية فهم هذه المفاهيم بشكل عام، لم يدرك المستجيبون المساحة (بين الدولة والمواطنين) التي يشغلها المجتمع المدني، أوالسبب الذي يجعل المجتمع المدني مهما بالأساس، أو لماذا يقوم المجتمع المدني بأعمال غالبا ما تكون الدولة ليست في الموقع الأفضل الذي يمكنها من مباشرتها.

وقد بدا، أثناء المقابلات، أنّ اثنين من المستجيبين من الحكومة اكتفيا بتقديم الإجابات والآراء التي شعرا بأن المستشار يريد سماعها. حيث كانا يرددان بعض الكلمات الرنانة عن المجتمع المدني وعبرا عن تقديرهما للدور الذي يلعبه. وأكدا على جهود الحكومة الأردنية في الانخراط مع المجتمع المدني ودعمه وتطوير "شراكتها معه" وفي بعض الأحيان كانا يؤكدان على خبرتهم هم في هذا المجال. وكلما كانت تصريحاتهما عمومية في الحديث، كلما صعب تحديد درجة الإخلاص أو القناعة التي تصدرعنها تلك العبارات.

النتيجة الثانية: على الرغم من أنه لا يوجد منظور واحد يعبر عن رؤية الحكومة الأردنية للمجتمع المدني، إلا أن المقابلات أكدت على أن النظرة السلبية عموماً تسود الدوائر الحكومية تجاه القطاع. وحيث أن الحكومة الأردنية لا تتكون من هيئة واحدة متجانسة، بل تتكوّن من تحالف للمصالح والتطلعات المختلفة، فمن البديهي أن نجد بها طيفاً او مجالا لوجهات النظر المتعلقة بالقضايا التي تواجه البلاد. وتعكس المواقف الرسمية من المجتمع المدني أنه لدى المؤسسات الحكومية المختلفة، بل وحتى لدى الأفراد العاملين في المؤسسة الحكومية الواحدة آراء ومواقف مختلفة فيما يتعلق بالمجتمع المدني. الا أن المقابلات لم تسفر عن وجهات نظر متنوعة، بل هيمن عليها التقييم السلبي للمجتمع المدني. أما وجهات نظر المسؤولين حول المجتمع المدني فلم يكن الفرق بينها أن آراء البعض تميل للسلبية والأخرى تميل للإيجابية، بل كان الفرق بينها هو درجة السلبية أو الرفض أو الشك التي يحملها كل رأي عن المجتمع المدني، وفيما إذا كانت هذه الآراء المتعلقة بالمجتمع المدني مبنية على معرفة حقيقية بالقطاع أم أنها ناجمة عن عداوة معه. وكانت أبرز تُهمتان وجهها المسؤولون الحكوميون للمجتمع المدني هي أنّه أولا يعج بالفساد وثانيا غير مؤثر (أنظر أدناه). وخلال مقابلة مطوّلة، أشار أحد المسؤولين الحكوميين في عمّان الى أن قادة منظمات المجتمع المدني يستخدمون الأموال لتحقيق مكاسب شخصية، مشددا على أنّ "بعضهم أصبحوا أثرياء"، مع التأكيد على فكرة أنّ " هذا لا ينطبق على جميع منظمات المجتمع المدني" (لكنه أوضح لمجري المقابلة بأنه يشعر بأن هذا هو حال معظمها). وقد فرّق هذا المسؤول مراراً بين منظمات المجتمع المدني واصفا بعضها بأنه "صادق" والآخر "غير صادق"، مشيرا الى أن وسائل الإعلام قد قامت "بعمل جيد" من خلال الإفصاح عن "منظمات المجتمع المدني غير الصادقة".

النتيجة الثالثة: يميل المسؤولون الحكوميون الى الاستهانة بالمجتمع المدني ككيان وكمساهمات. فهم يقللون بدايةً من دوافع نشطاء المجتمع المدني. وبيّنت المقابلات أن منظمات المجتمع المدني تُنشأ عادة لمنافع شخصية مثل الكسب المادي والمكانة الاجتماعية، وليس من أجل المساهمة في رفاه المجتمع. كما وصف أحد كبار المسؤولين الحكوميين منظمات المجتمع المدني بأنّها "مؤسسات الجري وراء التمويل" وذلك قبل أن يصحح نفسه ملاحظا أن وصفها بـ"المؤسسات" مبالغٌ فيه إذ إنّ غالبية منظمات المجتمع المدني هي "أعمال تجارية عائلية" أو "مشاريع شخصية". إضافة الى ذلك، ينتقد المسؤولون الحكوميون بشدة النهج والعمليات التي تتبعها منظمات المجتمع المدني. اذ يعتقدون "كما قال أحد المستجيبين" بأن القطاع "يُعنى بالتدريب وورش العمل" وأنه لا يلبي احتياجات المجتمع الملموسة ويهتم بالعملية أكثر من اهتمامه بالموضوع والنتائج وأن أنشطته مكررة في

الغالب. كما أوضح مصدر حكومي عن أسفه لما يسود القطاع من تشرذم و تهشم ويرون أن انتشاره، والذي ينعكس بشكل خاص في الزيادة الملحوظة في أعداد منظمات المجتمع المدني، ما هي الا ظاهرة مصطنعة تكشف وفرة تمويل الجهات المانحة "وضعف قانون الجمعيات". وفيما يحاكي آراء العديد من زملائه، أصرّ الشخص ذاته أنّ تمويل الجهات المانحة المفرط وغير المنظم بشكل كاف لهذا القطاع، إضافة إلى وجود إطار تنظيمي يفتقر لحواجز كافية للدخول، أدى الى إحداث "فوضى" لا بد من معالجتها داخل المجتمع المدني. وعلى غرار العديد من زملائه، أعرب عن الحاجة الى وجود قاعدة بيانات تشمل معلومات حول كافة المشاريع الحالية والمستقبلية ومصادر التمويل الخاصة بمنظمات المجتمع المدني. كما وصف قاعدة البيانات على أنها وسيلة لتحسين شفافية العمليات داخل القطاع، وأشار، من وجهة نظره، الى أن ذلك سيساعد على معالجة ظاهرة "تحصيل التمويل من أكثر من مصدر" والمتفشية في القطاع.

كما ادعى بعض المستجيبين الحكوميين بأن نشطاء المجتمع المدني يقومون بتضخيم المشاكل الاجتماعية بشكل متعمّد من أجل تأمين تمويل المشاريع التي لا تلبي احتياجات المجتمع الحقيقية. هذا وقد ذُكر اثناء المقابلات أن نشطاء المجتمع المدني مشغولون بتعزيز أجندات الجهات المانحة أكثر من انشغالهم في مباشرة النشاطات التي تعكس الأولويات المحلية، ومع أن هذا لم يذكر صراحة، إلا أن الإشارات لمحت إلى أن عمل هذه المنظمات أقرب إلى السطحية في معظم الأحيان. كما تساءل أحد المسؤولين: "لماذا تعمل منظمات المجتمع المدني على المادة 308 من قانون العقوبات؟ في حين أنه نص تم وضعه لمعالجة قضايا معيّنة وهو حل مقبول بالنسبة لغالبية الأردنيين".

لعلّ الأهم من ذلك كله، هو استهانة المسؤولين بتأثير المجتمع المدني. إذ أشار أحدهم الى "مساهمات القطاع الضئيلة في أحسن أحواله"، كما ذكر آخر أنّ "منظمات المجتمع المدني لا تزال على الطرف المتلقي للمساعدة الإنمائية" (أي تستفيد منه دون أن تكون هي عوامل تنموية). وأعربت الغالبية العظمى من المستجيبين عن تأييدهم لتلك الآراء، وعندما طُلب منهم تقييم مساهمات المجتمع المدني في تحقيق الأهداف الوطنية الست التي نوقشت في السابق، اتفقوا في تقييمهم لها بدرجات منخفضة –وذلك حتى بالنسبة لتقديم الخدمات، مع انهم اعتبروا ان المجتمع المدني أكثر فاعلية في هذا المجال مقارنة بالمجالات الاخرى. كما رفضوا أيضا نوعية الأبحاث التي يقدمها المجتمع المدني، والتي وصفها أحد المسؤولين الحكوميين بأنها "غير موثوقة" وتضم "إحصاءات غير دقيقة" في الغالب.

النتيجة الرابعة: إنّ المسؤولين الحكوميين على استعداد للاعتراف للمجتمع المدني بمساحة محدودة لتقديم الخدمات الاجتماعية وتعزيز الأهداف التنموية، لكنهم لا يعترفون بمشروعية دوره في بعض المجالات كالرقابة ورسم السياسات. مصرّين على أن وضع الأولويات التنموية للبلاد هو من صلاحيات الحكومة، وأن دور المجتمع المدني ينبغي أن يكون مقيّدا بهذا الحد. إذ يتوجب على منظمات المجتمع المدني السعي لتكميل عمل السلطات، والتنسيق معها بشكل وثيق. وأشار أحد كبار المسؤولين الحكوميين في عمّان بأن للمجتمع المدني دور هام في "إعداد المجتمع للمبادرات الوطنية" (التي تطلقها الحكومة). وبشكل عام، يرى المسؤولون الحكوميون أن دور المجتمع المدني ينبغي أن يقتصر على مساندة الحكومة في خلق فرص العمل، وتوفير الخدمات، والتخفيف من حدة الفقر. حيث كانوا ينظرون إلى دور المجتمع المدني من منظور التنمية المحضة، فضلا عن إنكارهم عليه، ضمنا أو صراحة، أي دور جوهري ومشروع في مجالات السياسات، والرقابة وكسب التأييد.

كما بدا واضحا أن المستجيبين من الحكومة متحفظين ودفاعيين في بعض الأحيان عندما طُلب منهم مناقشة ما هي مساهمات المجتمع المدني المتعلقة بالإصلاح السياسي أو ما ينبغي أن تكون عليه. إذ رأوا أن دور المجتمع المدني المناسب يكمن في تعزيز "الوعي السياسي" وليس في التعبئة أو المشاركة السياسية. وفي حين أن تعبير "تعزيز الوعي السياسي" لم يتم توضيحه بشكل كامل، إلا أنّه يشير الى النهوض بالمشاركة المدنية (تحت إشراف الدولة)، وتحسين فهم المواطنين لمسؤولياتهم تجاه مجتمعاتهم والبلاد ككل. وأبتعد المستجيبون عن اقتراح سعي منظمات المجتمع المدني الى تعزيز الإرادة السياسية للإصلاح، ومعالجة القضايا الحساسة سياسياً (مثل الفساد، وهي قضية طرحوها على أنها موجودة داخل المجتمع المدني فقط)، أو تشجيع التغيير الديمقراطي بشكل عام. كما أنّهم قللوا من شأن المنظمات الناجحة العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة، باعتبارها موجهة نحو النشاطات – وليس نحو النتائج، وأنها لا تتمتع باعتراف ودعم السكان بشكل كبير. وعلى حد تعبير أحد المشاركين، "تستهدف بعض المنظمات مثل منظمة "مركز الحياة" صُنّاع القرار فقط. ولا تعمل على نشر الوعي السياسي على مستوى القاعدة الشعبية وإنّ تأثيرها ضئيل".

كما رفع المسؤولون الحكوميون، خلال المقابلات، شعار "المجتمع المدني هو شريك الحكومة"، وكان واضحا من عيونهم، أن "الشراكة" التي يتحدثون عنها تحطّ من دور المجتمع المدني وتحيله تابعا إلى حد كبير، فينتقل من كونه "شريكا اسميّا فقط" الى "شريك ثانوي يأخذ التعليمات ممن هو أعلى منه ويحرص على أن لا يتعدى حدود المساحة الممنوحة له".

"إن الوضع مع وجود السوريين يتطلب حذرا وفرض قيود على القطاع. اننا بحاجة الى تدارك حالة الفوضى هذه؛ وان دوافعنا [للسعي لتشديد الرقابة على نشاط المجتمع المدني] ليست سياسية [وانما أمنية]".

هذا ما قاله أحد المسؤولين الحكوميين أثناء حديثه عن قطاع المجتمع المدني

النتيجة الخامسة: يعتبر الكثير من المسؤولين الحكوميين أن المجتمع المدني غير فعال بالمجمل. ليس هذا فحسب، بل ويرون أنه مصدر محتمل للخطر. ولهذا، فإنهم يؤمنون بضرورة إخضاعه لقبضة مُحْكَمةٍ من المراقبة والسيطرة. الخطر الذي يشكله المجتمع المدني، حسب ما ذكره المسؤولون الحكوميون، من نوعين. أولاً، ذكر اثنان من المشاركين أنهم قلقون من مسألة "تشويه سمعة الدولة"– على وجه التحديد، والذي قد يحصل حسب رأيهم نتيجة نشاطات وتصريحات نشطاء المجتمع المدني (وساق أحدهم مثالاً على ذلك جهود منظمات المجتمع المدني لتغيير المادة رقم 308 من قانون العقوبات). ثانياً، والأهم، أشار المسؤولون الحكوميون باستمرار الى ما يترتب من التداعيات الأمنية الناتجة عن توسع القطاع الهائل وغير المقّيد والناتجة كذلك عن "الفوضى" وغياب الشفافية اللذان يسودانه. وأعربوا على وجه التحديد عن قلقهم من دعم المجتمع المدني للجهود الرامية الى زعزعة الاستقرار أو تدخّل الدول الأجنبية (حيث تم ذكر اسرائيل وايران في هذا السياق) والجهات الفاعلة غير التابعة للدول (مثل داعش) أو النشاطات الإجرامية مثل "غسل الأموال" (والتي ذكرها أحد المستجيبين صراحة). كما تم تحديد أوجه الخطر في التداعيات الأمنية الناجمة عن تدفق اللاجئين السوريين، واحتمالية تسلل جماعات العنف المتطرفة أو القوى الأخرى المعادية للأردن والتي بدورها قد تخلق الفوضى في المملكة. وكما ذكر أحد المسؤولين الحكوميين، "إن الوضع مع وجود السوريين يتطلب حذرا وفرض قيود على القطاع. اننا بحاجة الى تدارك حالة الفوضى هذه وان دوافعنا [للسعي لتشديد الرقابة على نشاط المجتمع المدني] ليست سياسية [وانما أمنية]".

إن المحور الواحد الذي يربط كل ما ذكر سابقا هو ميل المسؤولين في الحكومة الأردنية الى اظهار المجتمع المدني على أنه مصدر للإزعاج لا بد من تحمله: ليس من أجل انجازاته الحقيقية (التي يعتبرها المسؤولون محدودة وغير كافية لتبرير الهموم او القلق والعمل الكثير الذي يتسبب به هذا القطاع لهم) ولكن لأن تحمّله أمر ضروري للحفاظ على صورة الدولة أمام المجتمع الدولي وللمحافظة على تعاون المانحين وحسن نواياهم. وعليه، فإنّ الحكومة "تتحمّل" المجتمع المدني لكنّ سعيها لتحجيمه وكبحه يفوق جهودها لدعم تطوّره. وتسعى جاهدة لضمان إبقاء المجتمع المدني تحت وصاية الدولة، ومنعه من التصرّف ككيان مستقل ومن تعدي المساحة التي تسمح بها السلطات: وهي دعم الدولة في بعض المجالات مثل تقديم الخدمات التعليمية والصحية وتزويدها بمعلومات عن حاجات ومطالب السكان.

رؤية المجتمع المدني لمشاركة الجهات المانحة

النتيجة الاولى: يدرك نشطاء المجتمع المدني أن أولويات الجهات المانحة الجيو-استراتيجية هي العامل الحاسم في تشكيل مقاربة الأخير في التعامل مع القطاع ودعمه وهم يشعرون بأن أثر المساعدات يميل وفقا لذلك. وعلى وجه التحديد إنهم لا يؤمنون أن المانحين مستعدين للمخاطرة بمعاداة حليف قيّم من خلال الضغط على الحكومة الأردنية من أجل قضايا الإصلاح الديمقراطي أو البيئة القانونية والتنظيمية لنشاط المجتمع المدني، أو من خلال دعم منظمات المجتمع المدني الناشطة في الجوانب الحساسة سياسياً. كما يشعرون أن عمل الجهات المانحة مع المجتمع المدني في الأردن يتسم دائما بالتهيّب او التردد، وأن التطورات الإقليمية الجارية فاقمت ذلك. والسبب المحدد الذي يجعل المانحين لا يستهدفون الإصلاح السياسي بشكل حقيقي أو الذي صرفهم عن ذلك هو أن الانشغال بأزمة اللاجئين السوريين قد غطى على هذا الهمّ وغيره. وأشار بعض النشطاء أن المانحين منافقين فيما يتعلق بقضايا "تشجيع الإصلاح"، وأنهم، أي المانحين، لا يتحملون القيود التي تفرضها الحكومة الأردنية على نشاط المجتمع المدني والمجال السياسي عامة فحسب، بل إنهم متواطئون في ذلك.

النتيجة الثانية: كان النقد الذي عبر عنه عدد من نشطاء المجتمع المدني والخبراء على حد سواء، أن المانحين حرصوا على ما وصفوه بـ"إخراج الأموال من خزائنهم" و/أو من استخدام التمويل للتعبير عن دعمهم لقضايا معينة (بما في ذلك القضايا التي قد تعطي نتائج عكسية في السياق الأردني)، وقد فاق حرصهم على تحقيق مساعداتهم على التأثير حقيقي أو على استدامة أي فوائد تترتب عليها. وكان من بين الانتقادات ذات الصلة المذكورة سابقا هو أنه ليس لدى الجهات المانحة رؤية واضحة حول ما تريد عمله مع المجتمع المدني، وحول ما يريدون تحقيقه في هذا القطاع. ومن المفارقات، أنّ هذا الادعاء نفسه يعكس بعض الانتقادات الرئيسية الموجهة لمنظمات المجتمع المدني: حيث تتهم بأن ليس لديها بيان واضح للمهام، وأنها لا تسترشد بالتفكير الاستراتيجي، ولا تولي اهتماما كافيا لقضايا الاستدامة، وأنها لا تستجيب لمطالب قواعدها الشعبية. وقد تكرر ورود

عبارة أن الجهات المانحة لا تهتم إلا بالتأشير بعلامة "أُنجِز" على بنود عملها، "وبصرف موازنة المجتمع المدني"، و"تحقيق متطلبات تقاريرهم الخاصة" دون التفكير مليا فيما إذا كان تمويل المجتمع المدني يؤدي إلى تغيّر حقيقي على أرض الواقع. والحقيقة أن هذا اتهام مدمر لعمل المانحين. هذا ويرتبط هذا الاتهام بمزاعم ذات صلة مفادها أن الجهات المانحة لا تقوم بمراقبة الممنوحين والمشاريع بشكل كاف وأن هناك نقص في دراسات تقييم الأثر، تحديدا، وأن المانحين غير مستعدين لمواجهة المشكلة التي خلقتها المنظمات التي احترفت كتابة طلبات وتقارير المنح لكن لا تنفذ الالتزامات التي تتعهد بها.

ومن بين الانتقادات أن المانحين يواصلون تمويلهم لمنظمات محددة بالرغم مما يعرف عنها من انها معروفة بعدم تأثيرها مطلقاً وذلك لمجرد أن هذه المنظمات ترتبط بقضايا يهتم المانحون بتكريسها على الرغم من أن هذه القضايا في الغالب لا تنسجم مع الشعب الأردني. وتؤدي هذه المقاربة الى تكوين انطباعين سلبيين عن المانحين: أنهم غير مهتمين بالأثر الحقيقي وأنهم يعتمدون على منظمات المجتمع المدني لفرض قيمهم وأجنداتهم. فيما يتعلق بالقضايا الحساسة اجتماعياً، مثل حقوق المرأة وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسياً، والتي ذكرها عددٌ من خبراء المجتمع المدني والناشطين، فقد تم انتقاد نهج العديد من المانحين ووصفه بأنه اقتحامي ومفرط ويتم تنفيذه بطريقة يبدو انها تهدف لإبداء عدم الاحترام للشؤون المحلية. كما ندد أحد خبراء المجتمع المدني البارزين بهذه المقاربة لما قد يخلقه هذا الأمر من ردود فعل سلبية لدى المنظمات المتلقية ضد المانحين وأيضاً لدى المساعدين على مستوى القواعد الشعبية التي يفترض أنهم يخدمونها، لدى الجهات المانحة، والمنظمات المستفيدة، والدوائر الانتخابية التي زعمت المساعدة الهادفة الى الاستفادة منها، لأنها خلقت رد فعل عكسي ضد المانحين لدى المنظمات المتلقية وايضا لدى المنظمات المتعاونة في القضايا وعلى مستوى القواعد الشعبية التي يفترض انهم يخدمونها.

النتيجة الثالثة: اشتكت العديد من منظمات المجتمع المدني من الطريقة التي يتبعها المانحون لبناء القدرات او الامكانيات. وتناولت الانتقادات ثلاثة أسباب رئيسة:

ا) أشاروا إلى أن المقاربة لا زالت تتمحور الى حد بعيد حول نشاطات "مُجهّزة مسبقا"، وغير واقعية، ومكررة ولا تُسهم في بناء قدرة المنظمات على الاستمرار على المدى الطويل. وعلى حد تعبير أحد المشاركين، "لا زالت الجهات المانحة تمارس بناء القدرات والامكانيات من خلال إقامة ورش عمل لمدة ثلاثة أيام". وقد كرر عدة مشاركين هذا الرأي، وعبروا عن إحباطهم من "فرص التدريب" والتي لا تمُكّن، من وجهة نظرهم، المنظمات من اختبار عملية تحسين هيكلية ومستدامة لجودة عملياتهم الداخلية. كما عبّر عدد من المستجيبين من المجتمع المدني عن اهتمامهم بالتدريب طويل الأجل ورغبتهم بوجود استشاريين داخل المنظمة وهذا من شأنه أن يدعم الأنظمة التنظيمية على مدى فترة طويلة من الزمن.

واقترح آخرون أن على المانحين أن يضعوا آلية لاختيار والموافقة على المنظمات المحلية المؤهلة للحصول على تمويل طويل الأجل. ولن يتوقف ذلك التمويل على دعم نشاطات تلك المنظمات فحسب، بل سيعزز بروزها ويدعم تطورها وقدرتها على البقاء على المدى الطويل. من شأن هذا الأسلوب، حسب اعتقاد المؤيدين له، أن يمنح عملية وضع برامج "بناء القدرات والامكانيات" الانسجام والرسوخ الذي تفتقر إليه. وهذا سيمكّن المانحين من تقديم التزام لمنظمة بعينها واستمرارية نضوجها عبر الزمن، بحيث لا تتعامل مع بناء القدرات كأنها عملية تحققها لحظة أو سلسلة من اللحظات (حلقة لا متناهية من ورشات التدريب التي تعقد في واحد من فنادق الخمس نجوم في عمان) "التي يتكرر فيها حضور نفس الأشخاص بنفس المكان"، بل تتعامل معها كعملية طويلة المدى. وبدلاً من أن يتوجه بناء القدرات للمنظمات المتعددة ذات المواصفات المختلفة (أو بالأحرى، بدل أن يتوجه للعاملين في تلك المنظمات)، يكون مفصلاً ومقسما حسب الاحتياجات الخاصة لمنظمات محددة يتم تحديدها مسبقا لكونها منظمات تبدو قادرة على التطور.من شأن هذا أن يساعد الجهات المانحة في بناء القدرات التنظيمية بشكل تدريجي، حيث يعمل بنفس الوقت على تلبية الحاجات الفعلية للمنظمات وليس الاحتياجات التجريدية للمنظمات عامةً التي غالبا ما تكون مصدر الهام لمحتوى "ورش عمل بناء القدرات والامكانيات". وبدلاً من أن يكون موجهاً نحو النشاطات أو قائماً على المشاريع، سيركّز هذا العمل على المنظمات. الأمر الذي سوف يسمح للمكاسب بأن تنبني فوق بعضها البعض وأن تؤدي إلى رفع مستوى نضوج المنظمة عبر الوقت. كما وسيضمن ذلك أن يعمل المانحون مع نفس المنظمات على مدى فترة طويلة من الزمن، بحيث يعززون من امكانياتها تدريجيا ويتحققون من أن المكاسب تراكمية وأنها تجمع المقدار اللازم لإحداث التحولات التنظيمية الحقيقية.

2) وأكّد المستجيبون من المجتمع المدني أنه لا ينبغي أن ينحصر تركيز عمل بناء القدرات على تدريب الأفراد، والذي غالبا ما يركز على ذلك، حسب رأيهم، بل وينبغي أن يتضمن أيضا النشاطات التي تسعى إلى تقوية المنظمة نفسها. كما ذكركثيرون أن الموظفين المُدربين غالبا ما يتركون العمل لدى منظمات المجتمع المدني ويذهبون للعمل لدى الجهات المانحة أو المنظمات غير الحكومية الدولية وكما قال أحد الناشطين "إنّ تدريب الأفراد عديم الجدوى"، إذا كانت منظمات المجتمع المدني غير قادرة على الاحتفاظ بالموظفين الذين تم تدريبهم. وربط المستجيبون هذه المشكلة بعدم كفاية مستوى مُرتبات

الموظفين المحترفين، وطالبوا على وجه التحديد بأن تسمح الجهات المانحة لمنظمات المجتمع المدني بزيادة مُرتبات هؤلاء الموظفين. وارتكزت هذه التعليقات على ثلاث حجج: تتضمن القدرة التنظيمية عوامل أكثر بكثير من مجرد قدرات الأفراد العاملين داخل المنظمة؛ فليس لتدريب الأفراد أثر دائم على القدرة التنظيمية في حال ترك هؤلاء الموظفين العمل لدى المنظمة بعد اتمام تدريبهم؛ ولا زال على المانحين أن يأخذوا تلك العوامل بالحسبان عند تحديد كيفية تعاملهم مع بناء قدرات المجتمع المدني.

3) اشتكى نشطاء المجتمع المدني باستمرار من عدم رغبة المانحين في تغطية التكاليف التشغيلية، ومن عدم استثمارهم في تنمية قدرات الموظفين على المدى الطويل، وانعدام قدرتهم على إجراء البحوث المفيدة. ووصفوا ترددهم هذا بأنه عائق رئيسي أمام بناء القدرات الفعلي. وقد ذكر أحد المستجيبين "إن منظمات المجتمع المدني بحاجة الى دعّامة لتصبح خلاّقة ومبتكرة" واقترح أن إحجام المانحين عن دفع التكاليف التشغيلية قد يؤدي إلى أن تزوّر منظمات المجتمع المدني التقارير التي تقدمها للمانحين عن طبيعة بعض أنشطتها[61]. وتم ربط هذه الشكوى مرة أخرى بطبيعة تمويل المانحين الذي يركز على النشاط والمشروع ولا يسمح للمنظمات بالاستثمار في تطوير قدراتهم البحثية أو مهارات موظفيها في المجالات التي لا ترتبط بشكل مباشر بالمشاريع أو النشاطات التي تلقوّا التمويل من أجلها. وبيّن المستجيبون في كثير من الأحيان التناقض الذي يظهر عند إحجام المانحين عن تغطية التكاليف التشغيلية لمنظمات المجتمع المدني في حين أن التكاليف التشغيلية لمنظمات المانحين (وشركائها المنفذين) عالية، وأنكروا على المانحين إفراطهم في المساعدة الفنيّة المُقدّمة، وذكروا أن حجم هذه المساعدات الفنية لا يتناسب مع الفوائد المتحققة فعلياً للمجتمعات. وكما قال أحد النشطاء "إن الشركاء المنفذين يقومون باستئجار مكاتب باهظة الثمن في عمّان ويرسلون موظفيهم المبتدئين الى المحافظات".

النتيجة الرابعة: وكان من بين الشكاوى المتكررة أنه لا يوجد تنسيق بين المانحين، وأن المانحين يغيرون أولوياتهم بشكل مستمر. ويقول ناشطو المجتمع المدني أن عدم التنسيق بين الجهات المانحة يسهم في تشتيت الموارد والجهود، ويؤدي إلى الصراعات الداخلية والفساد الذي يسود القطاع[62]. كما يرون بأن ذلك يساهم بشكل كبير في ازدواجية النشاطات وعدم الاستخدام الأمثل للموارد، فضلاً عمّا يحدثه من افتقار عامل التفكير الاستراتيجي.

كما صوّر المستجيبون منظمات المجتمع المدني على أنها رهينة للتغييرات المفاجئة والجوهرية التي تطرأ على أجندات الجهات المانحة. وحيث أن منظمات المجتمع المدني تعتمد بشكل كبير على تمويل الجهات المانحة، فإن التحوّلات في أولويات هذه الجهات تقوّض من قدرتها على التخطيط، وتمنعها من العمل بشكل موجه نحو المهمة، والعمل بتركيزوبشكل ثابت وباتجاه واضح والقدرة على مواصلة مساعيها المطلوبة لتؤتي ثمارها. كما رأى بعض المستجيبين أن هذا الوضع يدفع بالكثير من منظمات المجتمع المدني للابتعاد عن هدف عملها الأساسي: "سنقبل العمل في مناطق جغرافية معينة أو مع بعض الفئات الاجتماعية من أجل الحصول على التمويل. ومن ثم سنحاول العمل على المكونات التي تهمنا فعليا في المشروع ". كما زعم جميع المستجيبون أن إعادة تركيز الجهات المانحة على اللاجئين السوريين كان لها التأثير السلبي الأكبر والأول على هذا القطاع.

النتيجة الخامسة: أعرب عدد كبير من أفراد المجتمع المدني أثناء المقابلات عن خيبتهم وسخطهم من متطلبات وضع العلامات التجارية للجهات المانحة ومن ما وصفوه بالإجراءات المعقدة والمثقلة لطلب الحصول على التمويل للمشاريع. ولاحظ بعض المستجيبون أن متطلبات وضع العلامات التجارية قد تُعرض نجاح المشاريع للخطر كما قد تؤدي الى تثبيط عمل منظمات المجتمع المدني على قضايا ليست حساسة فحسب وانما حاسمة. وقد تساءل أحدهم "ما هو الأمر الذي يشكل أهمية أكبر؟ تحسين السياسات أم تلقّي الاشادة؟ أنا أدرك أهمية تلقي الاشادة والتقدير، أمّا أن يكون هذا عائقاً للقدرة على تحسين السياسة، فهنا تكمن المشكلة". ومن دون أن يُطلب ذلك، ذكر العديد من المستجيبين في هذا السياق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على وجه التحديد. ووصف أحدهم متطلبات التوسيم بشعار المنظمة التي تفرضها الوكالة بأنها "افراط" و"هوس". وقد ذكر أنه يتفهم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تتم الإشادة بدافعي الضرائب الأمريكان على المساعدة التي يمكنون الحكومة من تقديمها، ولكن ينبغي أن يتم التوسيم باعتدال أخذاً بالحسبان احتمالية أن يتسبب ذلك بنتيجة عكسية. وقد ذكر بأنه دخل الى قاعة محكمة ورأى توسيم الوكالة الأمريكية الذي يقول "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية": من الشعب

---

[61] "عندما لا يقوم المانحون بتغطية النفقات التشغيلية، فليس أمام المنظمات خيار سوى اللجوء الى طرق بديلة للحصول على التمويل [لدفع تلك النفقات]"

[62] على حد تعبير واحد من الذين أجريت معهم المقابلات:" من الممكن أن يكون المانحون سببا للأزمة. فإن افتقارهم للتنسيق يعمل على التفريق (بدق الوتد) بين المنظمات"

الأمريكي ، وكانت هذه الملصقات معروضة بشكل بارز على ظهر كل واحد من اجهزة الكمبيوتر. وقال أن هذه الملصقات لا تعطي إشارة قوية عن استقلال القضاء أو حتى عن السيادة الوطنية في مجال هام مثل تطبيق قوانين البلد.

هذا وقد تم توجيه الانتقاد لبعض المانحين على فرضهم لعمليات معقدة على المنظمات المحلية التي تسعى لأن تتأهل للحصول على مساعدة أولئك المانحين. وكان هناك استهجان من إجراءات الطلب المعقدة بشكل غير متناسب بالنسبة للمنظمات المجتمعية التي تنقصها المهارات اللازمة والموارد البشرية حتى ولو كانت أكثر انخراطاً في مجتمعاتها وبالتالي أكثر قدرة على خدمة تلك المجتمعات من المنظمات التي تتمتع بمهارات أفضل في كتابة طلب الحصول على منح. وقد تكرر في عدة مقابلات أن عملية التقدم في الطلب المضنية تؤدي الى عدم قدرة المنظمات الصغيرة على المنافسة وهذا يخلق هوة بين منظمات المجتمع المدني التي تتلقى التمويل وبين تلك التي ينبغي أن تتلقاه.

رؤية الحكومة الأردنية لانخراط المانحين مع المجتمع المدني

انتقد المستجيبون من الحكومة بشكل صريح الطريقة التي يعمل بها مجتمع المانحين في مزاولته لأعمال مساعدة المجتمع المدني. كان الانتقاد الأساسي تراخي المانحين فيما يتعلق بامور مراقبة البرامج ومساءلة المنظمات المتلقية للدعم وعدم اهتمامهم بشكل كافي بالأثر، فلقد أدى إغراق القطاع بالتمويل وما صاحبه من انعدام التنسيق فيما بينهم الى المساهمة بالفساد وتكرار النشاطات والهدر. "لا يفرض المانحون أية شروط وليس هناك مساءلة لمنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بكيفية انفاق الأموال" هذا ما قاله مسؤول حكومي رفيع المستوى، ثم أضاف قائلا "هناك نكتة في البلد تقول أنك إن أردت أن تصبح غنيا بسرعة فعليك أن تؤسس منظمة غير حكومية وأن تلاحق التمويل من احدى السفارات".

اشتكى المستجيبون من الحكومة جميعا من أن المانحين يوجهون الأموال للمنظمات غير الحكومية من دون أن ينسقوا بشكل كاف مع الحكومة الأردنية وقالوا أن هذا الموقف قد قوّض الشفافية في القطاع وهو ادى بشكل كبير عن حالة الفوضى التي تسود هذا القطاع، وحسب رأيهم تتحمل الحكومة الأردنية مسؤولية "معالجة تلك الفوضى". وقد ظهر هذا الانتقاد تقريبا في كل واحدة من المقابلات مع المسؤولين الحكوميين، وكان جليا انزعاجهم من المانحين بسبب ذلك الشأن. وكان من الواضح أن المستجيبين من الحكومة يعتبرون أن الكثير من التمويل الموجه للقطاع يُسحب من الحكومة الأردنية والتي برأيهم هي المتلقي الصحيح، وهم يشعرون بأن الحكومة كان من الممكن أن تستخدم تلك الموارد بشكل أفضل.

القسم الخامس: التحديات والفرص

يبني هذا القسم على ما سبقه ويلخص التحديات الجوهرية التي يواجها المجتمع المدني في الأردن، الى جانب الفرص الرئيسية التي يمكن له أن يستغلها في سعيه لتعظيم مساهماته في تحقيق الأهداف الوطنية.

التحديات

لم ينجح أي من المانحين أو المجتمع المدني في أن ينقلوا للأردن رؤية مثالية للمجتمع المدني تشبه تلك الموجودة في الغرب. والى الآن لم تتم صياغة –ناهيك عن تطبيق، مقاربة نحو مجتمع مدني يعكس الثقافة المميزة للمملكة وخصائصها السياسية والاجتماعية الاقتصادية. وبنفس الوقت، ينبغي من أجل الوصول الى فهم للتحديات التي يواجهها القطاع أن نأخذ بعين الاعتبار نقاط ضعفه والتي يحللها بالتفصيل القسم الأول من هذا التقرير. واذا ما نظرنا لما وراء نقاط الضعف هذه نجد أن المجتمع المدني الأردني يواجه تحديين متداخلين: 1) افتقاره بشكل عام لتحقيق الأثر وضعف الصلة بين عمله من جهة والقواعد الشعبية التي يزعم أنه يخدمها، وأيضاً ضعف الصلة من جهة أخرى مع قضايا التنمية التي يدعي بأنه مكرس لها 2) ليس متداخلا بشكل كاف في المجتمع ويفتقر الى قواعد شعبية واسعه تؤمن به وترى نفسها فيه ومستعدة للدفاع عنه[63].

وفيما يتعلق بالتحدي الأول (انعدام الأثر والافتقار الى الصلة مع القواعد الشعبية)، كان أداء المجتمع المدني ضعيفا في ثلاثة جوانب رئيسية "للأثر". أولا، أخفق القطاع في إحداث تغييرات ذات معنى في ما هو سائد من أعراف اجتماعية وثقافة سياسية وسلوك والمستوى المعرفي[64]. ثانياً، لم يتمكن المجتمع المدني من احداث تغييرات تشريعية وسياسية. ثالثا، حتى بالنسبة لقضايا التنمية وتقديم الخدمات، فقد كانت مساهماته محدودة ومخصصة للمشاريع. والحقيقة أن المكاسب الصغيرة التي حققها المجتمع المدني على الصعيد الجغرافي أو القطاعي لم تتراكم لتشكل المقدار اللازم للتغيير.

أما بالنسبة للتحدي الثاني (انعدام قواعد شعبية واسعة ومتركزة حول قضية معينة)، لا تزال منظمات المجتمع المدني غير متعمقة في المجتمعات التي تخدمها. ومن الممكن أن نقول أن الموقف العام تجاه المجتمع المدني يتصف بالفتور وعدم المبالاة والتشكك والاستخفاف (وفي بعض الأحيان العدوانية المباشرة) أكثر من اتصافه بالتعاطف والدعم. إن تركيز نشاطات منظمات المجتمع المدني تعكس أولويات المانحين أكثر بكثير من المدخلات من المجتمع أو تقييم احتياجاتها.

الفرص

لا يوجد هناك حالياً فرص كبيرة تدق باب المجتمع المدني في الأردن. فالسياقات الاقليمية والمحلية لا تدعم نموّه. وقد وضع هذا القطاع نفسه في موقف صعب، كما ساهم المانحون أيضاً بطرق واضحة في خلق هذا الموقف. وعلى كل حال لا تزال هناك بارقة أمل تستحق الذكر.

بداية وقبل كل شيء، علينا أن نذكر أن المجتمع المدني بشكل عام ليس في حالة إنكار بل هو قادر على مباشرة التحليل الناقد للذات وهو مدرك لجوانب قصوره. وفي حين لا يبدو أنه قادر على إحداث التغيير اللازم لتجاوز هذه العثرات وحده، الا أنّ حقيقة اعتماده على المانحين، بحد ذاتها، يمكن أن تساعد في زحزحته نحو ذلك الاتجاه. ثانياً، هناك حالات متفرقة من الأداء الجيد الذي قام به المجتمع المدني. ومن الممكن أن نستقي بعض الدروس من هذه الخبرة والتي يمكن بدورها أن تغذي عمليات

---

[63] يرتبط هذان العاملان ببعضهما بشكل كبير حيث أن عدم كفاية دعم القواعد الشعبية وايمانها بمصداقية القطاع تؤدي بشكل كبير لتقليل أثر المجتمع المدني.

[64] فيما يتعلق بالأعراف، أصبح المجتمع أكثر تحفظا وازدادت التوجهات والتيارات الرجعية. وعلى الرغم من تمويل المانحين السخي لقضايا المرأة ومنظمات المجتمع المدني في العقدين الماضيين لا يوجد دليل يبين أن الموقف العام من المرأة قد أصبح أكثر ليبرالية. والحقيقة أن الحركات التي تروج للمساواة بين الجنسين تتعرض بشكل متزايد للتقييد الذي يفرضه الخطاب الديني المتحفظ والذي ينتشر من خلال التلفزيون والراديو والذي تموله بشكل كبير بعض الدول مثل السعودية وتركيا ومصر (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للتنمية الدولية، القيادة النسائية كطريق للتمكين الأقوى: حالة دراسية من الأردن، 2014، صفحة 6). ولا يبدو أن القيم والسلوكات السياسية لدى النخب أو عامة الناس قد تغيرت بشكل حاسم نحو اتجاه أكثر ديمقراطية. ويبقى الشباب بشكل عام غير مباليين ومعرفتهم المدنية لا زالت ضعيفة أما أقرانهم الأكثر تسيسا فقد انجرفوا نحو التطرف، ويظل الاستعداد للانخراط في القضايا العامة منخفضا أما المستجدات الاقليمية فقد أدت الى تردد الناس عن توكيد حقوقهم والمطالبة بالإصلاح.

منظمات المجتمع المدني ومقاربة المانحين نحو هذا القطاع. على سبيل المثال، ذكرت منظمات المجتمع المدني التي أجرت حملات كسب التأييد فعالة، أثناء المقابلات، عدداً من مفاتيح النجاح:

أ) تدعيم جهود كسب التأييد بالبحوث والبيانات عالية الجودة

ب) القدرة على اقتراح بدائل حقيقية وعملية للسياسات والمواقف التي يسعون لتغييرها

ج) ايجاد طرق أخرى لأظهارالفائدة لصناع القرار

د) تأطير القضايا بشكل يلاقي صدى كبيراً لدى الجمهور الأوسع و

ه) تحديد المسؤولين الحكوميين "المناسبين" (اولئك اللذين يرجح أنهم سيقبلون القضية موضع كسب التأييد ويمكن أن يساهموا في احداث التغيير) وتعزيز الوصول لهم[65].

وكذلك الحال بالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي، فلا يمكن تفسير نجاحها في الانتشار على أنه ناتج عن دعم الرعاية الملكية، حيث أن هناك عوامل أخرى لعبت دورا هاما في إنجاح هذه المنظمات كقدرة المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي على إثبات قيمتها واثرها على أرض الواقع، واحتوائها على طاقم عمل مؤهل وامتلاكها لمهارات جمع الأموال وللطرق المناسبة التي اتبعوها لإضفاء الطابع المؤسسي على شراكاتها في الأعمال التجارية. وعليه، يمكن الاستفادة من الدروس المستقاه من هذه المقاربة في خلق فهم أفضل لما يلزم لإيجاد طرق ناجحة لتعاون القطاع الخاص مع قطاع منظمات المجتمع المدني[66]. كما يمكن استخلاص دروس قيّمة من نجاحات المجتمع المدني في مجالات المساعدة القانونية وخدمات حماية المرأة.

ثالثاً، قدمت الحكومة الأردنية اقتراحات للمجتمع المدني، حيث تم وضع آليات ومناهج مناسبة تُمكن الحكومة الأردنية من الحصول على مدخلات من المجتمع المدني[67]، غير أن هناك شكوك مبررة حول صدق نوايا الحكومة في هذا المجال، ومع ذلك يتوجب على قطاع المجتمع المدني السعي للاستفادة من كل ما هو متاح. أما فيما يتعلق بصنّاع القرار، فقد يكون بوسعهم التغلب على ريبتهم وازدرائهم تجاه المجتمع المدني في حال أثبتت منظمات المجتمع المدني فائدتها لهم، على سبيل المثال، من خلال غرس منظمات المجتمع المدني نفسها في مجتمعاتهم وتنمية القضايا التي تهم القواعد الشعبية وزيادة معرفتها باحتياجات المجتمع وايصالها للمسؤولين وأن تصبح منظمات المجتمع المدني بمثابة مصادر موثوقة لجمع البيانات وتحليلها وتقديم تغذية راجعة مبنية على دلائل حول تحديات السياسات والحوكمة وكذلك من خلال توجيه البرامج والخدمات. وما أن تكسب هذه المنظمات الثقة، يمكن معاودة النظر في الآراء السلبية والتصورات المسبقة في ظل الأدلة الجديدة، فليس محكوما على علاقة المجتمع المدني والحكومة الأردنية وتعاملهما مع بعضهما البعض بالعدائية وانعدام الانتاجية. وفي حال تمكنت منظمات المجتمع من تقديم وتنصيب نفسها كمدخل للوصول للمجتمعات والقواعد الشعبية، سيزداد اعتبارها وأثرها بشكل ملحوظ. وفي هذه الأثناء، يمكن للمجتمع المدني أن يضغط على الحكومة من أجل تمثيله بشكل أكبر ضمن هيئات إقرار السياسات.

وأخيراً، أجمع المستجيبون من الحكومة على رأيهم بأن قانون اللامركزية الحالي لن يحقق انتقالا حقيقيا للسلطة، بل، بدلاً من ذلك، سيخلق مستويات جديدة من البيروقراطية والسيطرة. ولكن في حال إثبات عدم صحة ذلك، فسيكون تأثير اللامركزية الحقيقية على المجتمع المدني ايجابياً للغاية. هذا، ويمكن لمنظمات المجتمع المدني عموماً والمنظمات المجتمعية على وجه الخصوص الاستفادة من الجهود المتاحة لإفساح المجال أمام المواطنين لتأدية دور أكبر على المستوى المحلي، حيث يمكن للمجتمع المدني أن يعتبر نفسه بمثابة صوت المجتمع وفاعلاً رئيسياً في تحسين الحوكمة او الادارة المحلية وتقديم الخدمات. ويمكن للمجتمع المدني أن يتعلم كيفية تسخير آليات المساءلة الاجتماعية لتعزيز استجابة المسؤولين والمؤسسات. هذا، ومن الممكن أن تزيد اللامركزية الحقيقية حوافز المجتمع المدني لتمكينه من القيام بذلك الدور، وفي حال تمكّنه من أداء المهام الموكلة اليه، فإن مصداقيته وشرعيته وتأثيره قد يزدادوا تبعاً لذلك. بالإضافة الى ذلك، قد تخلق اللامركزية الحقيقية أسباباً

---

[65] إن أحد العوامل الرئيسية وراء نجاح المركز الأردني للمساعدة القانونية هو جهوده للتعريف بأعضاء مجلس النواب وتحديد أعضاء اللجنة القادرين على التأثير في مجالات القضايا التي يعمل عليها المركز الأردني للمساعدة القانونية، حيث يمكن استخلاص درس هام من وراء ذلك ألا وهو "قم بأداء واجبك".

[66] ان مجال تأمين التمويل اللازم من المانحين من القطاع الخاص ورجال الأعمال لا يقتصر فقط على المنظمات غير الحكوميه التي تأسست بمرسوم ملكي بل هناك منظمات اخرى من منظمات المجتمع المدني استطاعت النجاح في الحصول على هذا التمويل مثل ميزان و مركز الحياة.

[67] تشمل الأمثلة على ذلك تمثيل منظمات المجتمع المدني في المجالس العليا ومن خلال المبادرات مثل الشراكات الحكومية المفتوحة.

إضافية لانخراط المانحين مع المنظمات المجتمعية. الأمر الذي قد يمثل فرصة بحد ذاته، اذ إن الغالبية العظمى من المنظمات المجتمعية أقل تركيزا بكثير من "المنظمات غير الحكومية المحترفة" من حيث الأساليب والمنهجية. وعليه، يمكن للمنظمات المجتمعية أن تتجنب المشاكل التي وقعت فيها منظمات المجتمع المدني الأخرى عن طريق التدريب المناسب والمراقبة التي يقوم بها الشركاء المنفذون.

الاستنتاجات: الآثار المترتبة على برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

التوصية الأولى:

تقييم الأثر من خلال بناء القواعد الشعبية

المشكلة: الربط بنتائج الدراسة

كقاعدة عامة، لم تقم المنظمات المجتمعية الأردنية والمنظمات غير الحكومية بتأدية دورها كما ينبغي فيما يتعلق بتطوير قواعد شعبية واسعة لها، وتطوير أنشطتها والقضايا التي تتبناها، والبناء على او زيادة انجازاتها المتفردة لنشرها على نطاق أوسع، والقيام بتحوّلات أكثر تنظيما. وينطبق هذا أيضاً على منظمات المجتمع المدني المعروفة والتي ينظر اليها على أنها من أكثر المنظمات نجاحا في القطاع. وعلى الرغم من قيام منظمات المجتمع المدني بنشاطات ساهمت في سد فجوات حقيقية في مجال تقديم الخدمات أو تلك النشاطات التي جذبت الانتباه للقضايا المجتمعية الهامة، الا انه عادة ما يتبادر الى الذهن مجموعتين من الأسئلة المرتبطة بهذا الموضوع:

أ) إذن ماذا؟ ما هي الخطوة التالية؟ هل النجاحات المحققة مستدامة بحيث تكون أساساً لتحقيق انجازات أخرى؟ هل أثارت هذه النجاحات تغييرات سلوكية ملحوظة و/أو تحولات في مواقف شرائح واسعة من السكان و/أو لدى صناع القرار الرئيسيين؟ وهل ساهمت في زيادة عمليات المشاركة وأدت الى تعزيز مستويات المساءلة والشفافية؟ وهل أسفرت عن تغييرات في السياسة العامة أو في القوانين ذات الصلة؟

ب) أي من قواعد الدعم الشعبية الواسعة (التابعة لمنظمات المجتمع المدني وللأهداف التي تلتزم بها) تم تطويرها بفضل المساعدات التي تلقتها منظمات المجتمع المدني؟ ما هو عدد الأردنيين المستعدين للالتفاف وراء القضايا التي تتبناها تلك المنظمة ومنح وقتهم وطاقاتهم من أجل ذلك؟

أما بالنسبة لسؤالنا **"إذن ماذا؟ ما هي الخطوة التالية؟"** فهو سؤال مهم ذلك أن سلسلة النجاحات المؤقتة غير المستمرة لا تؤدي بالضرورة الى احداث تغيير ديناميكي أوسع، حيث تنطوي مثل هذه الديناميكية على قدرة منظمات المجتمع المدني على الإستفادة من نجاحات النشاطات المرحلية لمعالجة القضايا الأساسية الكبرى وتحقيق مكاسب ملموسة بشأن هذه القضايا، وتتطلب أن تعمل ـ في الوقت نفسه ـ على توسيع قاعدة دعمه الشعبية وأن تخلق قواعد شعبية أخرى للأهداف التي تكرس نفسها لها.

إن بناء **القواعد الشعبية** هو أمر بالغ الأهمية كونه أفضل ضمان للترابط او الصلة والاستدامة[68] حيث تكمن أهميته في تمكين منظمات المجتمع المدني بشكل فردي والمجتمع المدني ككل من حماية أنفسهم ضد التهديدات التي تواجههم، ولأنه لا بد من بناء القواعد الشعبية في حال قلّ الاعتماد على المانحين في أي وقت. ومن غير المرجح أن تعتبر منظمات المجتمع المدني ذات صلة وأن تكون مستدامة ما لم تتمكن من حث الناس على الالتفاف حول أجنداتها، وما لم تتمكن من إقناع القواعد الشعبية انها تمثل أداة حيوية للتمكن من الدفع قدما بتلك البرامج.

كما يمثل بناء القواعد الشعبية مصدرا رئيسيا لصلابة منظمات المجتمع المدني الفردية وللقطاع ككل. فحين يجد المجتمع المدني نفسه في موقف دفاعي، (مثلا عندما تسعى الدولة الى تقييد حريتها للمناورة أو عند استخدام المسؤولين الحكوميين لوسائل الإعلام لتشويه سمعة المجتمع المدني)، تكون نقاط ضعفه الرئيسية هي افتقاره الى قواعد شعبية واسعة مستعدة للدفاع عنه، أو من الممكن تعبئتها لهذا الغرض.

---

[68] يشمل مفهوم "الصلة" في هذا السياق "الأهمية متناهية الصغر" (الصلة بحياة الأردنيين اليومية) و"الأهمية الكبرى" (الصلة بالتحديات التي تواجه الحكومة).

يكمن الضعف الهيكلي والهشاشة الأكبر في قطاع المجتمع المدني في الأردن في أن معظم منظمات المجتمع المدني ليست مرتبطة حقاً بالمجتمعات المحلية التي تعمل فيها، ولا ينظر اليها المجتمع *كمتحدث شرعي* للتعبير عن صوت القواعد الشعبية والقضايا التي تتصدر قائمة اهتماماتهم. يدل الافتقار الى تلك الروابط الأساسية بين معظم منظمات المجتمع المدني وبين المجتمعات التي من المفترض أنها تشكل أساس قواعدها الشعبية على *التجاهل الذي أبدته منظمات المجتمع المدني تجاه بناء القواعد الشعبية*. كما يعكس ذلك عدم التوافق بين النشاطات التي تنخرط بها منظمات المجتمع المدني عادة مع طبيعة المساعدات التي تتلقاها، ومع نوع المساعي والمنهجيات التي من شأنها أن تساعدها في بناء القواعد الشعبية.

الحل المقترح

تشير نتائج الدراسة الى أنه يجب على المانحين أن يكونوا أكثر انشغالا بتحقيق أثر (أو بانعدام الأثر) لبرامج المساعدات المقدمة للمجتمع المدني، كما أن هناك حاجة لإعادة التفكير في كيفية إجراء تقييم الأثر المعتادة، حيث يجب قياس أثر المساعدة المقدمة لمنظمات المجتمع المدني المعينة ولقطاع المجتمع المدني ككل لمعرفة ما اذا كانت المساعدة المقدمة قد مكنت منظمات المجتمع المدني المتلقية من: بناء قواعد شعبية واسعة ومتركزة حول قضية معينة وأن تكون متداخلة بشكل كاف في المجتمع وأن تطور فهمها للاحتياجات المجتمعية وأن تصبح أكثر فاعلية في ايصال هذه الاحتياجات ومعالجتها. وينبغي أن يكون لهذا المؤشر الأولوية من بين مكونات القدرات التنظيمية المختلفة، أو نوعية الحوكمة (الادارة)الداخلية، أو اتمام مشاريع ونشاطات معينة[69]، حيث ينبغي أن يستسقى من هذا المبدأ التوجيهي كيفية تصميم وتقديم المساعدة لمنظمات المجتمع المدني بشكل فردي ولقطاع المجتمع المدني ككل. كما ينبغي له أن يحدد شكل تقييم أداء (لبرنامج مساعدة المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني الفردية).

وفي حين أن مسألة بناء القواعد الشعبية تعتبر أمراً بالغ الأهمية في تحقيق أثر فعلي لمنظمات المجتمع المدني عند التخطيط لنشاطات المجتمع المدني وعند مراقبة أثرها، فإن هناك متغيراً حاسماً في *تقييم أداء منظمات المجتمع المدني الفردية*، وفي تقديم المساعدة لتلك المنظمات، وهو قدرة المنظمة المتلقية على إثبات وإظهار نجاحها في بناء قاعدة شعبية واسعة لنفسها ولمهمتها الأساسية. ولنفس الأسباب، يجب اعتبار نجاح المساعدة المقدمة لقطاع المجتمع المدني ككل على أنها عامل في تطوير قواعد الدعم المجتمعي له وللأهداف التي يكرس نفسه لها، *حيث أن انجح السبل التي تمكن منظمات المجتمع المدني من التمتع بالدعم الشعبي هي التعريف الصحيح للحاجات الحقيقية في المجتمع أو ضمن قاعدة شعبية معينة*. وفي حال كانت منظمات المجتمع المدني تلبي احتياجات المجتمع أو القواعد الشعبية، وما اذا كانت قد بذلت جهوداً حقيقية وواضحة لتحديد تلك الاحتياجات، وكيفية جعلها أكثر فعالية في ذلك،هويجب أن يكون المعيار الحاسم عند انتقاء المنظمات المتلقية للمساعدة و/أو تحديد محتوى المساعدة المُقدّمة.

التوصية الثانية

دعم المنظمات الوسيطة القوية لكي تنقل المساعدة للمجتمع المدني

المشكلة: الربط بنتائج الدراسة

يتسم دعم المانحين (بمن فيهم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للتنمية الدولية) للمجتمع المدني بكونه غير استراتيجي بما يكفي وذلك من حيث نطاق وطبيعة المنظمات المستفيدة. وعلى وجه التحديد، فلقد كانت هناك جهود مفرطة تم تكريسها في محاولة بناء القدرات المؤسسية لعدد كبير من المنظمات الصغيرة. وبعد سنوات طويلة من اتباع هذه المقاربة، تبين الأدلة الكثيرة أن هذه المقاربة لم تؤدي الى نتائج تتناسب مع حجم الموارد التي ضخها المانحون للقطاع. وينطبق هذا بشكل خاص ، وكما هو مقترح أعلاه، اذا تم قياس أثر مساعدة المجتمع المدني من خلال معرفة فيما اذا كانت منظمات المجتمع المدني قد تمكنت من بناء قواعد شعبية واسعة لنفسها وللقضايا التي تتبناها. وفي حين أنه قد تم تعزيز قدرات بعض المنظمات الفردية، الا أننا لا نستطيع أن نعمم هذا على القطاع ككل لأن الحالات المنفصلة والمتباعدة في الأداء النسبي التي تكون في خضمّ بحر من الركاكة لا تشكل نجاحاً. سيما وأن الهدف لم يكن بناء مثل هذه الجزر او الاقسام القليلة بل كان التحقق من توزيع او نشر كل هذه الفوائد عبر القطاع. قد حان الوقت لإعادة تقييم هذه المقاربة.

[69] الهدف هنا ليس التقليل من شأن او اهمية جودة الادارة الداخلية كهدف مساعد و مهم و انما فقط للتأكيد على اولوية بناء الاستدامة و الاستمرارية.

ولم تتمخض لنا أية أدلة تبين أن تشتيت الموارد والطاقة عبر عدد كبير من المنظمات الصغيرة قد جعل المجتمع المدني أكثر موثوقية وصلابة واستدامة ذاتية. والحقيقة أن هناك أدلة كثيرة تبين عكس ذلك. وعلى الرغم من وجود قصص نجاح مهمة الا أن الادعاء بأن القدرات المؤسسية للمنظمات المستفيدة قد تم بناؤها بشكل كاف يمكنهم من تحقيق أثر مفيد يبقى مسألة قابلة للنقاش. وكما ناقشنا سابقاً لا يبدو أبدا أن بناء القدرات المؤسسية هو المفتاح لتحقيق ذلك الأثر. فالمقاربة التي يتبعها المانحون لم توسع القواعد الشعبية التي يستطيع القطاع تحريكها أو التي سوف تتحرك لوحدها للدفاع عنه عندما يتعرض للضغط. ولا يبدو أن الكثير، إن لم يكن معظم المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية قد استفادت للحد الأقصى من الموارد الموضوعة تحت تصرفها على شكل منح أو نشاطات تدريبية أو غيرها من الجهود الهادفة لبناء قدراتها المؤسسية، بل قد وجد الكثير منها نفسه تحت ضغط شديد ليتصرفوا بالتمويل وبالموارد التي تلقوها بشكل فعّال. وفي بعض الحالات تجاوزت أنواع المهارات والتدريبات التي قدمها المانحون المنظمات المستفيدة دون أن تترك فيهم أثرا باقيا.

الحل المقترح

يتمثل أحد الحلول للمشكلة المذكورة أعلاه في دعم تطوير عدد من المنظمات الوسيطة المنتقاة بعناية والاعتماد عليها لنقل المساعدة للقطاع ككل. قبل عدة سنوات (عندما أطلقت برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني اتخذت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قرارا واعيا بأن رغبتها في الذهاب ابعد من منظمات المجتمع المدني المعتادة). ومن المنطق جدا أن نحاول أن نتحقق من أن فوائد المساعدة لا تتركز بشكل مفرط في أيدي عدد محدود من منظمات المجتمع المدني. لكن بنفس الوقت علّمتنا التجربة في السنوات القليلة الماضية (ليس فقط تجربة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ولكن تجربة مجتمع المانحين ككل) أن "توزيع الثروة" فيما يتعلق بدعم المجتمع المدني لها سلبياتها الخاصة. وينبغي التوصل الى حل وسط بحيث لا يتركز الدعم بشكل غير صحي على منظمات قليلة ولا يتم تشتيته بشكل مفرط ويكون ذلك من خلال اتباع المقاربة التالية:

1) ينبغي تحديد مجموعة أساسية من منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بقدرات عالية وسجل مثبت من الإنجازات أو التي لديها امكانات لتطوير ذلك في كل واحد من القطاعات الفرعية الأساسية في المجتمع المدني (تقديم الخدمات، والتنمية وكسب التأييد،) وفي كل موقع جغرافي ترغب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن تؤثر فيه. وينبغي أن ينصب التركيز على "ما ينجح" أو ما يمكن أن ينجح بنفس الدرجة.

2) تقوية الهيئات المختارة في جانبين: القدرة على بناء قواعدها الشعبية والقدرة على العمل كوسيلة لتقديم المساعدة لمنظمات المجتمع المدني الأخرى (المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية).

3) ينبغي أن يتضمن دعم المنظمات الوسيطة تمويلا أساسيا على أن لا يكون مرتبطا بمشروع بعينه أو بمجموعة من النشاطات، حيث انه يعطي المنظمات متنفسا ومساحة من الحرية لتنمو وتنضج. ينبغي أن تُبنى قدرات هذه المنظمات ليس فقط في الجوانب التقليدية المفهومة والمتعلقة بالإدارة الداخلية (التمويل للمشاريع، الموارد البشرية، الخ) ولكن فيما يتعلق بتطوير الرؤية والرسالة وتقنيات البحث الميداني وجمع البيانات وتحليلها سيما ما يتعلق منها بقدرة هذه المنظمات على إجراء تقييم لاحتياجات المجتمعات. يجب توظيف التمويل الأساسي من أجل مساعدة المنظمات الوسيطة في التفكير في التحديات التي تواجهها القطاعات الفرعية التي يعملون بها وتحديد نقاط التخصص التي من المحتمل أن يعملوا عليها وصياغة خطة استراتيجية منسجمة وطويلة المدى لتحقيق رؤيتهم. تُطبّق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الممارسات الافضل لإطلاق التمويل الأساسي. ويمكن أن يتضمن التمويل إطلاع المنظمات غير الحكومية المستفيدة على كيفية استخدام المنظمات المشابهة في أماكن أخرى للتمويل الأساسي لتساعد على تنمية وتطوير القواعد الشعبية. وعبّرت عدد من منظمات المجتمع المدني عن اهتمامها بانضمام خبراء فنيين لفرقهم لفترات مستدامة وذلك لكي يقدموا دعما عملياً في مجال كتابة المقترحات وإدارة المشاريع والمتابعة أو التقييم ويمكن أن يغطي التمويل الأساسي هذا الشكل من المساعدة. ويمكن أن تتابع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الى أي حد توظف فيه المنظمات التمويل الأساسي من أجل خدمة الأغراض المذكورة أعلاه، غير أن هذا النوع من المتابعة وتقييم الأداء يكون مختلفا عن متابعة المساعدة التقليدي.[70] وقد ألهمتنا تعليقات الكثير من المستجيبين بفكرة أن تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على الدخول بالتزامات طويلة المدى مع عدد من المنظمات الوسيطة المنتقاة بعناية وأن تستديم تنميتها المؤسسية بطرق شاملة. ومن شأن مثل هذا الالتزام الذي يصاغ على أمل أن تقوية عدد من هذه المنظمات

[70] كانت مزايا التمويل الأساسي المقدمة للمنظمات غير الحكومية (ذات التاريخ المثبت من الانجازات) محورا ذكره فريق برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني وثلاث منظمات غير حكومية على الأقل.

سوف يخلق المقدار اللازم لإحداث تغيير نوعي في القطاع وسيكون له آثار مضاعفة تؤثر على كل القطاع من خلال المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية التي تتحمل المنظمات الوسيطة مسؤولية تدريبها ورعايتها.

4) تكون المساعدة للمنظمات الوسيطة المختارة مشروطة بالتزامها على العمل مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية التي تكون معرّفة بشكل واضح. ويتضمن ذلك العمل بناء قدرات تلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية وتوسيع قواعدها الشعبية بحيث تكون أكثر انغراسا وثباتا في مجتمعاتها، ونقل مطالبهم واحتياجاتهم للأعلى من خلال أعمال كسب التأييد على المستوى الوطني. وقبل الحصول على التمويل يُطلب –كشرط أساسي، أن تحدد المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية التي يقترح أن تعمل معها وتتابعها. ويكون عليها أن تشرح سبب اختيارها لكل واحدة من المنظمات الصغيرة وكيف أجرت عملية التحقق منها وكيف يُتوقع أن تسهم تلك المنظمات في تحقيق المنظمة الوسيطة لأهدافها الاستراتيجية، وأيضاً ما هو الشيء الذي تتوقع المنظمة الوسيطة أن تقوم به لكي تبني القدرات المؤسسية وتقوي القواعد الشعبية لتلك المنظمات الأخرى. وباختصار يطلب من كل منظمة وسيطة أن تقترح خطة تدريب مكثّفة تكون مفصلة حسب الاحتياجات الخاصة لكل واحدة من المنظمات المتدربة. وتشكل تلك المنظمات المتدربة القاعدة الشعبية الأولية للمنظمة الوسيطة، ويتوقع من تلك المنظمة المتدربة أن تقوم بدورها في تطوير قواعدها الشعبية الخاصة.

ينبغي أن تكون للمنظمات المُدربة والمتدربة رسالة وأطر زمنية للتمويل متشابهة أو متوافقة. ويتوقع من المنظمات الوسيطة أن تأخذ دور القيادة في ثلاثة جوانب: تصميم وتنفيذ المداخلات التي تعكس الاحتياجات والمطالب الأولية لمتدربيهم، تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات والممارسات الفضلى وأيضاً تطوير قدرات جمع التمويل الاحترافية وذلك لتقليل اعتماد المنظمات الوسيطة والمتدربة على تمويل المانحين. ينبغي أن يكون تحديد المنظمات الوسيطة وتكثيف المساعدات المقدمة لها مفيدا لتلك المنظمات –على المدى البعيد، في جذب المواهب المحلية التي سوف يحتاجون اليها لتعظيم القيمة المقدمة لمتدربيهم وسيكون من المهم لتحقيق ذلك أن نتحقق، من خلال التدريب المناسب، من أن المنظمات الوسيطة تستخدم الموارد المقدمة لها ليس من أجل تطوير قدراتها وقواعدها فحسب، ولكن أيضاً من أجل توسيع قواعد متدربيها كذلك.

وينبغي أن تكون هذه المنظمات الوسيطة مدنية التوجه ومنغرسة في مجتمعاتها، وينبغي أن تركز على بناء القواعد الشعبية المتمحورة حول قضايا بعينها تكون مبنية على تقييم الاحتياجات المستمر. وعلى تلك المنظمات أيضاً أن تكون واعية بجهود المنظمات الأخرى في قطاعاتها وبالتالي تعترف بأهمية التغيير التراكمي. ويمكن أن يبدأ المانحون بعدد صغير من المنظمات الوسيطة بحيث يخلق أمثلة ناجحة يمكن أن تكرر.

التوصية الثالثة:

مساعدة المنظمات على تطوير قاعدة من المانحين الحاليين واستكشاف العمل الخيري الاستثماري

المشكلة: الربط بنتائج الدراسة

يعيق اعتماد المجتمع المدني على المانحين في التمويل وفي تحديد الأولويات من استدامتها ومن بروزها كفاعل او ممثل موثوق، حيث أن الاعتماد على المانحين يحول دون بناء العلاقات العضوية او الاساسية مع المجتمعات المحلية والقواعد الشعبية ويثني منظمات المجتمع المدني عن السعي الدؤوب وراء الموارد المحتملة للتمويل المحلي. تفتقر منظمات المجتمع المدني الأردنية الى المعرفة (واحيانا الاهتمام الحقيقي) بالاحتياجات الأكثر أهمية بالنسبة لتلك المجتمعات والقواعد الشعبية حيث أنها وبدلا من ذلك تركز على تأمين المنح قصيرة المدى من المانحين لكي تتمكن من الاحتفاظ بموظفيها والبقاء في حيز الوجود. إن الخروج من هذه الحلقة واجب اذا أراد المجتمع المدني أن يكون قابلا للاستمرار وموثوقا ومستداما.

الحل المقترح

ينبغي أن يكون المجتمع المدني الأردني قادرا على الحصول على اهتمام المانحين المحليين. وفي حين أنه يصعب في هذه المرحلة تصور أن يقدم المانحون المحليون دعما جوهريا لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل على كسب التأييد للإصلاح السياسي، الا أنه ينبغي على المانحين من القطاع الخاص ومن بينهم المستثمرين ورجال الأعمال والمؤسسات أن يمولوا الذراع التنموي للمجتمع المدني وأن يدعموا مثل هذه القضايا كبنية أساسية تحتية في المناطق الريفية وأن يعملوا على خلق فرص العمل والتقليل من الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية بل وحتى اطلاق مبادرات للتوعية المدنية. والحقيقة أنه ليس هناك شح في رأس المال المحلي المتوفر الذي يمكن توجيهه نحو دعم قضايا المجتمع المدني وليس صحيحا أن الناس غير راغبين في المساهمة بالقضايا ذات الشأن بل إن الأردنيين يتبرعون بجزء من دخلهم للأعمال الخيرية وذلك بالتزامهم بالزكاة الشرعية.

ويدعم القطاع الخاص غالبا القضايا التي تدعوا اليها المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي. وهناك ثلاث مسائل ينبغي تحقيقها لكي تتمكن منظمات المجتمع المدني من الحصول على التمويل المحلي:

1) إن منظمات المجتمع المدني بحاجة لتغيير صورتها السلبية وذلك من خلال غرس نفسها في مجتمعاتها بحيث تكون أكثر انتباها لاحتياجات مجتمعاتها وأكثر قدرة على التصدي لها وأيضاً من خلال التركيز على القضايا التي تلقى صدى لدى الناس.

2) يجب أن تضع منظمات المجتمع المدني استراتيجية واضحة ومُحكمة للوصول الى المانحين من القطاع الخاص والتواصل معهم. وينبغي أن يتعلموا كيف يحددوا مصادر التمويل المحلية التي يمكن أن يكون لديها توجه لدعم القضايا التي تتبناها تلك المنظمات. ثم عليهم بعد ذلك حث هؤلاء المانحين، الذين يسعون للبروز ولتحقيق الأثر، بأن يقدموا المساعدة المالية. وللقيام بذلك ينبغي أن تقدم المنظمات دليلا ملموسا يثبت استحقاقهم لذلك الدعم وبأنهم سيحسنون استخدامه في تعزيز رفاه مجتمعاتهم وفي الدفع قُدما بالبرامج التي يلتزمون بها. ما يعني أن عليهم ليس فقط أن يحسّنوا من سلوكهم بل وأن يشركوا المانحين في أحاديث مقنعة حول رؤيتهم بعيدة المدى وخططهم لتحقيقها مسلطين الضوء على القيم المشتركة بين الطرفين في هذه العملية. وعليهم أثناء تقديمهم لأنفسهم أمام المانحين الذين يهتمون بالنتائج أن يتعلموا كيف يركزوا على المخرجات وليس على النتائج كما يفعلون حاليا.

3) ينبغي أن توضع اليات خاصة لمساعدة منظمات المجتمع المدني على تطوير المهارات المذكورة أعلاه ولتيسير تدفق التمويل من المانحين في القطاع الخاص الى منظمات المجتمع المدني.

يعطي العمل الخيري الاستثماري طريقة لتحقيق هذه الأهداف حيث تعمل منظمات العمل الخيري الاستثماري مع منظمات المجتمع المدني بطريقة تبدو مناسبة للسياق الأردني فهم لا يقدمون المنح للمنظمات المستفيدة فحسب بل ويشتركون بشكل مكثف مع تلك المنظمات على المستويين الاستراتيجي والعملياتي[71]. ويتبعون مقاربة في الاستثمار لمساعدة المنظمات المستفيدة على تحديد مكانها ويشتركون بقوة في وضع استراتيجيات وبرامج النشاطات وخطط عمل تلك المنظمات. ويركزون على تعزيز الابتكار والاستدامة وتعظيم العائد على الاستثمارات بحيث يتبنون رؤية بعيدة المدى لشكل الاستثمار المُربح ويقيّمون الأثر من حيث المخرجات وليس النتائج. ويركزون على تقييم الأداء ومتابعة النتائج والمخرجات القابلة للقياس وتحقيق المؤشرات المرحلية. ويساعدون على بناء قدرات المستفيدين من خلال تمويل المصاريف التشغيلية وتقديم المساعدة الفنية في جوانب مثل الخبرات الإدارية ومهارات الاتصال والتدريب التنفيذي. وبدلا من تمويل المشاريع والبرامج، يقدمون دعما لسنوات عدة بهدف تعزيز قدرة المستفيدين على الاستمرار للمدى البعيد. وينبغي أن تعتبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها من المانحين نموذج منظمات العمل الخيري الاستثماري كوسيلة لدعم المجتمع المدني الأردني، حيث يمكن لمنظمات العمل الخيري الاستثماري المحلية أن تفحص منظمات المجتمع المدني والمنظمات الوسيطة لكي تخلق قنوات تمويل موجهة لتلك المنظمات الواعدة والتي يبدو أنها مؤثرة وقابلة للاستمرار (بالشكل المحدد في هذه الوثيقة). وفي ضوء التركيز المُسلّط على تأسيس منظمات وسيطة والاعتماد عليهم بشكل كبير في تشكيل وتقديم المساعدة للمجتمع المدني ينبغي الانتباه للعلاقة بين منظمات العمل الخيري الاستثماري والمنظمات الوسيطة، ذلك أن الأولى ضرورية للتحقق من حيوية وفاعلية الأخيرة. تعمل منظمات العمل الخيري الاستثماري كوسيط تمويلي بين المانحين المحليين من جهة والمنظمات الوسيطة ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى، وسوف يساعدون في بناء ثقة الناس في المجتمع المدني ويخلقون الاهتمام لدى القطاع الخاص والمستثمرين الذين يميلون الى دعم منظمات المجتمع المدني في حال قدمت منظمات العمل الخيري الاستثماري ضمانات من المساءلة وتوقعات الأداء. ويمكن لمنظمات العمل الخيري الاستثماري أن تساعد في تحديد أسواق التمويل حيث يمكن العثور على خليط من المانحين لديهم دافع لدعم قطاعات فرعية أو مبادرات بعينها. وتشمل تلك الأسواق مجموع الأموال المتوفرة للحكومة والمؤسسات وكذلك المانحين الأفراد (بما في ذلك التمويل الجماعي). والتي تجمعهم بها اهتمامات مشتركة بقضايا محددة. ثم تعمل بعد ذلك منظمات العمل الخيري الاستثماري على ربط أسواق التمويل أو المانحين مع المنظمات الوسيطة أو منظمات المجتمع المدني المحددة التي تتوسم فيها القدرة على الدفع قدما في خدمة قضية معينة ومجموعة من القضايا المهمة بالنسبة لأسواق التمويل تلك.

ولن تعمل منظمات العمل الخيري الاستثماري كآليات لنقل التمويل لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الوسيطة فحسب ولكن وبفضل نموذج العمل المحوري في أسلوب عملهم سيتمكنون من المساعدة على تعزيز الابتكار وبناء القدرات ضمن

[71] وبما يتسق مع هذا النموذج من المشاركة عالية المستوى يكون لمنظمات العمل الخيري الاستثماري تمثيل في مجالس المنظمات المستفيدة.

القطاع. ويساعد الربط المباشر الذي سوف يخلقون بين القطاع الخاص والمجتمع المدني على استيراد مهارات الأعمال اللازمة والمقاربات الضرورية لحل المشاكل الاجتماعية. ويمكن أن تؤدي الى نوع من المبادرات تُغير وجه اللعبة وهو أمر يعتبر حاجة ماسة للمجتمع المدني الأردني.

التوصية الرابعة:

مساعدة المجتمع المدني على تحسين صورته

المشكلة: الربط بنتائج الدراسة

وحسب ما أكد لنا العمل الميداني فإن للمجتمع المدني صورة غير محببة لدى العامة. وهذه مشكلة تعكس وتغذي مشاكل اخرى: حيث أنها تُصعّب على منظمات المجتمع المدني بناء قواعد شعبية، وتساهم وتستبقي اعتمادها على المانحين (الذين يصبحون عادة "القاعدة الشعبية" الأساسية لمنظمات المجتمع المدني)، وتقوّض من استعداد المانحين المحليين للمساهمة بالقطاع وتسهل عمل من يسعى للنيل من مصداقية المجتمع المدني و/أو تقييد مساحة عمله. بمعنى آخر، في حين أن الصورة السلبية للمجتمع المدني الأردني ناتجة عن اخطاء هذا القطاع، الا أنها تعمل بدورها على مفاقمة تلك العيوب. ولأن تلك المتغيرات تعمل كمتغير مستقل وأيضاً غير مستقل عند دراسة أسباب التحديات التي يواجهها المجتمع المدني، يجب التصدي لها بشكل مباشر اذا ما اردنا أن نتجاوز تلك المعيقات.

الحل المقترح

لن تتغير صورة المجتمع المدني الا عندما يُحسن هذا القطاع اداءه: فحين يرتفع مستوى أداء القطاع وتتضح الدلائل على الأثر المحقق (كما هو مفهوم في هذه الوثيقة) تتحسن صورة المجتمع المدني كذلك. وليس الأداء هو المحدد الوحيد للصورة فكما ذكرنا سابقا الصورة بدورها تؤثر على الأداء. وبالتالي ينبغي التصدي للعيوب في الصورة من خلال برامج خاصة بتحسين الصورة وتتضمن تلك الأخيرة استراتيجية اتصال شاملة لكل القطاع ومهارات التواصل وتقديم الرسالة لكل منظمات المجتمع المدني على المستوى الفردي وتحديدا للمنظمات الوسيطة التي اقترحناها سابقا. وينبغي دراسة نوعين من المداخلات:

1) ينبغي تعميم قصص النجاح في القطاع لتحسين صورة المجتمع المدني ولتقديم نماذج ملهمة لمنظمات المجتمع المدني الأخرى. ويمكن لبعض المنظمات الوسيطة المذكورة أعلاه أن تضطلع بهذه المهمة أو ربما مجموعة من منظمات المجتمع المدني التي لديها امكانات في مجال الاتصالات العامة. وينبغي أن تُقدم المساعدة الفنية للتحقق من أن المعلومات المتعلقة بقصص النجاح ذات الصلة منقولة بشكل فعّال وأيضاً لدعم انتشاراو نشر تلك المعلومات. هذا وينبغي تقديم سرديات مختلفة حسب الجماهير المختلفة (مثلا، مانحين محليين محتملين أو منظمات العمل الخيري الاستثماري مقارنة بالجمهور الأعم).

2) ينبغي تقديم المساعدة لمساعدة القطاع على تطوير خطة متعددة الأوجه للتواصل مع المجتمع. وينبغي اختيار منظمات وسيطة محددة و/أو خليط من المنظمات غير الحكومية الذين تظهر امكاناتهم في هذا الجانب على مستوى المحافظات وعلى المستوى الوطني وذلك ليأخذوا زمام القيادة في تصميم الاستراتيجية وتنفيذها. وينبغي أن يتضمن هذا الدور متابعة الإنجازات الملموسة التي حققتها منظمات المجتمع المدني في قطاعات ومناطق جغرافية محددة، وايجاد الطرق لتقديم الجوانب المقنعة في عمله للجماهير المتنوعة. وينبغي أن تشترك منظمات العمل الخيري الاستثماري في تلك العملية وذلك لترويج واثارة اهتمام المانحين المحليين ليقوموا بتمويل منظمات المجتمع المدني. وينبغي أن تعكس استراتيجية القطاع في الاتصال احاطة كاملة بالتهم الرئيسية التي يوجهها الجمهور والمسؤولون الحكوميون وغيرهم للمجتمع المدني، وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية صياغة سردٍ مضادٍ يهدف الى تفنيد سوء الفهم والتحريف المتعمد لصورة المجتمع المدني. ويُمكن أن يتضمن هذا السرد المضاد أمثلة عن قصص النجاح. وينبغي أن ينصب التركيز على اظهار القيمة والأثر الملموس وذلك من خلال رسائل بسيطة وفعالة قادرة على اجتذاب الجماهير المستهدفة. ولا ينبغي أن تحول هذه المقاربة دون وضع رسائل أكثر تعقيدا تهدف الى عكس الرؤية طويلة المدى لبعض منظمات المجتمع المدني والمنظمات الوسيطة المحددة وتبيان المقاربات التي يتبعونها لتحقيق رؤيتهم والتحديات والنجاحات التي يواجهونها أثناء ذلك.

التوصية الخامسة:

دعم برامج التوعية المدنية التي تزيد المعرفة بالمجتمع المدني

المشكلة: الربط بنتائج الدراسة

وضّحت المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز أنه وبعد عقدين من تمويل سخي من المانحين لقطاع المجتمع المدني والتدريبات الكثيرة وبناء القدرات والتقوية المؤسساتية ونشاطات رفع التوعية الا أنه لا زال لدى الأردنيين تصور عن المجتمع المدني في أحسن أحواله مبهم ومشوش وغالبا ما يكون غير دقيق، ناهيك عن رأيهم بما يمكن وما ينبغي للمجتمع المدني أن يسهم به لتحقيق التقدم السياسي والاجتماعي الاقتصادي للبلد. ومن غير المجدي أن نتأمل أن الفهم سيتحسن مع استمرار ممارسة المانحين لنفس النشاطات والحقيقة أنه ما لم يصبح لدى الناس احاطة أفضل بماهية المجتمع المدني وتقديرا أكبر لما يمكن أن يسهم به لن ينمو المجتمع المدني بطريقة جوهرية وسيبقى العائد على مساعداته متواضعا في أحسن الأحوال.

هذا وقد كان هناك زعم ردده خبراء المجتمع المدني والناشطين على حد سواء في كل المقابلات مفاده أن "الجمهور لا يعرف ما هو المجتمع المدني"[72]. وقد أكد هذا الزعم مناقشات مجموعات التركيز وردده المانحون والمنفذون. هذا وقد كشفت المقابلات مع كبار المسؤولين الحكوميين عن تفاوت واسع في مستوى فهمهم "للمجتمع المدني" سواء كمفهوم عام وأيضاً من حيث تجلياته في السياق الأردني. بل وحتى أنه لم يثبت لنا أن فهم معظم ناشطي المجتمع المدني الأردنيين بحد ذاتهم يتعدى عن كونه فهما أوليا لماهية المجتمع المدني ولم يتبين أنهم يدركون كيف يتجلى في نطاق واسع من السياقات السياسية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية. وينبغي أن يكون ناشطو المجتمع المدني وقادة الرأي العام ومسؤولو الحكومة على دراية بطبيعة المساهمات التي قدمها المجتمع المدني في بناء الديمقراطية والاصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية في عدد من الأوضاع في الثلاثين سنة الأخيرة. وعليهم أن يعرفوا بعض الجدليات الأساسية المتعلقة بالمجتمع المدني والتي تدور بين خبراء التنمية والمجتمع المدني العالمي والأكاديميين. الا أن عملنا الميداني لم يقدم لنا أي دليل على أن هذا هو الحال في الأردن.

والغريب أن حتى أولئك المانحين الذين قدموا موارد كبيرة في محاولة تطوير المجتمع المدني الأردني لم يقوموا بجهد جماعي للتصدي لتلك الفجوات في ادراك المعنيين لهذا المفهوم. وبعد ربع قرن من دعم المانحين الكبير لمنظمات المجتمع المدني في الأردن وعلى الرغم من وجود الآلاف من منظمات المجتمع المدني في بلد به عدد قليل نسبيا من السكان لا زال ينظر الى المجتمع المدني على أنه غريب ومفهوم مستورد يسعى المانحون "لفرضه" على المجتمع المحلي.

[72] ويمكن أن يكون النقل الأفضل لما سمعه الفريق: "ان الجمهور ليس لديهم فكرة عن المعنى الحقيقي للمفهوم"

يحتاج الموقف الذي لخصّناه في ما سبق أن يتم تصحيحه لأسباب ترتبط وبشكل مباشر مع توصيات أخرى يتضمنها هذا التقرير. فالمجتمع المدني **لن يُطوّر قواعد شعبية أوسع** (توصية رقم 1)، **ولن يكوّن صورة عامة أكثر ايجابية** (توصية رقم 4) ولن يحصل على **دعم من المانحين المحليين** (توصية رقم 3) ما لم ننجح في دحض الفهم المغلوط والتصور الخاطئ والمتعمد الذي يرتبط بجوهر معناه، وما لم يصبح الناس أكثر معرفة بالمساهمات المهمة التي يمكن أن يقدمها المجتمع المدني لتحسين حياتهم ولخلق فرص أفضل لأطفالهم. ومن المفيد أيضاً أن يتوصل الناس لفهم أكثر تطورا عن المجتمع المدني مُدعّما بأمثلة تاريخية مُقارنة بحيث يدركوا أنه على الرغم من ظهور مفهوم المجتمع المدني كمفهوم غربي الا أنه قد تمكن من النمو بشكل جوهري وعزز التنمية البشرية في مواضع غير غربية. وهذا بدوره سوف يساعدنا على قطع شوط كبير نحو زيادة مشروعية المجتمع المدني وسحب البساط من تحت أقدام الذين يسعون لتصويره على أنه غريب ثقافيا وأنّه مركبة للتدخل الغربي.

ويشير التحليل أعلاه الى الخيط الذي يربط الأهداف المتعددة لمساعدة المجتمع المدني وكل هدف مهم في حد ذاته ومهم كوسيلة لإحراز التقدم نحو ما يليه، بحيث يكون الهدف النهائي هو تعزيز فاعلية مساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمجتمع المدني.

الحل المقترح

يكمن السبب الرئيسي لانعدام الفهم الحقيقي للمجتمع المدني في النظام التعليمي، فأثناء مراحل الدراسة الأساسية والثانوية لا يتعرض الأردنيون للمفهوم نفسه ولا للخلفية التحليلية والمفاهيمية الأوسع بشكل يُمكنهم من استيعاب المفهوم. أمّا اولئك المحظوظين الذين يتلقون التعليم الجامعي فيتعرضون لمفهوم المجتمع المدني متأخرا وبشكل سطحي وذلك من خلال مادة العلوم العسكرية الإجبارية على طلاب البكالوريوس. وهناك اعتراف واسع بأن هذا المساق (أساسا متطلب "علوم مدنية 101") ضعيف من حيث التصميم والتدريس. وأن مادته جافة ولا تنسجم مع اهتمامات وتطلعات الشباب الأردني وغير مرتبطة بالواقع العالمي والاقليمي المعاصر. ويعكس هذا المساق آراء عن حقوق والتزامات المواطنين بشكل يحابي السلطة بوضوح.

إن اخفاق النظام التعليمي في تقديم مفهوم المجتمع المدني للأردنيين وتعريضهم للأفكار ذات الصلة والتفكير النقدي يجعل من المواطنين الأردنيين –وحتى المثقفين منهم، عُرضة لتصديق المعلومات المغلوطة والأفكار النمطية عن المجتمع المدني. أما اذا قامت المؤسسات الأخرى (الإعلام، والحكومة والمؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني بحد ذاتها) بإشغال الفراغ الناتج، فلن يكون لذلك ضرر كبير على النقاشات الموضوعية حول المجتمع المدني ودوره. لكن ليس هذا هو الحال.

وكل هذا ليس الا جزءا من مشكلة أكبر. فقد بيّنت الدراسة التقييمية للشباب التي تم إجراءها عام 2014 للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن نظام التعليم الأردني لا يُكرس المعرفة والمشاركة المدنية. إن التعليم القديم والصارم يعيق النقاشات

والمناظرات ويُكرس الخضوع للسلطة. ولا يُطوّر التفكير الناقد ولا يشجع الابتكار أو الإبداع أو أخذ المبادرة ولا يُطوّر الوعي المدني بين الشباب الذي يُمكنهم من التطور ليصبحوا مواطنين ذوي ميول ومعرفة بكيفية الانخراط في النطاق العام. ويشوب البيئة التعليمية الأوسع للشباب أعراف متحفظة: اجتماعية وجندرية وليس فيها ما يكفي من المخارج لتشجيع وتمكين الشباب من المشاركة الفاعلة في الحياة العامة. وبالتالي، في الوقت الذي "يستثمر" المانحون في نشاطات تهدف الى "تمكين" الشباب في النطاقات العامة، يُظهر هؤلاء الشباب مزيجا من اللامبالاة والانسحاب ومشاعر بانعدام الفائدة وبالتهميش ويبدو موقفهم تجاه هذه النشاطات متشككا وساخرا ومستخفا. بالفعل، عندما يستمع المرء للناشطين الأردنيين الذين "يتحدثون عن المجتمع المدني" يشعر بضحالة فهمهم في نطاق عريض من القضايا التي ترتبط بذلك المفهوم، بالإضافة الى انعدام أي التزام حقيقي به. ومن الصعب أحيانا غض الطرف عن الانطباع بأن "كسب التأييد"، و "رفع التوعية"، و"تعبئة او تحريك المجتمع" وغيرها من العبارات ذات الصلة التي يرددها الناشطون ليست الا اسطوانات تعلموها من خلال ورشات العمل التي يموّلها المانحون، ومن خلال "نشاطات التدريب" وكتابة المقترحات. ويبدو أن اولئك الذين يرددون هذه العبارات يفتقرون لفهم حقيقي لحقائقها والمنطق منها ولمساهمات المجتمع المدني عبر الزمان والمناطق المختلفة. ولا تظهر اللغة التي يستخدمونها قناعة أو شغفا ولكن مجرد احساس بأن التعبيرات المتضمنة هي مجرد "أشياء يجب قولها" عندما يكون المرء "عاملا في المجتمع المدني".

اذا ما هو الشيء الواجب فعله؟ يوصي الفريق بنشاطات التعليم المدني الذي يتصدى للمشاكل المذكورة اعلاه ويمكن أن يتم تنفيذ برامج ذات صلة بالتنسيق مع مداخلات اخرى للسفارة الأمريكية والهيئة الأردنية الأمريكية للتبادل الثقافي. ويمكن أن تأخذ شكلها من خلال ثلاث مسارات رئيسة.

يتكون <u>المسار الأول</u> من نشاطات تهدف الى اعطاء ناشطي المجتمع المدني فهما "أعمق" حول المجتمع المدني والدور الذي يلعبه في عدد من السياقات ليساعد على الاستجابة لمشاكل متعددة. وينبغي أن تكون التجارب منتقاه بعناية بحيث تنسجم مع الأردنيين وتكون ذات صلة بالتحديات التي يواجهها الأردنيين حاليا أو تلك التي يمكن أن يواجهها في المستقبل. ويمكن أن تسعى المساعدة لتعريف الناشطين بالمناظرات بين علماء وخبراء التنمية والمتعلقة بأدوار المجتمع المدني في مجالات تخفيف الفقر وتقديم الخدمات والإصلاح السياسي ومكافحة التطرف وتعريفهم أيضاً بالممارسات الفضلى وقصص النجاح (في المنطقة وعلى نطاق أوسع) المتعلقة بالتعاون بين المجتمع المدني وغيره من المؤسسات (البرلمانات ومؤسسات السلطة التنفيذية والبلديات وغير ذلك) لمعالجة تحديات التنمية. ويمكن أن تتضمن الأسئلة العامة التي تتعرض لها الحالات الدراسية ما يلي:

أ) ما هو الشيء الذي يمكن للمجتمع المدني أن يسهم به (وما هي المساهمة التي من غير المنطق أن نتوقعها منه) لمعالجة المشاكل التي تُطلب مساهماته من أجل حلها ؟

ب) ما هي بعض الطرق المستجدة والأكثر ابتكارا لإشراك المجتمع المدني بالمزيد من الأهداف الوطنية؟ وما هي المآزق التي ترتبط ببعض أنواع مشاركة المجتمع المدني؟

ج) ماذا يمكن أن نتعلم من تجارب منتقاه للمجتمع المدني في أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق أوروبا وغرب أوروبا وإفريقيا والتي ترتبط مع السياق الاردني؟

<u>المسار الثاني والأصعب:</u> ويتضمن الدعم الفني لتطوير مناهج جديدة حول التربية المدنية للمدارس الثانوية وللمستوى الجامعي ودعم تدريب المعلمين والهيئات التدريسية ذات الصلة. ولا تكون المناهج المذكورة خاصة للمجتمع المدني بل يكون ذلك جزءا من مقاربة أوسع ذات تصميم جديد نحو التربية المدنية بحيث تُبنى حول أمثلة وقضايا عالمية معاصرة وبحيث تنسجم مع تطلعات واهتمام الشباب الأردني. وكما ذكرنا أعلاه، لا يوجد هناك أمل كبير في بناء قواعد شعبية للمجتمع المدني في الأردن أو تغيير التوجهات السلبية نحوه والواسعة الانتشار أو دحض الهجمات ذات الدافع السياسي ضده أو تجميع المانحين المحليين ليدعموه ما لم يتطور لدى الناس عامة فهماً أفضل لطبيعة المجتمع المدني وأدواره في مجتمع حديث وديمقراطي وما لم يتم ذلك في مرحلة مبكرة من العمر. ولذلك فإن المسار الثاني هذا حرج، ويلزم لتحقيقه قناعة جوهرية من جانب الحكومة الأردنية وتنسيقا لجهود الوزارات ذات الصلة.[73]

[73] قد يتمكن المسؤولون في الديوان الملكي أيضاً من معرفة مدى استعدادهم لتيسير تلك الجهود

وكما أوصت دراسة الشباب فإن المسار الثالث الذي يُكمل المسارين السابقين يتضمن دعما للنشاطات اللامنهجية التي تُعزز اهتمام الشباب بمشاركة مدنية أكبر والتي تقدم لهم المهارات اللازمة للقيام بذلك. ويمكن أن يتضمن هذا المسار زيادة نشاطات الكشافة وتوسيع تجربة المدارس البرلمانية ومجالس الطلبة بحيث يشعر الطلاب بأنه قد تم الاستثمار بهم بشكل حقيقي. وقد نُفذت مبادرات تقع حول هذه الأفكار من قبل (بدعم من حكومة الولايات المتحدة) غير أنها قصرت في تحقيق الأهداف المتعلقة بالترويج للتوجهات والمعارف التي تعزز من المشاركه المدنية. إن هذه المبادرات في أمس الحاجة للتجديد. وينبغي الأخذ بعين الاعتبار دعم الجهود الاجتماعية الأخرى بين الشباب والتي ترعى نفس التوجه والمهارات. وينبغي لهذه الجهود أن تدور حول مقاربات ابداعية تعكس فهما حقيقيا لتطلعات الشباب. ويمكن أن يتم اعطاء منظمات المجتمع المدني الفرصة أن تتنافس للحصول على المنح التي تهدف الى تسهيل هذه العملية الإبداعية.

التوصية السادسة:

التحقق من الانسجام في وضع البرامج

المشكلة: الربط بنتائج الدراسة

بيّنت المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز بشكل متكرر أن هناك نوعين من حالات الانقطاع والتي تؤثر على منظمات المجتمع المدني في الأردن:

1) بين تركيز الكثير من نشاطات المجتمع المدني من جهة والاحتياجات القائمة للمجتمعات التي يعملون بها من جهة أخرى. فغالبا ما تلام منظمات المجتمع المدني لأنها تنفذ برامج في المجتمعات لا تكون منسجمة مع ما تحتاجه أو تريده تلك القواعد الشعبية، حيث ينقص منظمات المجتمع المدني الفهم الحقيقي لاحتياجات اولئك الذين يدعون أنهم يمثلون أو يخدمون فنادرا ما يجرون تقييما للاحتياجات ويستجيبون عادة لأولويات المانحين وليس الأردنيين.

2) بين محتوى مساعدات المانحين لكثير من منظمات المجتمع المدني من جهة ونوع الدعم الأكثر مواءمة للموجز التعريفي للمنظمة والمميز لها. وكما تنفذ منظمات المجتمع المدني برامج تبدو بعيدة عن الاحتياجات الأساسية وتطلعات المجتمعات التي تزعم أنها تخدمها، يقوم المانحون بتقديم مشاريع لبناء القدرات لا تتسق عادة مع ما تتصف به المنظمة المستفيدة من جوانب القوة والضعف أو مع ما وصلت إليه من مستوى في النضج. ويمكن أن لا تستهدف المساعدة الفنية الأشخاص المناسبين في المنظمة (مثلا ممكن أن تركز على الموظفين من المستوى المتوسط أو المتطوعين، وليس على أولئك الذين يرسمون مسار المنظمة)، وقد تكون المساعدات غير منسجمة مع نوع الدعم الذي تحتاجه أو تريده المنظمة بشدة، ويمكن أيضاً أن تفرط في تركيزها على العمليات (مثلا الأنظمة المالية وإجراءات المتابعة والتقييم) على حساب التركيز على الرؤية المستقبلية، وأسلوب الإدارة وطريقة التفكير وأولويات صناع القرار في المنظمة. وعادة لا تكون المساعدات بالشكل الذي يمكّن المنظمة من استيعابه بشكل حقيقي أو تحقيق الفائدة القصوى منه، ولا تؤدي –كذلك، تحسينات يمكن استدامتها بعد أن تنتهي المساعدات. وفي بعض الأحيان تقتضي القيام بجهود لنقل المهارات وتعريف الموظفين بالمقاربات أو انشاء أنظمة مفرطة التعقيد بحيث لا تكون عملية أو مفيدة لمنظمات المجتمع المدني في ظل مستوى النضج والنمو الذي وصلت له. إن المساعدات المعقدة أكثر ما يناسب منظمة المجتمع المدني لا تؤدي إلا للقليل من المكاسب الملموسة والقابلة للاستدامة.

الحل المقترح

ينبغي أن يكون الانسجام هو المبدأ الموجّه لمساعدات المجتمع المدني. ونقصد بالانسجام هنا الإشارة إلى أولويتين على الأقل:

1) ينبغي أن تقدم منظمات المجتمع المدني المستفيدة أدلة ملموسة ومحددة تثبت أنها تستجيب لاحتياجات مجتمعاتها أو القواعد الشعبية التي تتجمع حول قضية بعينها. وينسجم هذا مع التوصية 1: على منظمات المجتمع المدني أن تبني قواعد شعبية حقيقية وأن تغرس نفسها بحق في المجتمعات التي تزعم أنها تخدم، وعليه فأن أثر المساعدات يتم تقييمه من ذلك المنظور. وينبغي أن تتضمن حزمة المساعدات المقدمة خطوات محددة بما فيها دعم تقييم احتياجات المجتمع وذلك للتحقق من مراعاة بعض الانسجام.

2) على المانحين ايضا ان يكونوا متنبهين لاولوية الانسجام في مقارباتهم الخاصة مع منظمات المجتمع المدني ومع القطاع ككل،. وينبغى أن يتم تصميم البرامج وبنائها بطريقة تراعي الخصائص المميزة لمنظمات المجتمع المدني المستفيدة، والبيئة التي تعمل بها تلك المنظمات. وينبغي تكييف أي مداخلة بما ينسجم مع مستوى النضج الذي وصلت له منظمة المجتمع

المدني المستفيدة، ومع حاجاته القائمة، ومهارات موظفيه، ورؤية قيادتها (أو انعدامها). ولكي يحصل هذا، ربما يكون من الضروري أن يكون الدعم لعدد أقل من المنظمات وأن يتم تفصيل المساعدات بما يتناسب مع احتياجاتهم الخاصة.[74]

[74] ينسجم هذا الاقتراح مع التوصية 2، التي تم اقتراحها للتركيز على عدد قليل من المنظمات الوسيطة والاعتماد عليهم لتقديم المساعدات، والتي حذرت أيضاً من تشتيت الموارد والطاقات التي تشكل جزءا أصيلا من المقاربات الساعية لبناء قدرات عدد كبير من المنظمات الصغيرة.

الملحقات

الملحق الاول: بيان العمل

دراسة قطاع المجتمع المدني وتقييم أداء برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني

I. مقدمة

يدخل برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني، الذي يركز على بناء مجتمع مدني نشط، عامه الثالث من العمليات مع نهاية العام 2015. ونظراً للديناميكيات السائدة في المنطقة منذ بداية النشاط والتزام الوكالة الأمريكية بدعم قطاع المجتمع المدني، فقد طلبت الوكالة الأمريكية دراسة لقطاع المجتمع المدني ومراجعة لأداء المشروع بهدف توفير المعلومات لخطة عمل السنة الثالثة لبرنامج دعم مبادرات المجتمع المدني، والتي سيتم وضعها في تشرين الأول 2015.

سوف يتم إجراء الدراسة أولاً بحيث يمكن لنتائجه أن توفر المعلومات الضرورية لتطوير الأداة النهائية لعملية التقييم. سوف تستخدم كل من عمليتي دراسة قطاع المجتمع المدني ومراجعة المشروع توجهاً نوعياً بالدرجة الاولى، وكما سيتم بحثه بتفصيل أوسع في قسم "أسئلة الدراسة" أدناه، سوف تركّز عملية دراسة قطاع المجتمع المدني على تحديد طبيعة ومجال ونقاط قوة ومحددات مساهمات المجتمع المدني في الأهداف الوطنية الرئيسية. سوف تسعى لالتقاط تصورات المجتمع المدني من جانب الجمهور العام ومسؤولي الحكومة الاردنية والمانحين، وكذلك تصورات المجتمع المدني لمسؤولي الحكومة الأردنية ومشاركة المانحين في المجتمع المدني، وسوف تقوم عملية الدراسة هذه بالبناء على ذلك التحليل لاستهداف التحديات والفرص التي يواجهها المجتمع المدني في الأردن ومحاولاته لزيادة مساهماته في الأهداف الوطنية الرئيسية. وسوف تعمل هذه النتائج بدورها على اقتراح أولويات التدخلات ببرامج الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في مجال المجتمع المدني، بما فيها ودون الاقتصار على برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني.

وسوف تسعى عملية المراجعة، من خلال مدخلات الدراسة، إلى قياس فاعلية آليات منحة برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني ونشاطات بناء القدرات في المجالات التالية: دعم نشاطات كسب التأييد وحشد المجتمعات المحلية، والمشاركة المدنية، وهي أمور تدعم التطور التنظيمي لمنظمات المجتمع المدني وقدرتها على تحقيق أهدافها، بما فيها التعامل مع احتياجات المجتمع المحلي وتحسين التفاعل بين المجتمع المدني والحكومة الأردنية كماً ونوعاً، والامتداد والتواصل مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية خارج العاصمة عمان، وضمان وصول متساوٍ للمرأة والرجل إلى النشاطات البرامجية والمشاركة فيها والاستفادة منها.

وبناء على هذه النتائج ستقوم كل من عمليتي الدراسة والمراجعة بتقديم توصيات عملية قابلة للتصنيف لخطة عمل برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني القادمة والتي سيتم تطويرها في شهر تشرين الاول 2015.

وسوف تضم التوصيات مجالات تتعلق باستمرارية وتعديلات برامج مستقبلية محتملة لمكونات المجتمع المدني.

تفاصيل المشروع التي يتوجب تقييمها:

اسم المشروع: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني

الشريك المنفذ: FHI 360

الكلفة الإجمالية: 20 مليون دولار للأعوام 2013- 2016، 30 مليون دولار مقدرة للاعوام 2016- 2018

مدة المشروع: 2013 – 2018

2. الخلفية

أ- المضمون

يلعب القطاع المدني في الأردن دوراً متنامياً في مجال الحاكمية والتنمية. وقد مكّن الانفتاح السياسي النسبي العديد من المنظمات من زيادة تأثيرها وأثرها العام وهي تشارك في النشاطات المدنية والاجتماعية وتشكيل السياسة. ويعمل المجتمع المدني على تنشيط مشاركة المواطن وتحقيق الاحتياجات وتشكيل السياسة، ويوفر مجموعة ضخمة من الخدمات للسكان، ويتواجد في مقدمة التجاوب الإنساني للتدفق المستمر للاجئين السوريين إلى البلاد.

كان قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية (قانون رقم 33 لعام 1966) الذي يحكم منظمات المجتمع المدني في الاردن، حتى العام 2008 يُخضِع القطاع لتدخلات الحكومة.

وفي العام 2008 تم إصدار قانون الجمعيات (رقم 51 للعام 2008)، الذي أزال عدداً من القيود عن القطاع المدني. وفي العام 2009، صدر القانون المعدَّل لقانون الجمعيات (قانون رقم 22 للعام 2009) تجاوباً مع الانتقادات العامة بأن قانون عام 2008 لم يحقق تطلعات المجتمع المدني بمساحة أوسع للمناورة. وجرت مؤخراً نقاشات حول مسودة تعديلات جديدة داخل وزارة التنمية الاجتماعية، إلا أن التغيرات المقترحة لم يتم الإعلان عنها بعد.

يستطيع المجتمع ا`لمدني في الأردن لعب دور أكثر أهمية في عملية الإصلاح والتنمية الإجمالية في المملكة، إلا أنه يعاني من معوقات مالية وتنظيمية ومادية، ومستوى مرتفع من التشظّي الداخلي والاعتماد على المعونة الخارجية، والتركيز على المنظمات ذات القدرات الأوسع في عمان. وسوف يعمل بناء قدرات منظمات المجتمع المدني لتصميم وتنفيذ وإدارة ومراقبة وتقييم نشاطاتها، وفي الوقت نفسه دعم بنية ممكنة أكثر تستطيع العمل من خلالها، على تعزيز قدرة القطاع على القيام بمشاريع تقوية وفي مجال كسب التأييد كرافعة من أجل التغيير الايجابي.

ب- وصف المشروع

يشكّل برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني، الذي تنفذه FHI 360 نشاطاً مدته 5 سنوات يهدف إلى تعزيز ودعم مجتمع مدني نشط في الاردن، من خلال مساندة مجال واسع من المبادرات المدنية، ويدعم برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني، الذي يعمل على المستويين الوطني والمحلي، على دعم المبادرات المدنية ونشاطات التأييد تجاوباً مع المصالح المشتركة وتقوية القدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني وتشجيع جهود تعاون الحكومة الأردنية للتعامل مع تحديات الإصلاح والتنمية. ويضم برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني منحاً لدفع عجلة برامج تتجاوب مع مطالب المواطنين ومجالات موضوعية حددتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتقوية مؤسسية مكيفة لاحتياجات منظمات المجتمع المدني الفردية وبناء التحالفات وتيسير الحوار بين المواطنين والحكومة.

وتتواجد خطة عمل برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني ضمن ثلاثة مكونات للبرنامج: المكون الأول: المنح الثانوية دعماً لمبادرات المجتمع المدني الأردني؛ المكون الثاني: بناء القدرات للاستدامة؛ المكون الثالث: تعزيز المشاركة بين الحكومة و المجتمع المدني.

ويتم توفير الدعم إلى العاملين في مجال المجتمع المدني الأردني في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحاكمية والتنمية الاقتصادية والتعليم والطاقة والبنية والصحة و/ أوالمياه من خلال:

- المنح الثانوية والمساندة الفنية دعماً للمبادرات المدنية الأردنية.
- التعزيز المؤسسي ودعم بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني على كافة المستويات، بما فيها منظمات الدعم الوسيطة في الأردن.
- الدعم الفني المستهدف للمستفيدين الفرعيين من الشركاء المنفذين للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عبر محفظة برامج بعثة الوكالة الأمريكية.
- تعزيز قدرات موظفي الحكومة الأردنية في سجل الجمعيات وغيرها من الوزارات المعنية التي تعمل مع المجتمع المدني.

- تمويل البحوث في مجال المجتمع المدني.
- دعم فرص الحوار بين الحكومة الأردنية والمجتمع المدني.

وتشمل مبادرات البرنامج:

- صندوق دعم مبادرات المجتمع المدني.
- منح الديمقراطية وحقوق الانسان والحوكمة.
- منح التنمية الشمولية / حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة.
- صندوق تعزيز القدرات المؤسسية للمجتمع المدني.
- التطوير من أجل التغيير.
- الشراكة من أجل تنمية الأردن.
- منح من أجل نهج مبتكرة لإشراك الطلبة والمعلمين والمجتمعات المحلية والأهالي لمكافحة العنف وتشجيع العدالة الاجتماعية.
- فرص لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية.

ج- إطار نتائج دعم مبادرات المجتمع المدني ونظرية التغيير

هدف المشروع: مجتمع مدني ممكّن للتجاوب مع المصالح المشتركة وتشجيعها من خلال تنفيذ المبادرات على المستويين الوطني والمحلي.

IR I	IR2	IR3
مشاركة فاعلة من جانب منظمات المجتمع المدني	منظمات المجتمع المدني تعمل بشكل أكثر فاعلية	تفاعل معزز بين المجتمع المدني والحكومة الاردنية

وتقوم خطة متابعة وتقييم برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني بوصف نظرية التغيير كما يلي:

إذا استثمرنا في أعمال كسب تأييد ومبادرات تتعلق بالمصالح المشتركة ورفعنا من قدرات منظمات المجتمع المدني لتنفيذ تلك المبادرات، ولتشجيع الجهود البنّاءة للمجتمع المدني والحكومة الاردنية ليعملا معاً لمجابهة التحديات والإصلاح في الأردن، وقتها سوف يكون المجتمع المدني يملك المهارة الفضلى ومتمكن من تعزيز مصالح الأردنيين المشتركة.

3. أسئلة الدراسة

سوف تتعامل دراسة المجتمع المدني مع الأسئلة الستة التالية، وسوف يتم التأكيد بشكل خاص على الأسئلة 2، 4، 5، و6. وتشكّل هذه الاسئلة الستة الخطوط العريضة المقترحة لتقرير الدراسة. سوف يتم التعامل مع السؤال رقم6 في نتائج تفصيلية تدفع العملية بكاملها.

1. ما هي الصورة الحالية لقطاع المجتمع المدني في الأردن؟
2. ما هي طبيعة ومجال ونقاط القوة ومحددات مساهمات المجتمع المدني بالنسبة لستة أهداف وطنية رئيسية؟
   - أ- تنمية القطاع الاجتماعي
   - ب- النمو الاقتصادي
   - ج- تحسينات في عملية إيصال الخدمة

د- الإصلاح السياسي

ه- مجابهة التطرف العنفي

و- التعامل مع الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لأزمة اللاجئين السوريين

3. كيف انخرط مانحون آخرون مع المجتمع المدني؟
4. ما هي مجموعات التصورات الأولية المتعلقة بالمجتمع المدني في الأردن؟
5. ما هي التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع المدني في الأردن اليوم، والتي يمكن أن تبرز كحقائق خلال السنوات القادمة بينما يسعى هذا القطاع لزيادة مساهماته في الأهداف الوطنية؟ وبشكل معاكس، ماهي الفرص التي يمكن لهذا القطاع أن يستثمر أو يستفيد منها خلال السنوات المقبلة لدفع عجلة هذه الأهداف نفسها؟
6. ما الذي تعنيه نتائج دراسة لبرامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في قطاع المجتمع المدني؟

4. التوجه المنهجي للدراسة

سوف ينطلق التوجه المقترح في ثلاث خطوات منفصلة تبني على بعضها.

المرحلة الأولى: الأساس

تتكون المرحلة الأولى من المهام الأربعة التالية:

- **المراجعة المكتبية:** تقوم عملية الدراسة بتحديد وتأمين سبل الوصول إلى المجتمع المدني الأردني وبنيته الحالية ومراجعة الوثائق حوله أو تلك ذات العلاقة المباشرة به.
- **تحديد مزودي المعلومات والمشاركين في مجموعات التركيز الرئيسيين:** يتم تحديد مزودي المعلومات والمشاركين الرئيسيين في مجموعات التركيز، والجهود لضمان مشاركتهم. ويتكون هؤلاء من مجموعة متنوعة من خبراء المجتمع المدني (بمن فيهم أكاديميين وصحفيين) وقادة منظمات المجتمع المدني وموظفيه ومسؤولي الحكومة الأردنية (بما في ذلك على مستوى المحافظات والبلديات) والبرلمانين وممثلي مجتمع المانحين والمواطنين الأردنيين.
- **تطوير أدلة لمقابلات المشاركين الرئيسيي وحوارات مجموعات التركيز:** سوف تعتمد الأسئلة على أسئلة الدراسة، ولكنها ستتنوع بناء على هوية المشاركين الرئيسيين في مجموعات التركيز. ويمكن عدم طرح الأسئلة التي تم طرحها مسبقاً على بعض المشاركين الرئيسيين في مجموعات التركيز على آخرين. ويمكن للوزن النسبي المخصص لكل سؤال أن يختلف كذلك. سوف تكون هناك حاجة لطرح العديد من الأسئلة بشكل مختلف قليلاً وذلك للاخذ بالاعتبار هوية المشاركين الرئيسيين أو المشاركين بمجموعات التركيز. وحتى يتسنى إظهار هذه الفروقات، سوف يتم تطوير استبيانات منفصلة بمجموعات مختلفة من المستطلعين (المسؤولين الحكوميين والناشطين في المجتمع المدني وخبراء المجتمع المدني والجمهور العام) وسوف تأخذ أدلة المقابلات بالاعتبار الحاجة لالتقاط الفروقات بين الجنسين.

اختيار العينات: سوف يتم تصميم خطة إعداد العينات لتغطية جميع المجموعات المستهدفة بالدراسة، بما فيها الممثلين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني والجمهور. وسيتم اختيار ممثلي الحكومة من البرلمان والمجالس البلدية والوزارات الأردنية ذات العلاقة، وسوف يعتمد اختيار منظمات وتكليفها ومنطقتها الجغرافية، وسوف تغطي العينة منظمات المجتمع المدني من ست محافظات من الشمال والوسط والجنوب كما سيتم اختيار مقطع عرضي من الرجال والنساء يمثلون فئات عمرية مختلفة وتنوعاً جغرافياً من المناطق الثلاثة في الاردن.

الشمال: المفرق وإربد

الجنوب: معان والطفيلة

الوسط: عمان والزرقاء

النوع الاجتماعي: سوف تكون جميع الأسئلة على مستوى الأفراد مصنّفة حسب الجنس (النوع الاجتماعي) وسوف يحدد الفريق كذلك الأسئلة التي سوف تتطلب فحص الآثار المتعلقة بالنوع الاجتماعي أو الفروقات في النوع الاجتماعي.

المرحلة الثانية: جمع البيانات

- تبدأ عملية جمع البيانات بمقابلات واسعة مع العاملين في برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني. وسوف يتم توزيع هذا المقابلات على عدة جلسات تستمر كل منها لمدة ساعتين. وبالإضافة الى برنامج دعم المبادرات المدنية، سوف يتواصل الفريق كذلك مع العاملين في بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرهم من العاملين في بعثة الوكالة الامريكية للتنمية الدولية وغيرهم من الشركاء المنفّذين مثل NDI و CEP، وسوف يجري الفريق خلال الأسبوع الأول مقابلات مع المانحين القلائل الذين ينفذون برامج قائمة أو أجريت مؤخراً في مجال المجتمع المدني و/أو من هم على معرفة بالمجتمع المدني الأردني (مثلاً الإتحاد الأوروبي، مؤسسة فريدريش إبرت، معهد المجتمع المفتوح). وسوف تركّز مقابلات المشاركين الرئيسيين الأخرى على مشاركين تم تحديدهم خلال المرحلة الأولى. وسوف يشكل هؤلاء المشاركين بدورهم مصدر معلومات إضافية وسيتم إدراجهم على قائمة المقابلات.
- يتم التخطيط لحوارات مجموعات التركيز ويتم فحص عملية إجراء هذه الحوارات للحصول على وجهات نظر الجمهور في مدينة عمان.
- تجرى عمليات حوار مجموعات التركيز في عمان وخارجها. أما خارج عمان فتضم حوارات مجموعات تركيز منفصلة الجماعات التالية: الجمهور العام، أعضاء المجالس البلدية، نشطاء المجتمع المدني وقادته. كذلك يمكن عقد مقابلات منفصلة مع قادة المجتمع كأفراد.
- بدء التخطيط الأولي لتقييم برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني.

المرحلة الثالثة: تحليل النتائج وكتابة تقرير دراسة المجتمع المدني

تتم معالجة نتائج المرحلة الاولى (البحوث) والمرحلة الثانية (جمع البيانات) وإدخالها في تقرير دراسة المجتمع المدني الذي سيقدم في 10 آب.

5. أسئلة التقييم

مع الأخذ بالاعتبار أن هدف التقييم هو توفير إرشاد محدد لخطة عمل برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني، يوصى بطرح الأسئلة التالية حسب الأولوية. ويتوقع أن تقوم عملية التقييم بتسليط الضوء على واقع بعض القضايا يمكن دراستها بتعمق من خلال التقييم. لذا يمكن تحويل الأسئلة في ضوء نتائج التقييم.

1. ما مدى فاعلية آليات وبرامج دعم مبادرات المجتمع المدني في دعم مشاركة منظمات المجتمع المدني في المجالات التالية:
   - أ- تدخلات التأييد.
   - ب- مراقبة أعمال التأييد في مجال حقوق الإنسان.
   - ج- القيام بأعمال الوصول والتواصل وحشد المجتمع المحلي والمشاركة المدنية.
   - د- استهداف الجماعات المهمّشة (الشباب، المرأة، أصحاب الإعاقات والمجتمعات المضيفة).
2. كيف تختلف آليات منح برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني من حيث فاعليتها في المساهمة في هدف برنامج تمكين المجتمع المدني للتجاوب مع وتشجيع المصالح المشتركة من خلال االمبادرات المدنية الوطنية والمحلية ؟
3. إلى أي درجة يتم التعامل مع الاحتياجات والأولويات المقترحة في مشاريع تمولها برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني؟

4. إلى أي درجة ساهمت فرص تعزيز القدرات والمعرفة الفنية المختلفة التي وفرها برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني في قدرة منظمات المجتمع المدني على متابعة مهمتها؟ ما هي فجوات تعزيز القدرات والمعرفة الفنية الرئيسية التي مازالت هناك حاجة لملئها؟

5. ما مدى فاعلية نشاطات الامتداد الى المحافظات من قبل منح برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني ومكونات برامج تعزيز القدرات في تجنيد منظمات مجتمع مدني جديدة موقعها خارج عمان؟

6. إلى أي مدى يقوم البرنامج بتعزيز التفاعل بين المجتمع المدني والحكومة الاردنية؟ ما هي الفجوات والفرص القائمة على طريق تقوية المشاركة بين الدولة والمجتمع والمدني؟

7. كيف تعامل برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني مع معوقات الفروقات في النوع الاجتماعي من حيث سبل الوصول والمشاركة في أو الاستفادة من نشاطات البرنامج؟

6. التوجه المنهجي للتقييم

سوف يركز التقييم على آليات منح برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني وتدخلات بناء القدرات.

وسوف يعطي اهتماماً أقل للتفاعل بين المجتمع المدني والحكومة الاردنية، حيث أن نتائج نشاطات دعم المبادرات المدنية المتقطّعة بموجب هذا المكون لم يتم إثباتها بعد.

تقارير برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني حول المنظمات هي كما يلي:

- 27 يتم منها حالياً بموجب صندوق دعم المبادرات المدنية
- 7 بموجب منح الديمقراطية وحقوق الانسان والحاكمية
- 4 بموجب صندوق التقوية المؤسسية للمجتمع المدني
- 762 بموجب التقوية الداخلية من أجل التغيير
- 109 بموجب فرص تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية

وتضم أساليب التقييم:

- **مراجعة مكتبية** (أسئلة 1، 2، 5): مراجعة معمقة للوثائق وبحث مكتبي لكافة وثائق برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني ومصادر البيانات الثانوية. وسيتم توفير وثائق المشروع المتوفرة للفريق من قبل AOR بالتعاون مع العاملين في برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني.
- **مقابلات المشاركين الرئيسيين** (أسئلة 1، 3، 4، 6): مقابلات معمقة تجري مع المستفيدين من برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني والمتقدمين الذين لم يحصلوا على منح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وممثلي الحكومة الأردنية والكادر الإداري في برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني وخبراء القطاع، ممن لديهم معرفة أولية بالبرنامج.
- **حوارات مجموعات التركيز** (أسئلة 2، 3، 4، 5): من أجل الدخول في أعماق قضايا محددة وتثليث البيانات واستقدام مدخلات منظمات المجتمع المدني المستفيدة من منح برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني، سوف يتم عقد حوارات لمجموعات تركيز مع مجال واسع من المستفيدين من منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني التي لم تستفد من البرنامج والتي تعمل على المستويين الوطني والوطني الفرعي.

اختيار العينات: سوف تكون عملية اختيار العينات من المستفيدين المباشرين وغير المباشرين ممثلة إحصائياً لمختلف التدخلات البرامجية لبرنامج دعم مبادرات المجتمع المدني، بما فيها نشاطات تقديم المنح وبناء القدرات. وستضم كذلك مقابلات مع متقدمين لم يحالفهم الحظ في الحصول على منح. وسوف تأخذ عملية اختيار العينات بالاعتبار توزيع الأموال عبر مكونات البرامج المختلفة.

النوع الاجتماعي: سوف تكون جميع الأسئلة على مستوى الجمهور مصنفة حسب النوع الاجتماعي. سيقوم الفريق كذلك بتحديد الأسئلة التي تحتاج لتفحص نتائج تتعلق بالنوع الاجتماعي أو بالفروقات في النوع الاجتماعي.

7. المصادر القائمة المتعلقة بالتقييم ومعلومات الأداء

- لأهداف التقييم، سوف تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على توفير القائمة الأولية للاشخاص الذين يمكن الاتصال بهم داخل البلاد لأهداف مقابلات المشاركين الرئيسيين.
- تضم البحوث المكتبية ومراجعة الوثائق المصادر التالية:

أ– التقارير الربعية لبرنامج دعم مبادرات المجتمع المدني.

ب- مشروع خطة مراقبة النشاط والتقييم.

ج- خطة عمل المشروع.

د- صفحات حقائق المشروع ودراسات خاصة.

ه- ملفات المنح ومناهج التدريب.

و- مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني للشرق الأوسط وشمال إفريقيا – الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2012.

ز- شتيوي، الدكتور موسى : دور منظمات المجتمع المدني في عملية الاصلاح السياسي في الاردن 2011.

ح- معهد هولندا للديمقراطية متعددة الأحزاب: مخطط الإضراب والحركات السياسية في الاردن 2014.

ط- الاتحاد الأوروبي : دراسة تخطيط الأطراف العاملة من غير الدولة في الأردن ، تموز 2010.

ي- الأردن الجديد: المجتمع المدني الأردني المعاصر: الميزات والتحديات والمهام ، 2010.

ك- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: تقييم الديمقراطية والحاكمية في الأردن،2011.

ل- الراعي، لمياء، تخطيط المجموعات السياسية والاجتماعية غير الحزبية في الأردن، 2012.

م- كتيب تصنيف الجمعيات حسب مجال التخصص، 2013.

ن- الهيئة الوطنية الأردنية للمرأة وسيدا: برامج المرأة والنوع الاجتماعي في الأردن : خريطة عمل المنظمات غير الحكومية

س- تصورات المجتمع المدني في الأردن: النتائج الرئيسية من بحوث مجموعات التركيز: مختصر بحث نوعي. تموز 2009.

ع- جراح، سمير: المجتمع المدني والحريات العامة في الأردن : طريق الإصلاح الديمقراطي، 2009.

ف- دجاني، رولا، مراجعة شبكات المرأة واتحاداتها وتحالفاتها في الأردن، 2008.

8. المواد المنجزة للتسليم والاطار الزمني

نشاط الدراسة	الجدول الزمني (2)
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – مختصر	6 نيسان
خطة عمل الدراسة والمراجعة	
تصميم تقرير الدراسة (التصميم، المنهجية، خطة العمل، الأدوات)	9 نيسان - 20 أيار
فحص اداة الدراسة التجريبي	28-25 أيار
جمع بيانات الدراسة	31 ايار – 18 حزيران
تحليل بيانات الدراسة	21 -30 حزيران
عرض بالشرائح عن الدراسة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - مسودة تقرير التقييم	10 أب
تقرير تصميم الدراسة (تصمم المنهجية، خطة العمل، الأدوات)	1 – 30 تموز
الفحص التجريبي لأداة التقييم	1-6 آب
جمع بيانات التقييم	7- 30 آب
تحليل بيانات التقييم	1-16 ايلول
عرض الشرائح عن التقييم للوكالة الامريكية للتنمية الدولية	15 تشرين الاول
مسودة تقرير التقييم	15 تشرين الاول

9. تركيبة الفريق

سوف تتم عملية الدراسة والمراجعة من قبل فريق واحد.

بموجب التوجهات التي وفرتها الوكالة الامريكية للتنمية الدولية 2O3 ADS ، يتكون فريق التقييم المقترح من خبراء يملكون معرفة واسعة بالمجتمع المدني في الدول النامية وفي الأردن بشكل خاص، ويملكون مهارات وتجارب وخبرات في المجالات التالية:

- خبرة في تصميم منهجيات التقييم والمراجعة.
- خبرة في تنفيذ بأعمال التقييم والمراجعة والقيام بها حسب متطلبات الوكالة الامريكية للتنمية الدولية.
- خبرة في المجتمع المدني الأردني.
- خبرة في إدارة أعمال التقييم والمراجعة.
- مهارات ممتازة في الكتابة والتواصل مع خبرة في إنتاج تقارير تعاونية مبنية على نشاطات الفريق، موجهة نحو التعلّم.
- مهارات في التحليل الكلي للبيانات.
- معرفة سياسة التقييم للوكالة الامريكية للتنمية الدولية.

حتى يتسنى تحقيق متطلبات وضمان نوعية البيانات والمساهمة في بناء قدرات خبراء التحليل المحليين، تقترح التركيبة التالية للفريق:

1. رئيس الفريق / خبير أول في التحليل والمراجعة.
2. خبير في المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
3. مستشار المجتمع المدني (من خلال الشريك المحلي "الحلول المتكاملة").
4. مدير النوعية (من خلال الشريك المحلي "الحلول المتكاملة").
5. مستشار أول في الرقابة والتقييم - برنامج دعم المتابعة والتقييم.
6. خبير فني – برنامج دعم المتابعة والتقييم.

أفراد الفريق المقترحين وأدوارهم

1. رئيس الفريق : نقطة الإتصال الرئيسية للمهمة، ومسؤول عن تحديد مهام الفريق وإدارة النشاطات والموارد وأداء أفراد الفريق لتحقيق الأهداف. له دور قيادي في التحليل وتقديم التقارير والعروض النهائية، يقود الاجتماعات مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ويقوم بالدور القيادي في إيجاد منهجية وأدوات التصميم، ويجري مراجعة الأدبيات ويشارك في المقابلات وجمع البيانات ويحدد نشاطات الفريق وييسر عمليات الفريق بشكل سلس ويضمن أن توفر النتائج والمخرجات والتوصيات الإجابة على أسئلة التقييم والتقرير النهائي، ويضمن أن تحقق التقارير النهائية متطلبات تقييم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
2. خبير المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يساهم في تصميم أدوات المنهجية وجمع البيانات، ويشارك في الفحص التجريبي وجمع البيانات، يشارك في تحليل البيانات وتفسيرها، ينتج أجزاء من التقرير كما يصممها رئيس الفريق، يضمن أن تلتزم عمليات التقييم والمراجعة وتقديم التقارير بمتطلبات الوكالة الامريكية للتنمية الدولية.
3. مستشار قطاع المجتمع المدني: يوفر معلومات ذات علاقة ثقافية وسياسية فيما يتعلق بالبيئة التي يعمل فيها المجتمع المدني، يساهم في تصميم المنهجية وأدوات جمع البيانات، يشارك في الفحص التجريبي وجمع البيانات وجهودها في تحليل البيانات وتفسيرها، ينتج أجزاء في التقرير كما يحدده رئيس الفريق، يضمن أن تلتزم عمليات التقييم والمراجعة بمتطلبات الوكالة الامريكية للتنمية الدولية.
4. مدير النوعية: يطوّر خطة لوجستية ويضمن اتباع بروتوكولات جمع البيانات وإدخالها، كما يضمن صحة سجلات مجموعات التركيز وترجمتها ويشارك في جمع البيانات .

ويتوقع من جميع أعضاء الفريق توقيع بيانات تؤكد عدم وجود تضارب في المصالح مع عملهم في التقييم والمراجعة.

10. فترة الاداء

يتوقع أن تستمر عملية التقييم والأداء من منتصف نيسان وحتى تشرين الأول 2015 ، بحيث يقدم التقرير النهائي قبل 30 تشرين الأول 2015 حتى يتسنى أن يقدم المعلومات لتصميم خطة عمل برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني.

يقوم برنامج دعم المتابعة والتقييم بتوفير الدعم اللوجستي للتقييم والمراجعة.

11. متطلبات تقديم التقارير والإرشادات

- يتم تقديم التقارير حول التقييم والمراجعة بشكل منفصل
- تشكّل المعلومات الناتجة عن الدراسة مصدر بيانات للتقييم
- سيتم تقديم مسودة تقارير الدراسة والمراجعة بدون الملاحق والملخصات التنفيذية

- لا يزيد طول تقاير التقييم والمراجعة النهائية عن 25 صفحة لكل منها، وذلك تمشياً مع سياسة الوكالة الأمريكية للعلامات التجارية باستثناء الملاحق والملخصات التنفيذية
- تتعامل التقارير مع كل من الاسئلة التي تم تحديدها في الاقسام ذات العلاقة في بيان العمل واية عوامل أخرى يعتبرها الفريق تؤثر على أهداف التقييم أو المراجعة
- يجب الاجابة على جميع أسئلة الدراسة والمراجعة، ويجب وضع التوصيات بأسلوب يمكن العمل بناءاً عليه مع مسؤوليات محددة للعمل
- يتم تحديد مصادر المعلومات بشكل صحيح وإدراجها في ملحق
- يجب أن تضم تقارير التقييم والمراجعة قائمة محتويات وقائمة بالأحرف المختصرة وملخصاً تنفيذياً
- يتم نشر تقارير التقييم والمراجعة في مقاصة التجارب التنموية للوكالة الأمريكية على الموقع edec.usaid.gov
- عند طلب الوكالة الامريكية أو إغلاق برنامج دعم المتابعة والتقييم، يتم تحويل ملفات البيانات الإلكترونية والخطية الى الوكالة الامريكية للتنمية الدولية. في هذه الاثناء يتم وضع الملفات الالكترونية على برنامج دعم المتابعة والتقييم ويتم تخزين النسخ الخطية لدى البرنامج أيضاً.

الملحق الثاني: تقرير حول تصميم الدراسة

مقدمة

إن البرنامج الأساسي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مجال المجتمع المدني والعامل حالياً في المملكة هو برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني، الذي سيدخل عامه الثالث في أواخر عام 2015. ونظراً للديناميكيات السائدة في المنطقة منذ بداية النشاط والتزام الوكالة الأمريكية بدعم قطاع المجتمع المدني، فقد طلبت الوكالة الأمريكية دراسةً لقطاع المجتمع المدني ومراجعة لأداء المشروع بهدف توفير المعلومات لخطة عمل السنة الثالثة لبرنامج دعم مبادرات المجتمع المدني، والتي سيتم وضعها في تشرين الأول 2015.

وبرنامج دعم مبادرات المجتمع المدني، الذي تنفذه منظمة صحة الأسرة الدولية (FHI 360)، هو مشروع مدته خمس سنوات هدفه صقل مجتمع مدني قوي ونشط في الأردن من خلال دعم مجال واسع من المبادرات الوطنية. ويدعم برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني، من خلال عمله على المستويين الوطني والمحلي المبادرات المدنية ونشاطات التأييد تجاوباً مع المصالح المشتركة، ويعمل على تعزيز القدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني ويشجع جهود التعاون بين الحكومة الأردنية والمجتمع المدني للتعامل مع التحديات التي يواجهها الإصلاح والتنمية. ويضم برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني منحاً لمجموعات لدفع عجلة مشاريع تتجاوب مع مطالب المواطنين، ومجالات موضوعية حددتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتعزيز القدرات المؤسّسية المكيفة لاحتياجات منظمات المجتمع المدني الفردية، وبناء التحالفات وتيسير الحوار بين قطاع المجتمع المدني والحكومة.

وتندرج نشاطات خطة عمل برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني ضمن ثلاثة مكونات برامجية:

المكون الأول: المنح الثانوية دعماً لمبادرات المجتمع المدني الأردني.

المكون الثاني: بناء القدرات من أجل الاستدامة.

المكون الثالث: تعزيز الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني.

ويتم توفير الدعم للأطراف المؤثرة في المجتمع المدني العاملة في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحاكمية والتنمية الاقتصادية والتعليم والطاقة والبيئة والصحة و/أو المياه من خلال:

- المنح الثانوية والمعونة الفنية دعماً للمبادرات المدنية الأردنية.
- التعزيز المؤسسي ودعم بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني على كافة المستويات، بما فيها منظمات الدعم الوسيطة في الأردن.
- المعونة الفنية المستهدفة للمستفيدين الفرعيين من الشركاء المنفذين للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عبر محفظة برامج بعثة الوكالة الأمريكية.
- تعزيز قدرات موظفي الحكومة الأردنية في سجل الجمعيات وغيرها من الوزارات المعنية التي تعمل مع المجتمع المدني.
- تمويل البحوث في مجال المجتمع المدني.
- دعم فرص الحوار بين الحكومة الأردنية والمجتمع المدني.

وتضم تداخلات البرنامج:

- صندوق دعم مبادرات المجتمع المدني
- منح الديمقراطية وحقوق الانسان والحوكمة

- منح التنمية الشمولية / حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة
- صندوق تعزيز القدرات المؤسسية للمجتمع المدني
- التطوير من أجل التغيير
- الشراكة من أجل تنمية الأردن
- منح من أجل توجهات ابتكارية لإشراك الطلبة والمعلمين والمجتمعات المحلية والأهالي لمكافحة العنف وتشجيع العدالة الاجتماعية
- فرص بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية: دورات معدة مسبقاً

وتأتي الدراسة في أعقاب تقييم ومراجعة لقطاع المجتمع المدني الذي ساعد على تعريف طبيعة ومجال ونقاط القوة والمحددات الخاصة بمساهمات المجتمع المدني في الأهداف الوطنية الرئيسية في الأردن. وقد سلط الضوء على منظور الجمهور تجاه المجتمع المدني، وكذلك منظور مسؤولي الحكومة الأردنية والمانحين، إضافة إلى منظور المجتمع المدني، تجاه مسؤولي الحكومة الاردنية ومشاركة المانحين مع المجتمع المدني، وركّز على التحديات والفرص التي تواجه المجتمع المدني الأردني وهو يحاول زيادة مساهماته في عملية التنمية والإصلاح في الأردن. وقد حددت الدراسة أوليات التدخل لبرامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مجال المجتمع المدني، بما فيها ودون الاقتصار على برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني.

هدف الدراسة ومجالها

هدف الدراسة هو توفير الإرشاد لبرنامج دعم مبادرات المجتمع المدني. وسوف تقدم الدراسة توجيهات عملية قابلة للتنفيذ لخطة عمل برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني التي سيتم تطويرها في شهر تشرين الاول 2015. وستضم التوصيات ما يتعلق باستمرارية المكونات وبرامج مستقبلية محتملة للمجتمع المدني.

وقد تم تنقيح أسئلة دراسة أداء برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني المتفق عليها أصلاً مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أواخر شهر نيسان 2015 في أعقاب المراجعة بحيث تعكس الحوارات التي عقدت مع موظفي برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني. وقد ركّزت الحوارات على تحديد توجه نحو دراسة البرنامج يستطيع توفير المعلومات وإعلام خطة عمل برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني. وتشكل أسئلة الدراسة الأربعة المتفق عليها الخطوط العريضة المقترحة لتقرير الدراسة. وأسئلة الدراسة هي:

السؤال الاول: ما مدى فاعلية آليات تقديم المنح من جانب برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني وعمليات تقديم هذه المنح وأنظمة إدارة المنح في دعم:

1. المبادرات المدنية الوطنية والمحلية.
2. التنمية المؤسسية.
3. قدرة محسّنة لايصال الخدمات.
4. تطوير أعمال كسب التأييد.

وسوف تأخذ الدراسة بالاعتبار المدى الذي يستطيع ان يتبعه برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني أن يكون: أ. حساساً تجاه ويتعامل مع الفروقات و/أو الفجوات في النوع الاجتماعي. ب. ضمان تطوير قدرات ذات علاقة في المحافظات (بما في ذلك دعم منظمات المجتمع المدني / مجموعات غير رسمية مركزها خارج عمان).

الشرح

أ- يعرَّف التدخل الفاعل هنا على أنه ذلك الذي يحقق شرطين إثنين: التجاوب والانسجام. وهو يجب أن يكون متجاوباً مع احتياجات المبادرة المدنية التي يسعى لتحقيقها ومنسجماً مع الملامح المميزة لمنظمة (أو منظمات) المجتمع المدني المستفيدة والبيئة التي تعمل بها.

ب- تشير الآليات أعلاه إلى نوعين من المنح: بيان البرنامج السنوي (APS) والموضوعية. سوف تسعى عملية الدراسة إلى دراسة فاعلية كل منها، وسوف تركّز على ما إذا كانت عملية تقديم المنح بشكل عام هي الأسلوب الأكثر فاعلية في دعم المبادرات المدنية.

ج- تعرّف "التنمية المؤسسية" هنا على أنها تضم:

- الأنظمة الإدارية: إدارة الموارد المالية، إدارة العمليات / إدارة الموظفين / الممولين.
- العلاقات الخارجية: العلاقات مع القاعدة الشعبية، العلاقات مع الإعلام والجمهور، العلاقات مع منظمات المجتمع المدني الأخرى.

د- يعرّف تطوير وتنمية أعمال كسب التأييد بأنه:

- تحسين الفهم بأهمية أعمال كسب التأييد لبناء قدرة منظمات المجتمع المدني على تحقيق غاياتها، وتعزيزاستعدادية المنظمات للانخراط بالعمل.
- قدرات أقوى على القيام بأعمال كسب التأييد (من قبل منظمة المجتمع المدني المستهدفة ومن قبل الأفراد العاملين بها).

السؤال رقم 2: ما مدى فاعلية مكون إيصال تعزيز القدرات / المساعدة الفنية ببرنامج دعم مبادرات المجتمع المدني في دعم:

1. المبادرات الوطنية والمبادرات الوطنية الفرعية.
2. التنمية المؤسسية.
3. تحسين القدرة على تقديم الخدمات.
4. تطوير أعمال التأييد والحشد.

سوف تأخذ الدراسة بالاعتبار مدى كون التوجه الذي يتبعه برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني: أ) حسّاساً تجاه ويتعامل مع الفروقات و/أو الفجوات في النوع الاجتماعي؛ ب) ضمان تطوير قدرات ذات علاقة في المحافظات (بما في ذلك دعم منظمات المجتمع المدني / مجموعات غير رسمية مركزها خارج عمان).

السؤال رقم 3: إلى أي مدى يزيد برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني من وتيرة ونوعية تفاعل الحكومة الأردنية والمجتمع المدني، وكيف يمكنه دعم التعاون بين هذين الطرفين من أصحاب المصالح على أفضل وجه ممكن؟

<u>الشرح</u>

سوف يركّز السؤال على المكونات التالية:

- كيف يمكن لبرنامج دعم مبادرات المجتمع المدني أن يعزز جاهزية وقدرات كل من الحكومة الأردنية والمجتمع المدني في المشاركة مع بعضها للتعامل مع التنمية والإصلاح وتحدياتهما؟
- هل يعمل برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني من خلال كل من مكونات تقديم المنح وتعزيز القدرات على إيجاد فرص ذات معنى لحوار الحكومة الأردنية والمجتمع المدني، وبشكل خاص لمخاطبة تحديات التنمية والإصلاح؟ ماهي الفاعلية النسبية لكل مكون في هذا المجال؟

السؤال رقم 4: ماهي فجوات المساعدات الرئيسية، بما فيها تلك التي تم تحديدها في دراسة المجتمع المدني، والتي يجب ملؤها تحت كل من مكوني دعم المبادرات المدنية ليصبح أكثر فاعلية في تحقيق هدفه المذكور بتشجيع المصالح المشتركة للأردنيين؟

الشرح

سوف يعتمد الجواب على هذا السؤال بشكل واسع على الأسئلة السابقة، ويعمل على تجميع محتوى الإجابات عليها. سوف تقع فجوات المعونة المحتملة وفرصها وتعديلات مسارها في فئتين اثنتين، تلك التي تتعلق بمشاركة برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني المباشرة مع منظمات المجتمع المدني وتلك التي تتعلق بتقوية التفاعل بين الدولة المجتمع المدني.

سوف تكون الدراسة حساسة للفروقات والفجوات المحتملة في النوع الاجتماعي وللحاجة لضمان تطوير للقدرات في المحافظات (بما في ذلك من خلال توفير الدعم المطلوب لمنظمات المجتمع المدني / المجموعات غير الرسمية الموجودة خارج عمان).

تصميم الدراسة

سوف تستخدم الدراسة توجهاً نوعياً للإجابة على أسئلة الدراسة، وستعتمد المنهجية على مجموعات التركيز والمقابلات الجماعية ومقابلات المشاركين الرئيسيين لتيسير فهم عميق بمدى فاعلية برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني في دعم منظمات المجتمع المدني لتلعب دوراً ظاهراً وفاعلاً ومترابطاً في تنمية الاردن، وعملية إصلاحية تمسك بالفروق الدقيقة في حالات ووجهات نظر فردية.

وحتى يتسنى إعلام تصميم عملية الدراسة وتنفيذها، قام فريق الدراسة باستخدام توجه تخطيط تشاركي ضم العاملين في برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني ومدخلاتهم في أسئلة دراسة بهدف تعظيم الاستفادة في عملية تخطيط عمل برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني. وفي ضوء هذه المشاورات التشاركية، سوف نركز الدراسة على أربعة من تدخلات برامج دعم مبادرات المجتمع المدني السبعة التي تم اختيارها بناءاً على الشروط التالية:

- حجم التمويل (بالمقارنة مع الميزانية الإجمالية للبرنامج).
- عدد منظمات المجتمع المدني التي حصلت على المساعدات بموجب البرنامج.
- ما اذا كانت التدخلات التي تم تنفيذها لها نتائج يمكن إثباتها.

فيما يلي تدخلات البرنامج الاربعة التي تم اختيارها:

تدخلات تقديم المنح

- صندوق دعم المبادرات المجتمع المدني (وهو التدخل الأفضل تمويل في البرنامج حتى الآن، حيث تم إنفاق حوالي 8 ملايين دولار حتى الآن من إجمالي 20 مليون دولار).
- الديمقراطية وحقوق الإنسان والحاكمية (ما يزيد على 3 مليون دولار).

تدخلات تعزيز القدرات المؤسسية / بناء القدرات

- تعزيز القدرات الداخلية من أجل التغيير، حيث استفاد ما يزيد على 700 مستفيد حتى الآن
- دورات جاهزة ومبنية على الطلب

وحتى تتسنى الاجابة على أسئلة الدراسة، سوف تتم استشارة أصحاب المصالح والاهتمامات والمجموعات التالية:

- موظفو برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني.
- المستفيدون من برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني الوسيطة.
- المتقدمون الذين تم رفض نموذجهم
- المسؤولون الحكوميون.
- خبراء المجتمع المدني.

- نشطاء المجتمع المدني (بمن فيهم هؤلاء في منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية).

أساليب جمع البيانات

بالاضافة الى المراجعات المكتبية الشاملة، سوف تضم أساليب جمع البيانات مجموعات التركيز ومقابلات جماعية ومقابلات مع المشاركين الرئيسيين الذين سترشدهم استبيانات شبه منظمة تغطي مواضيع الدراسة. وقد تم تكييف أدلة المقابلات لكل من تجمعات أصحاب المصالح والاهتمامات الستة: المستفيدون من صندوق دعم مبادرات المجتمع المدني والمستفيدون من برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان والحاكمية والمستفيدون من برنامج التطوير من أجل التغيير والمشاركون في الأدوات المعدّة مسبقاً لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والمسؤولون الحكوميون وخبراء وناشطو المجتمع المدني والمتقدمون الذين تم رفضهم. ويضم كل دليل مقابلة مامعدله 9 اسئلة يقصد بها الحفاظ على احتمالات حوار سلس، وفي الوقت نفسه إيجاد صيغة معيارية لتيسير تحليل معتمد مقارن للبيانات. وتركّز الأسئلة على أسئلة الدراسة الشاملة، ولكنها تتنوع حسب هوية الأفراد الذين تتم مقابلتهم، ويمكن لبعض الأسئلة التي تطرح على بعض الذين تجري مقابلتهم ألا تُطرَح على آخرين، وتتراوح الأهمية النسبية للأسئلة حسب نوع صاحب المصالح والاهتمامات.

لقد تم تصميم أدلة المقابلات لتأخذ بالاعتبار الحاجة لأن تجد الفوارق بين الجنسين، وستوزّع الإجابات حسب النوع الاجتماعي.

مراجعة الأدبيات

تضم الوثائق والتقارير التي تتم مراجعتها في عملية الدراسة هذه ما يلي:

1. خطة عمل السنة الأولى.
2. خطة عمل السنة الثانية.
3. خطة إدارة أداء برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني.
4. ملخص العرض النهائي الموافق عليه.
5. تقارير برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني الربعية.
6. تقارير برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني الشهرية.
7. صفحات حقائق المشروع والدراسات الخاصة.
8. ملفات المنح والمناهج التدريبية.
9. عرض دراسة برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني.
10. حوارات مجموعات تركيز دراسة برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني.

مقابلات المشاركين الرئيسيين

سيتم إجراء 14 مقابلة مع مشاركين رئيسيين مختارين من خبراء في الحكومة والمجتمع المدني والناشطين. وقد تم اختيار الأفراد الذين ستتم مقابلتهم بناءً على معرفتهم بالقطاع وعلاقتهم به من خلال خبرتهم المهنية، و/أو معرفتهم ببرنامج دعم مبادرات المجتمع المدني. ويتكون المشاركون الرئيسيون من مجموعة من خبراء المجتمع المدني (بمن فيهم الاكاديميين والصحفيين) ومسؤولي الحكومة الأردنية (بما في ذلك على مستويي المحافظات والبلديات) ونشطاء المجتمع المدني.

نقاشات مجموعات التركيز

سيتم عقد 22 مجموعة تركيز مع الجماعات التالية:

- 4 مجموعات تركيز مع المتقدمين الذين جرى رفضهم (3 من برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني و1 من الديمقراطية وحقوق الانسان والحاكمية).
- 6 مجموعات تركيز من المشاركين في الدورات المعدة مسبقاً.
- 12 مجموعة تركيز مع مستفيدين من برنامج التقوية الداخلية من أجل التغيير.

مقابلات المجموعات

سوف يتم عقد مقابلات مع 26 مجموعة من المجموعات التالية:

- 19 مجموعة من المستفيدين من برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني.
- 7 مجموعات من المستفيدين من برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان والحاكمية.

سوف تتكون مجموعات التركيز ومقابلات المجموعات من مشاركين ذكور وإناث، وسوف تتطلب شروط ومعايير الاختيار وجود نسبة متقاربة إلى أقصى ما يمكن بين الذكور والاناث.

يضع الجدول رقم 1 أساليب جمع البيانات المستخدمة في الإجابة على أسئلة الدراسة.

جدول رقم ١ : أساليب جمع البيانات

	أسئلة الدراسة	أساليب جمع البيانات			
		مقابلات جماعية	مجموعات تركيز	مقابلات المشاركين الرئيسيين	مراجعات مكتبية
١	ما مدى فاعلية آليات تقديم المنح في برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني وتصميمه وعمليات تقديم المنح وأنظمة إدارة المنح في دعم: ١. لمبادرات المدنية الوطنية والمحلية 2. التنمية التنظيمية 3. تحسين قدرات توصيل الخدمة 4. تطور كسب التأييد	x	x	x	x
2	ما مدى فاعلية مكوّن بناء القدرات / إيصال المعونة الفنية لبرنامج دعم مبادرات المجتمع المدني في دعم: ١. االمبادرات المدنية الوطنية والمحلية 2. التنمية التنظيمية 3. تحسين قدرات توصيل الخدمة 4. تطور كسب التأييد	x	x	x	x
3	إلى أي مدى يزيد برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني من وتيرة ونوعية التفاعل بين الحكومة الأردنية والمجتمع المدني، وكيف يمكنه أن يدعم على أفضل وجه التعاون بين هذين الطرفين أصحاب المصالح والاهتمامات؟	x	x	x	
4	ماهي فجوات المعونة الرئيسية، بما فيها تلك التي تم تحديدها في دراسة المجتمع المدني، التي يجب ملؤها في كل من مكوني برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني (تقديم المنح وتعزيز القدرات)؟ ماهي التغييرات التي قد يتوجب إجراؤها لكل منهما؟ وماهي الفرص التي تطرح نفسها (بما في ذلك بسبب نشاطات سابقة للمشروع) لتمكين برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني ليصبح أكثر فاعلية في تحقيق أهدافه الموضوعية وهي تشجيع المصالح المشتركة للاردنيين؟	x	x	x	

خطة اختيار العينات

ترتكز عملية اختيار عينات المستجيبين المستهدفين للدراسة على نوع الطرف صاحب المصالح والاهتمام بتركيز على أربعة تدخلات من برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني:

- صندوق برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني.
- منح الديمقراطية وحقوق الانسان والحاكمية.
- التقوية الداخلية من أجل التغيير.

- دورات تعزيز القدرات المفتوحة.

وقد تم اختيار 19 مستفيد في الجولة الاولى من برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني (من 28 مستفيد) لتمثيل جميع المحافظات التي يتم فيها تنفيذ الجولة الاولى من البرنامج ولتغطية جميع مواضيع تعزيز القدرات في المجتمع المدني التي يدعمها برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني. وقد تم اختيار العينة عشوائياً ضمن كل منطقة جغرافية، وتكوينها لضمان تغطية كل من منظمات المجتمع المدني المسجلة والمجموعات غير الرسمية العاملة على المبادرات المدنية.

ستتم مقابلة جميع المستفيدين من برنامج الديمقراطية وحقوق الانسان والحاكمية، حيث أن هذا المكوّن يحصل على تمويل كبير مقارنة بميزانية البرنامج الاجمالية.

تم اختيار 14 خبير من المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني لمقابلات، بناء على معرفتهم بالبرنامج و/أو بالمجتمع المدني وتضم المجموعة المنظمات الوسطية الثلاث التي يتم من خلالها توصيل مكون التقوية الداخلية من أجل التغيير في برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني إلى مختلف المنظمات المجتمعية.

وسوف تستهدف ثلاثة من مجموعات التركيز التي ستعقد مع متقدمين تم رفضهم بشكل خاص ومتقدمين من منح برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني، بينما ستركّز واحدة من مجموعات التركيز على متقدمين من منح الديمقراطية وحقوق الانسان والحاكمية. وستغطي مجموعات التركيز الثلاثة التي ستعقد مع متقدمين تم رفضهم في برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني المحافظات كما يلي:

- تغطي واحدة من مجموعات التركيز إربد والمفرق وعجلون في الشمال
- تغطي واحدة من مجموعات التركيز عمان والزرقاء والبلقاء ومادبا في الوسط
- تغطي واحدة من مجموعات التركيزمعان والكرك والطفيلة والعقبة في الجنوب

تغطي مجموعة التركيز التي تضم متقدمين الى منح الديمقراطية وحقوق الانسان والحاكمية عمان فقط، حيث أن غالبية المتقدمين منها، وبالتالي فإن المتقدمين المرفوضين هم من العاصمة.

وتضم مجموعات التركيز التي تحتوي على مشاركين من الدورات المعدة مسبقاً مجموعتي تركيز من كل من المناطق التالية:

- الشمال
  - إربد
  - المفرق
- الوسط
  - عمان
  - جرش،الزرقاء، عجلون، مادبا
- الجنوب
  - معان
  - الطفيلة

وتعقد 12 مجموعة تركيز مع منظمات مجتمعية استفادت من الجولتين الأولى والثانية لبرنامج التقوية الداخلية من أجل التغيير. وقد تم اختيار منظمات من الكرك والطفيلة ومادبا والزرقاء ومعان وإربد والعقبة والبلقاء والمفرق وعمان، تمثل جميع المحافظات التي يتم فيها تنفيذ البرنامج.

إضافة إلى ذلك، ستعقد 6 مجموعات تركيز مع منظمات المجتمع المدني التي شاركت في الدورات المفتوحة لبرنامج دعم مبادرات المجتمع المدني. وقد ارتكز اختيار هذه المنظمات على ثلاثة عوامل:

- المادة موضوع الدورة.
- نسبة الذكور الى الإناث.
- التوزيع الإقليمي للمحافظات.

سوف يسعى الفريق الى اللقاء مع المتدربين الفعليين الذين حضروا التدريب، وفي حال كونهم تركوا المنظمة، سوف يدعو الفريق رئيس منظمة المجتمع المدني للمشاركة في حوار مجموعة التركيز.

سوف يتم استخدام منهجية كرة الثلج لتحديد مشاركين إضافيين ومنظمات اضافية بينما تبرز نتائج تتطلب المزيد من التحقيق. وفي حال عدم توفر إضافيين ومنظمات، سيتم تحديد منظمات بديلة تماثل شروط ومعايير اختيار العينة الأصلية، باستخدام المنهجية نفسها.

أساليب تحليل البيانات

ستتم هيكلة عملية تحليل البيانات من قبل أسئلة الدراسة الأولية، واسئلته الفرعية وسيبدأ التحليل الأولي للبيانات مع ظهور الأنماط والمواضيع. وستتم مقارنة ترددات المواضيع وتواتر الحدوث المشترك بين تجمعات أصحاب المصالح والاهتمام وتسجيلها وتحليلها لوضع علاقة بين المواضيع الناشئة.

وسيتم تثليث البيانات التي تم جمعها عبر الأساليب النوعية لكل سؤال. مثلاً، ستتم مقارنة المعلومات التي تم جمعها من مقابلات مع المسؤولين الحكوميين مع ردود المستفيدين من برنامج دعم المبادرات المدنية العاملين على أشراك الحكومة، والتأكد منها مع خبراء المجتمع المدني.

المُلحق الثالث: ملخص مقابلات المستجيبين الرئيسيين ومناقشات مجموعات التركيز

قام بإجرائه فريق الدراسة - (25 أيار -20 يونيو)

الجدول 1: قائمة المقابلات مع المستجيبين الرئيسيين

المنظمة	عدد المقابلات
الحكومة	19
البرلمانيين والبرلمانيين السابقين	4
منظمات المجتمع المدني	31
خبراء المجتمع المدني	7
الجهات المانحة	4
الشركاء المنفذون لوكالة التنمية الدولية الأمريكية	8
المجموع	**73**

الجدول 2: قائمة مناقشات مجموعات التركيز

الفئة	الصنف	المحافظة	العدد الإجمالي للمشاركين	عدد الإناث	عدد الذكور
أنا أشارك	برنامج جامعة المعهد الديمقراطي الوطني	عمان	7	5	2
وسائل الإعلام	الصحفيون الذين يقومون بتغطية المجتمع المدني	عمان	3	2	1
المجلس البلدي		الزرقاء	7	2	5
		معان	3	1	2
		المفرق	9	0	9
منظمات المجتمع المحلي	المنظمات التي تلقت تمويلا	عمان	10	1	9
		اربد	11	3	8
		الطفيلة	5	5	0
منظمات المجتمع المحلي غير الممولة	لم تتلقى تمويلا	عمان	12	3	9
		اربد	10	1	9
		الطفيلة	6	2	4
المواطنون الأردنيون	الإناث (40-60 سنة)	عمان	5	5	0
	الإناث (18-39 سنة)	اربد	15	15	0
	الذكور (40-60 سنة)	الزرقاء	8	0	8
	الذكور (18-39 سنة)	معان	8	0	8
	الإناث (40-60 سنة)	الطفيلة	10	10	0
	الذكور (18-39 سنة)	المفرق	9	0	9
المجموع		**17 مناقشة لمجموعات التركيز**	**138**	**55**	**83**

الملحق الرابع: قائمة المقابلات مع المستجيبين الرئيسيين ومشاركي مجموعات التركيز

الرقم	المقابلات مع المستجيبين الرئيسيين	المنظمة	العنوان	رقم الهاتف	التاريخ
الممثلون الحكوميون					
1	مها طراونة / محمد العضايلة	وزارة التخطيط		4644466 799526516	18/05/2015
2	محمد حماد	وزارة التنمية الاجتماعية		5679327	20/05/2015
3	باسل طراونة	رئاسة الوزراء		4641211 0798525485 0779557375	27/05/2015
4	المهندس سعد شهاب	محافظة اربد	محافظ اربد	27242225	28/05/2015
5	المهندس حسين بني هاني	رئيس بلدية اربد	رئيس بلدية	0799127012 27242225	28/05/2015
6	الدكتورة أمل نحاس	المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة	عضو مجلس إدارة	5538610 الهاتف الفرعي213	28/05/2015
7	الدكتور أحمد أبوحيدر	وزارة التنمية الاجتماعية		5679327	01/06/2015
8	خلود شيكاخو محمد المجالي	وزارة التنمية السياسية		5501200	01/06/2015
9	ماجد فواز	رئيس بلدية معان	رئيس بلدية	03 2132106 032133026 0777303332	02/06/2015
10	الدكتور فارس بريزات	الديوان الملكي الهاشمي		4637341	07/06/2015
11	أحمد الروسان	وزارة البيئة		5560113 0798291176	07/06/2015
12	المهندسة نانسي أبو حياني الدكتور فاهب بياري	أمانة عمان	مدير البرامج الاجتماعية مدير التنمية الاجتماعية	798165322	07/06/2015
13	ديما خليفات	سجل الجمعيات وزارة التنمية الاجتماعية		5679327	08/06/2015
14	غسان طنش	وزارة الثقافة		5696218 0799055380	08/06/2015
15	نسرين زريقات	المركز الوطني لحقوق الإنسان		5932257 5920396	10/06/2015

				0777671000	
16	المهندس خالد حنيفات	بلدية الطفيلة	رئيس بلدية	032242266 0799060609 أم معتصم: 0775512934	15/06/2015
17	عدنان غباشنة	وزارة التنمية الاجتماعية- مديرية شرق عمان	عضو مجلس إدارة	4745129 0798518231	16/06/2015
18	رائد كفاوين	وزارة التنمية الاجتماعية- مديرية جرش	عضو مجلس إدارة	02 6354645 0798518238	16/06/2015
19	عامر حياصات	وزارة التنمية الاجتماعية- مديرية غرب عمان	عضو مجلس إدارة	4657825 0798518229	17/06/2015
البرلمانيين والبرلمانيين السابقين					
20	وفاء بني مصطفى	البرلمان	عضو في البرلمان	777442911	20/05/2015
21	بسام حدادين	البرلمان	عضو في البرلمان	795557070	01/06/2015
22	جميل النمري	البرلمان	عضو في البرلمان	777488048	03/06/2015
23	الدكتور مهند العزّة	مجلس الاعيان	عضو في مجلس الشيوخ	795082144	03/06/2015
24	الدكتورة منال طهطموني	معهد صحة الأسرة	عضو مجلس إدارة	5344193 0796664559	19/05/2015
25	انعام باريشي	الجمعية الملكية للتوعية الصحية	المدير العام	5541899	20/05/2015
26	نضال منصور	مركز حماية حرية الصحفيين	المدير التنفيذي	5160820 0795858868	21/05/2015
27	رفح مانجو	مركز العدالة للمساعدة القانونية	مدير المشروع	4624009	21/05/2015
28	فيصل أبو سندس	الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية	المدير العام	173 5676	24/05/2015
29	نادية شمروخ	اتحاد المرأة الأردنية	المدير العام	5687037 0797330103	26/05/2015
30	الدكتورة عايدة السيد	مؤسسة الملك حسين	عضو مجلس إدارة	5606010	26/05/2015
31	علاء عبد الله	المجلس الأردني للأبنية الخضراء	نائب المدير التنفيذي	5520893	27/05/2015
32	داود كتّاب	مؤسسة عمان نت	المدير العام	4645486	27/05/2015
33	بسام أنيس	الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة	نائب مدير التنفيذي	5160999	27/05/2015

34	يارا عبد الصمد	جمعية ادامة	المدير التنفيذي	5810717	27/05/2015
35	خالد هدهد	جمعية إنتاج	المدير التنفيذي	5812013 0788002900	27/05/2015
36	الدكتورة سلمى النمس	اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	الأمين العام	5560741	01/06/2015
37	منى عبد الجواد	مركز الحقوق والتنمية	الشريك المؤسس	795678979	01/06/2015
38	الدكتور عبدالرحيم أبو البصل	مركز الملكة رانيا للريادة	المدير التنفيذي	5154892	11/06/2015
39	طلال القضاة	Waqe3(واقع) للتنمية المجتمعية	الرئيس	777358763	01/06/2015
40	الدكتور عامر بني عامر	مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني	المؤسس والمدير العام	5377330	02/06/2015
41	عمر زبون	الاتحاد العام للجمعيات الخيرية	مدير المشروع	5370005	02/06/2015
42	ريم عريضة	مؤسسة الملك حسين / مؤسسة نور الحسين	مديرة جمع التبرعات	795383156	03/06/2015
43	ليندا كلاش	جمعية تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان	المدير العام	5671729 796404406	03/06/2015
44	رجاء حياري	مركز الشركاء- الأردن	المدير التنفيذي	5857187	03/06/2015
45	محمد جاري	مركز الثريا للدراسات	المدير العام	5694936	03/06/2015
46	حنا زغلول	مجموعة قعوار	المدير التنفيذي	5609500 0795555777	03/06/2015
47	دانا الدجاني	مؤسسة نهر الأردن	نائب المدير التنفيذي	5933211	09/06/2015
48	معالي قاسم	معهد التخطيط والإدارة الأردني	المدير التنفيذي	5866448	07/06/2015
49	قيس طراونة	الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	مدير الدعم الاجتماعي	5052431	07/06/2015
50	محمد الحسيني	مركز الهوية	عضو مجلس إدارة	5856 565	07/06/2015
51	إياد الجابر	أنا أتجرأ للتنمية المستدامة ()	مدير المشاريع	5679803	08/06/2015
52	الدكتورة عريب رنتاوي	مركز القدس للدراسات السياسية	المدير العام	0795766350 5633080	10/06/2015

53	ليلى نفاع	منظمة المرأة العربية	مدير البرنامج	4650414 0795519522	11/06/2015
54	الدكتور جميل الدهيسات وفواز المزرعاوي	المركز الإسلامي الجمعية الخيرية	رئيس مجلس الإدارة	5101010 الهاتف الفرعي 41423 فواز: 0795054944	17/06/2015
55	الدكتور خالد الوزاني	مركز اسناد للاستشارات	المدير التنفيذي	5544420 0777444000	19/05/2015
56	ديما جويحان	المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني	المدير التنفيذي	5548158	27/05/2015
57	نانسي فاشحو	خبيرة قانونية لمنظمات المجتمع المدني		795502896	27/05/2015
58	داليا زعيتر	مؤسسة المجتمع المفتوح		5827395	02/06/2015
59	سائد كراجة	كراجه وشركاه للمحاماة	عضو مجلس ادارة	5620507	02/06/2015
60	فادي القاضي		خبير الإعلام وحقوق الإنسان	796992396	17/06/2015
61	هالة غوشة	خبيرة في مجال النوع الاجتماعي		777362007	24/06/2015
المانحين					
62	ربى مطارنة	مبادرة الشراكة الشرق أوسطية	منسق التنمية والتدريب المهني	5906000	27/05/2015
63	لينا باج	سفارة هولندا	صندوق حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة وبرنامج جنوب ماترا	5902223	28/05/2015
64	فيكتوريا ويكندن	الشراكة العربية / السفارة البريطانية		4603420	04/06/2015
65	زهر علوي	دعم المجتمع المدني والحوار والمشاركة	قائد الفريق	087 079 3286	08/06/2015
الشركاء المنفذون لوكالة التنمية الدولية الأمريكية					
66	فريق دعم مبادرات المجتمع المدني	برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني			31/05/2015 11/06/2015
67	رامساي داي	المعهد الجمهوري الدولي	مدير المكتب القُطري	5541800	02/06/2015
68	رشاد بيبارس	مشروع وكالة التنمية الدولية الأمريكية لدعم المشاريع المحلية	نائب رئيس المشروع	083 079 0198	02/06/2015

69	السيدة هدى خيمة	مشروع الأردن للتواصل وكسب التأييد	نائب رئيس المشروع	5859179	03/06/2015
70	مينا داي	مشروع المشاركة المجتمعية	رئيس المشروع	772440440	03/06/2015
71	الدكتور وسام الربضي	برنامج قدرة الأردن التنافسية	رئيس المشروع	791047576	04/06/2015
72	اريانت شيحو	المعهد الديمقراطي الوطني	مدير المكتب القُطري	4612527	08/06/2015
73	نرمين مراد	مؤسسة تكامل لاستدامة التنمية	رئيس المشروع	790101545	10/06/2015

المُلحق الخامس: قائمة المراجع

Al-Urdun al-Jadid Center, "The Contemporary Jordanian Civil Society: Characteristics, Challenges and Tasks." Amman: Al-Urdun al-Jadid Center, 2010.

Bishop, David. "Legitimizing Crackdown on Dissent in Jordan." *Sada: Analysis on Arab Reform*. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, July 22, 2014.

Dajani, Rula. "Review of Women Networks, Unions and Coalitions in Jordan." Amman: Gender Social Fund, 2008.

Echagüe, Ana and Hélène Michou, "Assessing Democracy Assistance: Jordan." FRIDE, May 201.

EnConsult, "Cost Benefit Analysis of Jordanian Civil Society." Amman: EnConsult, 2015.

ICNL, "Comparative Study of Laws Governing Civil Society." ICNL, 2014.

ICNL, "Comments on the Jordanian Draft Law on Societies of 2008." ICNL, 2008.

ICNL, "Comments on the Jordanian Draft Law Amending the Law on Societies of 2008." ICNL, 2009.

Jarrah, Sameer. "Civil Society and Public Freedom in Jordan: The Path to Democratic Reform." Amman, 2009.

Jordanian National Commission for Women (JNCW) and Gender Social Fund (GSF), "Women and Gender Programming in Jordan: A Map of NGO Work." Amman: JNCW & GSF, 2008.

Kingdom of Jordan, Ministry of Social Development, Societies Registrar. "Booklet for the Classification of Societies According to Area of Specialization." Amman: Societies' Registrar, February 2013.

OECD, "Venture Philanthropy in Development: Dynamics, Challenges and Lessons in the Search for Greater Impact." Paris: OECD, 2015.

Raei, Lamia. "Mapping of Non-Partisan Political and Social Groups in Jordan" (Final draft). April 26, 2012.

Ryan, Curtis. "Civil Society and Democratization in Jordan." University of Amsterdam, Knowledge Programme Civil Society in West Asia, Working Paper 7, 2011.

Shteiwi, Musa. "The Role of Civil Society Organizations in the Political Reform of Jordan." Amman: Center for Strategic Studies, 2010.

USAID, Women's Leadership as a Route to Greater Empowerment: Jordan Case Study, 2014, p.6.

USAID, "Jordan DG Assessment." USAID, November 2011.

USAID, "The 2012 CSO Sustainability Report for the Middle East and North Africa." Washington, D.C.: USAID/DCHA/DRG and ME/OMEP, 2012.

"The 2011 CSO Sustainability Report for the Middle East and North Africa." Washington, D.C.: USAID/DCHA/DRG and ME/OMEP, 2011.

Williamson, Winkie and Huda Hakki, "Mapping Study of Non-State Actors in Jordan." European Consultants Organization, July 2010. (Study financed by the European Union.).

Yaghi, Mohammed and Janine A. Clark, "Jordan: Evolving Activism in a Divided Society." In Lina Khatib & Ellen Lust (eds.), *Taking to the Streets: The Transformation of Arab Activism*, pp. 236-267. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2014.

Yom, Sean, Arab Civil Society after the Arab Spring: Weaker but Deeper, Middle East Institute, October 22, 2015.

الملحق السادس: خطة عمل الدراسة

الوصف	مادة التسليم	الطرف المسؤول	الإطار الزمني (أولي)
الدراسة – مرحلة التأسيس			
مادة التسليم للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – من خلال اجتماع الاولي	• اجتماع اولي	الوكالة الأمريكية (USAID) رئيس الفريق المقيّمون برنامج دعم المتابعة والدراسة (MESP)	6 نيسان
مادة التسليم للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – تقديم خطة العمل للوكالة الأمريكية للموافقة عليها	• خطة العمل/البرنامج	رئيس الفريق برنامج دعم المتابعة والدراسة (MESP)	9 نيسان
مراجعة مكتبية للوثائق المتوفرة	• مراجعة مكتبية وتحليل الفجوات	رئيس الفريق المقيّمون	16–23 نيسان
تطوير أدوات الدراسة لمنظمات المجتمع المدني والجمهور وخبراء المجتمع المدني والحكومة	• مسودة الأدوات	رئيس الفريق المقيّمون	19–30 نيسان
تطوير التقرير حول تصميم الدراسة (بما فيه التوجه المنهجي والأدوات التي ستستخدم)	• مسودة التقرير حول تصميم الدراسة لـ MSI/MESP	رئيس الفريق المقيّمون	30 نيسان – 5 أيار
مادة التسليم للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – تقديم التقرير حول تصميم الدراسة للوكالة الأمريكية للموافقة عليه	• تقديم وثيقة التصميم مع مسودة الأدوات	رئيس الفريق برنامج دعم المتابعة والدراسة (MESP)	20 أيار
الأمور اللوجستية (تنظيم الاجتماعات/المقابلات/التوظيف/الترجمة)	• الخطة اللوجستية	فريق الدراسة	27 نيسان – 10 أيار
إجراء الفحص التجريبي لجمع البيانات	• إنهاء الفحص التجريبي • الأدوات النهائية	رئيس الفريق المقيّمون	23–26 أيار
الدراسة – التنفيذ			
إجراء العمل الميداني	• ملاحظات المقابلات المعمقة • ملاحظات/محضر اجتماع مجموعات التركيز	رئيس الفريق المقيّمون مدير ضمان الجودة	18 – 27 أيار حزيران
تحليل البيانات	• مسودة الخطوط العريضة للنتائج والاستنتاجات الرئيسية	رئيس الفريق المقيّمون	21–30 حزيران
مادة التسليم للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – تقديم ملخص الاستنتاجات والنتائج للوكالة الأمريكية	• عرض باوربوينت	رئيس الفريق	١١ آب
الدراسة – التقرير			

الوصف	مادة التسليم	الطرف المسؤول	الإطار الزمني (أولي)
صياغة تقرير الدراسة	• مسودة تقرير الدراسة	رئيس الفريق المقيّمون	5 آب
مادة التسليم للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – تقديم مسودة تقرير الدراسة	• مسودة تقرير الدراسة	برنامج دعم المتابعة والدراسة (MESP)	11 آب
مراجعة مسودة تقرير الدراسة من قبل الوكالة الأمريكية		الوكالة الأمريكية (USAID)	حسب الوكالة الأمريكية (USAID)
تقرير الدراسة النهائي الذي *يحتوي على ملاحظات الوكالة الأمريكية*	• تقرير الدراسة النهائي	رئيس الفريق	7 أيام بعد الاستلام
مادة التسليم للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – تقرير الدراسة النهائي	• تقرير الدراسة النهائي	برنامج دعم المتابعة والدراسة (MESP)	10 أيام بعد الاستلام

المُلحق السابع: أدلة المناقشة

دليل مقابلات رؤساء البلديات وأعضاء المجلس البلدي
(مناقشات مجموعات التركيز لأعضاء المجلس البلدي والمقابلات الفردية لرؤساء البلديات)

المقدمة

شكرا جزيلا على مقابلتنا اليوم وعلى رغبتكم في الإجابة عن أسئلتنا. قبل أن نبدأ، أود تقديم شرح موجز لمحاور هذا الاجتماع ولما نرغب بمناقشته معكم ولماذا. فكما تعلمون أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تدعم عددا كبيرا من مشاريع وأنشطة منظمات المجتمع المدني في الأردن . كما أنها تُقدم لمنظمات المجتمع المدني المساعدة التقنية التي بدورها تساعدهم على أن يكونوا اكثر فاعلية في تخطيط وتصميم وتنفيذ ومراقبة أنشطتهم.

وقد طلبت منا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إجراء دراسة لحالة المجتمع المدني في الأردن، كجزء من خطتها للأعوام القليلة المقبلة. حيث أن الغرض من هذه الدراسة هو ضمان أن المساعدة المقدمة لمنظمات المجتمع المدني فعّالة ما قد يزيد حجم الفوائد التي تعود على الشعب الأردني ككل، وكذلك ضمان استفادتها من الفرص المتاحة لإقامة شراكات مفيدة بين كيانات الحكومة الأردنية، بما في ذلك المجالس البلدية ومنظمات المجتمع المدني.

لذلك، اننا نسعى لدراسة نقاط قوة وضعف المجتمع المدني الأردني وكذلك انجازاته وأوجه قصوره، وكيف يمكن زيادة مساهمات المجتمع المدني في الأهداف التنموية للمملكة. كما نسعى لإيجاد تصوّر أفضل لصورة المجتمع المدني في الأردن- بما في ذلك تصورات العامة والمسؤولين الحكوميين مثلكم. بحيث تنعكس هذه التصورات بدقة في دراستنا، فيمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار عند قيام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتخطيط لمشاريع مساعدتها لمنظمات المجتمع المدني الأردني.

كما ينبغي أن نؤكد على سرية الاحتفاظ بإجاباتكم. كما لن يُنسب أي تعليق خاص الى أي شخص معين أو الى أي مجموعة من المستجيبين ضمن التقرير الذي سيتم استخلاصه من هذه الدراسة. ان ما نسعى اليه هو الحصول على مجموعة متنوعة من الآراء والتصورات حول المجتمع المدني الأردني. وسنقوم بعد ذلك بمراجعة وتلخيص كل ما سمعناه في تقرير موجز نُقدمه للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. حيث ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية باستخدام هذا التقرير لإعلام وتوجيه مختلف مشاريع المجتمع المدني والأنشطة التي تدعمها.

ومرة أخرى، اننا ممتنون جدا لتعاونكم معنا لإتمام هذه الدراسة. واذا كنتم مرتاحين مع هذا الأسلوب، فسأقوم بتوجيه ١١ سؤالا، وقد يترتب على عدد قليل منها أسئلة متابعة. ولكن قبل أن نبدأ، هل لديكم أي أسئلة ترغبون في توجيهها لنا؟ وهل أنتم بحاجة لتوضيح أي جانب من جوانب هذه الدراسة؟

الأسئلة

السؤال الأول. ما الذي يتبادر الى ذهنك عند سماع مصطلح "المجتمع المدني"، وماذا يعني لك كرئيس بلدية/ كعضو في المجلس البلدي؟

السؤال الثاني. ما هي الانطباعات الأولى التي تتشكل لديك عند سماع مصطلح "المجتمع المدني"؟ هل لديك انطباع ايجابي أم سلبي تجاه المجتمع المدني؟ ولماذا؟

السؤال الثالث. أي من منظمات المجتمع المدني تلفت انتباهك عندما تفكر في مدينتك؟ ولماذا؟ وكيف وصل بك الأمر الى معرفة هذه المنظمات؟

السؤال الرابع. هل يمكنك تقديم أمثلة على مشاركة مجلسك البلدي مع منظمات المجتمع المدني؟ هل كانت هذه الجهود ناجحة أم غير ناجحة الى حد ما؟ ولماذا؟

السؤال الخامس. خلال السنوات الثلاث الماضية، هل ازدادت مشاركة المجلس البلدي مع منظمات المجتمع المدني، أم قلّ أم بقيت على حالها؟

[أسئلة المتابعة: ما هو مبرر انخفاض أو عدم مشاركة المجلس البلدي مع منظمات المجتمع المدني؟ (أو لماذا ازدادت المشاركة؟) هل تحسّنت نوعية المشاركة أم انخفضت؟ كيف؟ لماذا؟ هل يمكنك تقديم أمثلة محددة]

السؤال السادس. في أي من مجالات الحياة العامة الرئيسة قام المجتمع المدني بإحداث مساهمات فاعلة في مدينتك؟ هي يمكنك تقديم أمثلة محددة حول تلك المساهمات؟

السؤال السابع. بالإضافة الى ما تمت مناقشته سابقا، ما هي الأدوار التي ترغب بأن يقوم بها المجتمع المدني في مجتمعك؟

[سؤال متابعة: كيف يمكن للمجتمع المدني أن يدعمك بشكل أفضل كرئيس مجلس بلدي/ كعضو في المجالس البلدية المحلية، وكيف له أن يدعم مجتمعك بشكل أفضل؟]

السؤال الثامن. برأيك، ما هي نقاط قوة ونقاط ضعف منظمات المجتمع المدني في مدينتك؟ هل بإمكانك تقديم شروحات محددة لنقاط القوة والضعف هذه؟

السؤال التاسع. يرى الكثير من المحللين أن تأثير المجتمع المدني ضئيل بحد ذاته سيما فيما يتعلق بسياسات الحكومة وقراراتها. هل تعتقد – من وجهة نظرك كرئيس مجلس بلدي / كعضو في المجالس البلدية - بأن هذا التقييم دقيق؟ لماذا/ لماذا لا، وهل يمكنك تقديم بعض الشروحات المتعلقة بهذا الشأن؟

السؤال العاشر. هل تتوقع بأن يكون هناك تأثير ملموس للامركزية وقانون المجالس البلدية الجديد على منظمات المجتمع المحلي ودورها في التنمية المحلية وصنع القرار على المستوى المحلي؟

[أسئلة المتابعة (اذا لزم الأمر): السؤال عن التأثيرات المتوقعة المعينة، أو لماذا يحتمل أن لا تكون التأثيرات جوهرية]

السؤال الحادي عشر. هل أنت الآن أكثر أم أقل تفاؤلا مما كنت عليه قبل أربع أو خمس سنوات حول مستقبل المجتمع المدني في مدينتك ؟ ولماذا؟

دليل مقابلة نشطاء المجتمع المدني
(مقابلات مناقشات مجموعات التركيز والمستجيبين)

المقدمة

شكرا جزيلا لكم على مقابلتنا اليوم وعلى رغبتكم في الإجابة عن أسئلتنا. قبل أن نبدأ، اسمحوا لي بتقديم شرح موجز لمحاور هذا الاجتماع ولما نود مناقشته معكم ولماذا. حيث طلبت منا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) إجراء دراسة لحالة المجتمع المدني في الأردن باعتباره جزء من مخططاتها للسنوات القليلة المقبلة.

- نحن نحاول تحديد مسار القطاع، لكننا أيضا نسعى لتحديد كل من نقاط قوة وضعف المجتمع المدني الأردني ككل وطبيعته ومدى مساهمته في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة. ونود تحديد ما يقف في طريق جعل تلك المساهمات أكثر أهمية وكيف يمكن التغلب على تلك العقبات.
- كما نتنطع الى انخراط المجتمع المدني مع كيانات الحكومة الأردنية وكذلك الى وجود مشاركة بين المانحين ومنظمات المجتمع المدني.
- وأخيرا، نحن نسعى الى الحصول على تصوّر أفضل لصورة القطاع في الأردن- من قبل عامة الشعب، والمسؤولين الحكوميين، والجهات المانحة، والعاملين في وسائل الإعلام الذين يقومون بتغطية المجتمع المدني، ومن قبل نشطاء المجتمع المدني كذلك. حيث نريد أن تنعكس هذه التصورات بدقة في دراستنا، بحيث يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار عندما تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتصميم مشاريع مساعداتها للمجتمع المدني الأردني.

  عموما، إن الغرض من هذه الدراسة هو ضمان أن تكون مساعدة وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة المقدمة لمنظمات المجتمع المدني أكثر فاعلية، وتحقيق الفائدة القصوى لمنظمات المجتمع المدني الأردنية والشعب الأردني ككل.

كما ينبغي أن نؤكد على سرية الاحتفاظ بإجاباتكم. كما لن يتم نسب أي تعليق خاص الى أي شخص معين أو الى أي مجموعة من المستجيبين ضمن التقرير الذي سيتم استخلاصه من هذه الدراسة. حيث سأقوم بتوجيه 19 سؤالا، وقد يترتب على عدد قليل منها أسئلة متابعة. ولكن قبل أن نبدأ، هل لديكم أي أسئلة ترغبون في توجيهها لنا؟

الأسئلة

السؤال الأول. برأيك، ما هو الدور الذي ينبغي أن يلعبه المجتمع المدني في الأردن، وما مدى قرب المجتمع المدني الأردني من القيام بذلك الدور؟

السؤال الثاني. ما هي نقاط القوة ونقاط الضعف الرئيسية التي تظهر لدى المجتمع المدني الأردني اليوم، وما هي أبرز انجازاته واخفاقاته حتى الآن؟

[سؤال المتابعة: هل تختلف نقاط القوة والضعف تبعا لمنظمات المجتمع المحلي أو للمنظمات غير حكومية أم بين المحافظات والقطاعات؟

السؤال الثالث. ما هي الثغرات في المهارات الأساسية التي تظهر لدى منظمتك؟ وما الذي يقف في وجه تطور منظمتك وتحقيق أهدافها الاستراتيجية؟

السؤال الرابع. برأيك، ما هي العقبات الرئيسية الثلاث التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الأردن حاليا؟ هل يمكنك تقديم أمثلة محددة لكيفية استمرار هذه العقبات، بناءا على تجربتك الخاصة؟

السؤال الخامس. هل يوجد هناك تحديات تواجه التنمية التنظيمية وتنفيذ الأنشطة والتي تؤثر بشكل غير متناسب على المنظمات التي تقودها النساء؟

[سؤال متابعة (في حال كانت الإجابة على السؤال أعلاه "نعم"): ما هي التحديات وما هي مسبباتها؟]

السؤال السادس. عندما يتعلق الأمر بتمكين نشاط المجتمع المدني، هل تعتقد بأن الحكومة الأردنية تقوم بدور مفيد أم غير مفيد ؟ لماذا؟ هل يمكنك تقديم أمثلة؟

[سؤال متابعة: هل تعتقد بأن الحكومة تشعر بالمسؤولية تجاه المجتمع المدني؟ لماذا؟ لماذا لا؟]

[سؤال متابعة: هل تتوقع بأن تساعد اللامركزية على تعزيز مساءلة الحكومة لمنظمات المجتمع المدني وللدور الذي يلعبه المجتمع المدني في التنمية المحلية وصنع القرار على المستوى المحلي؟ لماذا/لماذا لا؟ كيف؟]

السؤال السابع. هل يوجد هناك فروقات في العلاقة بين الحكومة الأردنية والمجتمع المدني اعتمادا على ما اذا تم النظر اليها على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي هذه الفروقات، وما الذي يسهم بإحداثها-برأيك؟

السؤال الثامن. ما هي أفضل الأمثلة التي تراها حول نجاح مشاركة المجتمع المدني مع الحكومة الأردنية؟ برأيك، ما الذي ساهم في إنجاح هذا المثال (أو هذه الأمثلة)؟

[سؤال متابعة: كيف يمكن ربط كسب تأييد منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني بأنشطة المجتمع المدني على مستوى المحافظات المختلفة على نحو أكثر فاعلية؟]

السؤال التاسع. ما هي أفضل الأمثلة على التحالفات والائتلافات بين منظمات المجتمع المدني؟ وما الذي ساهم بإنجاحها؟

[سؤال المتابعة: هل هناك توجه متزايد أم متناقص حول التشبيك بين منظمات المجتمع المدني بشأن قضايا السياسات؟ ما الذي يعرقل التنسيق بين هذه المنظمات؟]

السؤال العاشر. كيف تصف تأثير منظمات المجتمع المدني على السياسات العامة في الأردن؟ هل هو كبير، أم محدود، أم محدود جدا؟ ما هو أساس اجابتك؟

السؤال الحادي عشر. بناءا على اجابتك على السؤال السابق، برأيك، ما هي أبرز القيود (اثنين منها) التي تؤثر على قدرة منظمات المجتمع المدني لأن يكون لها تأثير أكبر في السياسات العامة والحياة العامة في الأردن؟

[سؤال المتابعة: هل يمكنك تقديم أمثلة محددة حول أثر هذه القيود في الحد من تأثير المجتمع المدني في السياسات العامة والحياة العامة؟]

السؤال الثاني عشر. كيف ترى تصوّرات عامة الشعب للمجتمع المدني في الأردن، ولماذا ينظر اليه بهذه الطريقة؟

[سؤال المتابعة: هل تعتقد أن هذه التصورات صحيحة ومبررة ومنصفة أم غير منصفة؟ لماذا؟ برأيك، ما هي العوامل أو أي من المؤسسات التي تلعب دورا حاسما في تشكيل تصورات عامة الشعب تجاه المجتمع المدني؟]

السؤال الثالث عشر. ما هي التحديات التي تواجه الحصول على تمويل محلي؟ وكيف يمكن تشجيع القطاع الخاص لدعم أجندات وأنشطة المجتمع المدني؟

السؤال الرابع عشر. كيف تصف تغطية وسائل الإعلام الأردنية للمجتمع المدني (مطلعة/غير مطلعة؛ موضوعية/ منحازة؛ دقيقة/ مضللة؛ منصفة/ غير منصفة) هل يمكنك تقديم أمثلة محددة لدعم اجابتك؟

السؤال الخامس عشر. برأيك، هل أسفرت برامج المانحين عن ثغرات هامة في مساعدة منظمات المجتمع المدني، أم على العكس من ذلك، قد أولى المانحون اهتماما كبيرا لبعض القطاعات أو لبعض أنواع الأنشطة؟ اذا كان الأمر كذلك، فأي منها؟ هل يمكنك تقديم أمثلة محددة؟

السؤال السادس عشر. برأيك، ما هو التأثير أو ما هي النتيجة الأكثر ايجابية حول مشاركة المانحين مع المجتمع المدني الأردني حتى الآن؟ وما هي أكثر النتائج سلبية؟

السؤال السابع عشر. اذا طُلب منك اقتراح تغيير واحد حول دعم المانحين للمجتمع المدني الأردني، فماذا سيكون؟

السؤال الثامن عشر. هل أنت الآن أكثر أم أقل تفاؤلا مما كنت عليه قبل أربع أو خمس سنوات حول مستقبل المجتمع المدني في الأردن ؟ ولماذا؟

السؤال التاسع عشر. كيف ترى تأثير الأحداث الجارية في المنطقة على دور المجتمع المدني في الأردن؟

دليل مقابلة خبراء المجتمع المدني

(مقابلات مناقشات مجموعات التركيز والمستجيبين)

المقدمة

شكرا جزيلا لكم على مقابلتنا اليوم وعلى رغبتكم بالإجابة على أسئلتنا. قبل أن نبدأ، اسمحوا لي بتقديم شرح موجز لمحاور هذا الاجتماع ولما نود مناقشته معكم ولماذا. حيث طلبت منا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إجراء دراسة لحالة المجتمع المدني في الأردن باعتباره جزء من مخططاتها للسنوات القليلة المقبلة.

- نحن نحاول تحديد مسار القطاع، لكننا أيضا نسعى لتحديد كل من نقاط قوة وضعف المجتمع المدني الأردني ككل وطبيعته ومدى مساهمته في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة. ونود تحديد ما يقف في طريق جعل تلك المساهمات أكثر أهمية وكيف يمكن التغلب على تلك العقبات.
- كما نتنطع الى انخراط المجتمع المدني مع مؤسسات الحكومة الأردنية وكذلك الى وجود مشاركة بين المانحين ومنظمات المجتمع المدني.
- وأخيرا، نحن نسعى الى الحصول على تصوّر أفضل لصورة القطاع في الأردن- من قبل عامة الشعب، والمسؤولين الحكوميين، والجهات المانحة، والعاملين في وسائل الإعلام الذين يقومون بتغطية المجتمع المدني، ومن قبل نشطاء المجتمع المدني كذلك.

كما ينبغي أن نؤكد على سرية الاحتفاظ بإجاباتكم. كما لن يتم نسب أي تعليق خاص الى أي شخص معين أو الى أي مجموعة من المستجيبين ضمن التقرير الذي سيتم استخلاصه من هذه الدراسة. وللمرة الثانية، اننا ممتنون جدا لتعاونكم معنا لإتمام هذه الدراسة. كماسأقوم بتوجيه 15 سؤالا، واذا كنتم مرتاحين مع هذا الأسلوب ، وقد يترتب على عدد قليل منها أسئلة متابعة. ولكن قبل أن نبدأ، هل لديكم أي أسئلة ترغبون في توجيهها لنا؟

[مجري المقابلة/ المشرف: قد يكون ممكنا بل من المستحسن المرور بشكل سريع على مجموعة الأسئلة الأولى، والتي تشمل تنوعا من "المداخل الرئيسية" لإدراك تصوّرات المستجيبين تجاه المجتمع المدني، ونقاط قوته وقيوده. قد ترتبط الأسئلة ببعضها ارتباطا وثيقا، ولكن هذا لا يعني أن تكون متكررة، وبالتالي فإنها توفر وسائل لمعرفة الفروق الدقيقة بين آراء المستجيبين]

الأسئلة

السؤال الأول. برأيك، ما هو الدور الذي ينبغي أن يلعبه المجتمع المدني في الأردن، وما مدى قرب المجتمع المدني الأردني من القيام بذلك الدور؟

السؤال الثاني. ما هي نقاط القوة ونقاط الضعف الرئيسية التي تظهر لدى المجتمع المدني الأردني اليوم، وما هي انجازاته واخفاقاته حتى الآن؟

[سؤال المتابعة: هل تختلف نقاط القوة والضعف تبعا لمنظمات المجتمع المحلي أو المنظمات غير الحكومية أم بين المحافظات والقطاعات؟

[سؤال المتابعة: ما هي الثغرات في المهارات الأساسية التي يحتاج القطاع الى ملئها؟]

السؤال الثالث. (في حال لم يتم التوصل الى اجابته من خلال الردود على الأسئلة السابقة) كيف تُلخص الأداء الكلي للمجتمع المدني في الأردن- قوي، ضعيف، ضعيف جدا، كافي، إشكالي، أو من خلال صفات أخرى- وما سبب تقييمك له على هذا النحو.

السؤال الرابع. هل يوجد هناك تحديات تواجه التنمية التنظيمية وتنفيذ الأنشطة والتي تؤثر بشكل غير متناسب على المنظمات التي تقودها النساء؟

[سؤال متابعة (في حال كانت الإجابة على السؤال أعلاه "نعم"): ما هي التحديات وما هي مسبباتها؟]

السؤال الخامس. بناءا على الأسئلة السابقة، أود أن تتناول خمس مجموعات من الأهداف الوطنية الأردنية، وسأكون ممتنا أذا أخبرتني عن كيفية اجراءك لتقييم المجتمع المدني في المنطقة، والسبب وراء تقييمه على هذا النحو. تتضمن مجموعات الأهداف ما يلي:

أ) معالجة المشاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة

ب) تحسين وصول السكان الى الخدمات الأساسية

ج) الإصلاح السياسي

د) التصدي للأفكار المتطرفة والعنف وتعزيز التسامح والتكافل الاجتماعي

ه) مساعدة الأردن على مواجهة الآثار الانسانية والاجتماعية الاقتصادية الناجمة عن أزمة اللاجئين السوريين

[ملاحظة: سيتطلب هذا إعادة صياغة جميع الأهداف والإجابة عن السؤال- لذلك، "أولا، إن معالجة المشاكل الاجتماعية..."]

السؤال السادس. . كيف تصف تغطية وسائل الإعلام الأردنية للمجتمع المدني (مطلعة/غير مطلعة؛ موضوعية/ منحازة؛ دقيقة/ مضللة؛ منصفة/ غير منصفة)هل يمكنك تقديم أمثلة محددة ؟

السؤال السابع. ما هي وجهة نظرك حول مساعدة المانحين لقطاع المجتمع المدني في الأردن؟

[تُطرح أسئلة المتابعة التالية في حال عدم تغطية اجاباتها ضمن تعليقات المستجيبين:

أ) ما هو نوع ومدى تأثير تمويل الجهات المانحة؟

ب) هل أسفرت برامج المانحين عن إحداث ثغرات هامة في مساعدة منظمات المجتمع المدني، أم على العكس من ذلك، قد أولى المانحون اهتماما كثيرا لبعض القطاعات أو بعض أنواع الأنشطة؟ إذا كان الأمر كذلك فأي منها؟

ج) هل كان لتمويل المانحين عواقب سلبية على المجتمع المدني؟ أي منها؟ هل بإمكانك تقديم أمثلة محددة؟

السؤال الثامن. كيف تصف العلاقة بين المجتمع المدني الأردني والحكومة الأردنية، وما الذي يفسر طبيعة تلك العلاقة؟

[سؤال المتابعة: هل ترى بأن الحكومة الاردنية تقوم بدور مفيد أم غير مفيد عندما يتعلق الأمر بتمكين نشاط المجتمع المدني؟ ولماذا؟ هل بإمكانك إعطاء أمثلة؟]

السؤال التاسع. ما هي أفضل الأمثلة التي تراها حول نجاح مشاركة المجتمع المدني مع الحكومة الأردنية؟ برأيك، ما الذي ساهم في إنجاح هذا المثال (أو هذه الأمثلة)؟

السؤال العاشر. برأيك، ما هي أبرز القيود (اثنين منها) التي تؤثر على قدرة منظمات المجتمع المدني لأن يكون لها تأثير أكبر في السياسات العامة والحياة العامة ؟

السؤال الحادي عشر. أشارت الحكومة الأردنية مررا أنها ترغب بالانخراط مع المجتمع المدني في قضايا التنمية و توسيع نطاق صنع القرار على المستويات المحلية والوطنية على حد سواء. بناءا على تجربتك وملاحظاتك، ما مدى التزام الحكومة الأردنية بهذه الأهداف؟

أ) ملتزمة جدا

ب) ملتزمة الى حد ما

ج) غير ملتزمة كثيرا

د) غير ملتزمة على الإطلاق

[سؤال المتابعة: هل بإمكانك تفسير تقييمك لالتزام الحكومة الأردنية على هذا النحو؟]

[سؤال المتابعة: كيف يمكن أن يكون كسب تأييد المجتمع المدني فعّالا مع الوضع الحالي لالتزام الحكومة الأردنية بالانخراط مع المجتمع المدني، والى أي مرحلة من مراحل صنع السياسات العامة يمكن للمنظمات غير الحكومية التأثير بشكل أكبر؟]

السؤال الثاني عشر. يقع واحد من قوانين تشريعات المجتمعات الجديدة ضمن عهدة ديوان التشريع والرأي. هل تتوقع أن يكون القانون الجديد أكثر تقييدا، اذا كان الأمر كذلك، فمن أي منظور؟

[سؤال متابعة: ما هي الآثار المحددة التي تتوقع أن يتركها هذا القانون على المجتمع المدني؟]

[سؤال متابعة:ما هي الأمور (إن وجدت) التي يمكن للمجتمع المدني القيام بها لتحسين علاقته مع الحكومة، أو للمساعدة على إيجاد إطار تنظيمي أكثر مؤاتاه لنشاط المجتمع المدني؟]

السؤال الثالث عشر. هل تعتقد أن اللامركزية وقانون البلديات الجديد سيعمل على تعزيز الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المحلي في صنع قرارات التنمية المحلية؟ لماذا/ لماذا لا؟

[سؤال متابعة: ما الأمر الذي يمكن أن يعزز هذا الدور؟]

السؤال الرابع عشر. كيف ترى تأثير الأحداث الجارية في المنطقة على دور المجتمع المدني في الأردن؟

السؤال الخامس عشر. . هل أنت الآن أكثر أم أقل تفاؤلا مما كنت عليه قبل أربع أو خمس سنوات حول مستقبل المجتمع المدني في الأردن، ؟ ولماذا؟

دليل مقابلات المانحين

المقدمة

شكرا جزيلا لكم على مقابلتنا اليوم وعلى رغبتكم بالإجابة على أسئلتنا. قبل أن نبدأ، اسمحوا لي بتقديم شرح موجز لمحاور هذا الاجتماع ولما نود مناقشته معكم ولماذا. حيث طلبت منا وكالة التنمية الدولية إجراء دراسة لحالة المجتمع المدني في الأردن باعتباره جزء من مخططاتها للسنوات القليلة المقبلة.

- نحن نحاول تحديد مسار القطاع، لكننا أيضا نسعى لتحديد كل من نقاط قوة وضعف المجتمع المدني الأردني ككل وطبيعته ومدى مساهمته في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة. ونود تحديد ما يقف في طريق جعل تلك المساهمات أكثر أهمية وكيف يمكن التغلب على تلك العقبات.
- كما نتطلع الى انخراط المجتمع المدني مع كيانات الحكومة الأردنية وكذلك الى وجود مشاركة بين المانحين ومنظمات المجتمع المدني.
- وأخيرا، نحن نسعى الى الحصول على تصوّر أفضل لصورة القطاع في الأردن- من قبل عامة الشعب، والمسؤولين الحكوميين، والجهات المانحة، والعاملين في وسائل الإعلام الذين يقومون بتغطية المجتمع المدني، ومن قبل نشطاء المجتمع المدني كذلك.

كما ينبغي أن نؤكد على سرية الاحتفاظ بإجاباتكم. كما لن يتم نسب أي تعليق خاص الى أي شخص معين أو الى أي مجموعة من المستجيبين ضمن التقرير الذي سيتم استخلاصه من هذه الدراسة. وللمرة الثانية، اننا ممتنون جدا لتعاونكم معنا لإتمام هذه الدراسة. واذا كنتم مرتاحين مع هذا الأسلوب ، سأقوم بتوجيه 14 سؤالا،وقد يترتب على عدد قليل منها أسئلة متابعة. ولكن قبل أن نبدأ، هل لديكم أي أسئلة ترغبون في توجيهها لنا؟

الأسئلة

السؤال الأول. عموما، ما هي نقاط القوة ونقاط الضعف الرئيسية التي تراها لدى المجتمع المدني الأردني اليوم؟ وما هي انجازاته البارزة وأيضا المجالات الرئيسة التي اخفق فيها؟

[سؤال متابعة، اذا لزم الأمر، لتشديد تركيز المستجيب: "نقاط القوة الرئيسة؟" "نقاط الضعف الرئيسة؟" الإنجازات الأولية حتى الآن؟" "المجالات الرئيسية التي أخفق فيها المجتمع المدني؟"]

[سؤال متابعة: هل تختلف نقاط القوة والضعف هذه وفقا لمنظمات المجتمع المحلي أو المنظمات غير الحكومية أو بين المحافظات والقطاعات؟]

السؤال الثاني. كيف تُلخص الأداء الكلي للمجتمع المدني في الأردن- قوي، ضعيف، كافي، إشكالي، أو من خلال صفات أخرى- وما سبب تقييمك له على هذا النحو؟

السؤال الثالث. هل يوجد هناك تحديات تواجه التنمية التنظيمية وتنفيذ الأنشطة والتي تؤثر بشكل غير متناسب على المنظمات التي تقودها النساء؟

[سؤال متابعة (في حال كانت الإجابة على السؤال أعلاه "نعم"): ما هي التحديات وما هي مسبباتها؟]

السؤال الرابع. بناءا على الأسئلة السابقة، أود أن تدرس خمس مجموعات من الأهداف الوطنية الأردنية، وسأكون ممتنا أذا أخبرتني عن كيفية اجراءك لتقييم المجتمع المدني في المنطقة، والسبب وراء تقييمه على هذا النحو. تتضمن مجموعات الأهداف ما يلي:

أ) معالجة المشاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة

ب) تحسين وصول السكان الى الخدمات الأساسية

ج) الإصلاح السياسي

د) التصدي للأفكار المتطرفة والعنف وتعزيز التسامح والتكافل الاجتماعي

ه) مساعدة الأردن على مواجهة الآثار الانسانية والاجتماعية الاقتصادية الناجمة عن أزمة اللاجئين السوريين

[ملاحظة: سيتطلب هذا إعادة صياغة جميع الأهداف والإجابة عن السؤال- لذلك، "أولا، إن معالجة المشاكل الاجتماعية ..."]

السؤال الخامس. بناء على تجربتك، كيف تصف وتقيّم انخراط المانحين مع المجتمع المدني الأردني خلال العقد الماضي؟ على سبيل المثال، يهمنا معرفة وجهة نظرك حول طبيعة ونوعية ذلك الانخراط، وبعض سماته المميزة، ومزايا وعيوب منهجيات المانحين، ونتائج برامج المانحين كذلك؟ (سيكون من المفيد جدا لو كان بوسعك تقديم أمثلة محددة لتوضيح اجابتك)

السؤال السادس. (في حال لم يتم الحصول على الاجابة من خلال الردود على الأسئلة السابقة). هل أسفرت برامج المانحين عن تكرارات ومشاكل كبيرة في قضايا القدرات؟ أم على العكس من ذلك؛ قد تركت ثغرات هامة في مجال مساعدة منظمات المجتمع المدني؟ اذا كان الأمر كذلك، فما هي؟ (سيكون من المفيد جدا لو كان بوسعك تقديم أمثلة محددة لتوضيح اجابتك)

السؤال السابع. ما هي النتيجة الأكثر ايجابية حول مشاركة المانحين مع المجتمع المدني الأردني حتى الآن؟ وما هي أكثر النتائج سلبية؟

السؤال الثامن. برأيك، وفقا لأهداف برامج المجتمع المدني، اذكر اثنين من الدروس الرئيسة التي يمكن استخلاصها من مختلف مشاريع المجتمع المدني وأنشطته، والمنظمات التي عمل المانحون على دعمها الى الآن؟

السؤال التاسع. كيف ترد على الادعاء بأن هناك افتقارٌ للتنسيق وتقسيم العمل بين المانحين وبأن البرمجة المشتركة مفقودة لدى المانحين؟

[سؤال متابعة: ما هي آليات التنسيق الموجودة حاليا؟]

السؤال العاشر. كيف ترد على ادعاء المجتمع المدني بأن أولويات المانحين لا تعكس الاحتياجات المحلية؟

السؤال الحادي عشر. برأيك، ما هي أبرز القيود (اثنين منها) التي تؤثر على قدرة منظمات المجتمع المدني لأن يكون لها تأثير أكبر في السياسات العامة والحياة العامة ؟

السؤال الثاني عشر. ما هي الآثار التي تتوقع أن تُحدثها اللامركزية وقانون البلديات الجديد على التنمية المحلية وصنع القرار على المستوى المحلي؟

السؤال الثالث عشر. بناء على تجربتك وعلى ما سمعته، وفي ظل التطورات الإقليمية، ما هي التغييرات التي تتوقع أن تطرأ على مكونات المجتمع المدني في مستندات المانحين في الأردن خلال العامين أو الخمس أعوام القادمة؟ ما مدى انخراط المانحين مع المجتمع المدني، وما هي المجالات، أو القطاعات الفرعية أو أنواع المشاريع التي من المرجح أن تكون لها الأولوية في ذلك؟

السؤال الرابع عشر. هل أنت أكثر أم أقل تفاؤلا مما كنت عليه قبل أربع أو خمس سنوات حول مستقبل المجتمع المدني في الأردن، ولماذا؟

دليل مقابلات الشركاء المنفذين

المقدمة

شكرا جزيلا لكم على مقابلتنا اليوم وعلى رغبتكم بالإجابة على أسئلتنا. قبل أن نبدأ، اسمحوا لي بتقديم شرح موجز لمحاور هذا الاجتماع ولما نود مناقشته معكم ولماذا. حيث طلبت منا وكالة التنمية الدولية الأمريكية إجراء دراسة لحالة المجتمع المدني في الأردن باعتباره جزء من مخططاتها للسنوات القليلة المقبلة.

- نحن نحاول تحديد مسار القطاع، لكننا أيضا نسعى لتحديد كل من نقاط قوة وضعف المجتمع المدني الأردني ككل وطبيعته ومدى مساهمته في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة. ونود تحديد ما يقف في طريق جعل تلك المساهمات أكثر أهمية وكيف يمكن التغلب على تلك العقبات.
- كما نتنطع الى انخراط المجتمع المدني مع كيانات الحكومة الأردنية وكذلك الى وجود مشاركة بين المانحين ومنظمات المجتمع المدني.
- وأخيرا، نحن نسعى الى الحصول على تصوّر أفضل لصورة القطاع في الأردن- من قبل عامة الشعب، والمسؤولين الحكوميين، والجهات المانحة، والعاملين في وسائل الإعلام الذين يقومون بتغطية المجتمع المدني، ومن قبل نشطاء المجتمع المدني كذلك.

كما ينبغي أن نؤكد على سرية الاحتفاظ بإجاباتكم. كما لن يتم نسب أي تعليق خاص الى أي شخص معين أو الى أي مجموعة من المستجيبين ضمن التقرير الذي سيتم استخلاصه من هذه الدراسة. وللمرة الثانية، اننا ممتنون جدا لتعاونكم معنا لإتمام هذه الدراسة. كما سأقوم بتوجيه 13 سؤالا، اذا ناسبتكم المنهجية المتبعة، وقد يترتب على عدد قليل منها أسئلة متابعة. ولكن قبل أن نبدأ، هل لديكم أي أسئلة ترغبون في توجيهها لنا؟

الأسئلة

السؤال الأول. بشكل عام، ما هي نقاط القوة ونقاط الضعف الرئيسية التي تراها لدى المجتمع المدني الأردني اليوم؟ وما هي أبرز انجازاته وأيضا المجالات الرئيسة التي اخفق فيها؟

[سؤال متابعة، اذا لزم الأمر، لزيادة تركيز المستجيب: "نقاط القوة الرئيسة؟" "نقاط الضعف الرئيسة؟" الإنجازات الأولية حتى الآن؟" "المجالات الرئيسية التي أخفق فيها المجتمع المدني؟"]

[سؤال متابعة: هل تختلف نقاط القوة والضعف هذه تبعا لمنظمات المجتمع المحلي أو المنظمات غير الحكومية أو بين المحافظات والقطاعات؟]

السؤال الثاني. كيف تُقيّم الأداء الكلي للمجتمع المدني في الأردن- قوي، ضعيف، كافي، إشكالي، أو من خلال صفات أخرى- وما سبب تقييمك له على هذا النحو؟

السؤال الثالث. هل يوجد هناك تحديات تواجه التنمية التنظيمية وتنفيذ الأنشطة والتي تؤثر بشكل غير متناسب على المنظمات التي تقودها النساء؟

[سؤال متابعة (في حال كانت الإجابة على السؤال أعلاه "نعم"): ما هي التحديات وما هي مسبباتها؟]

السؤال الرابع. بناءا على الأسئلة السابقة، أود أن تقييم خمس مجموعات من الأهداف الوطنية الأردنية، وسأكون ممتنا أذا أخبرتني عن كيفية اجراءك لتقييم المجتمع المدني في المنطقة، والسبب وراء تقييمه على هذا النحو. تتضمن مجموعات الأهداف ما يلي:

أ) معالجة المشاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة

ب) تحسين وصول السكان الى الخدمات الأساسية

ج) الإصلاح السياسي

د) التصدي للأفكار المتطرفة والعنف وتعزيز التسامح والتكافل الاجتماعي

ه) مساعدة الأردن على مواجهة الآثار الانسانية والاجتماعية الاقتصادية الناجمة عن أزمة اللاجئين السوريين

[ملاحظة: سيتطلب هذا إعادة صياغة جميع الأهداف والإجابة عن السؤال- لذلك، "أولا، إن معالجة المشاكل الاجتماعية ..."]

السؤال الخامس. كيف تقيّمون مشاركتكم مع المجتمع المدني الأردني، وما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من تلك التجربة؟

(على سبيل المثال، يهمنا رأيكم فيما يتعلق بمزايا الطرق البديلة للانخراط مع المجتمع المدني، أي المنهجيات هي الأكثر نجاحا في هذا الشأن، ولماذا؟. سيكون من المفيد جدا لو كان بوسعك تقديم أمثلة محددة لتوضيح اجابتك)

السؤال السادس. (في حال لم يتم الحصول على الاجابة من خلال الردود على الأسئلة السابقة). هل أسفرت برامج المانحين عن حالات تكرار: كتكرار تقديم نفس المواضيع التدريبية العامة أو مشاكل كبيرة في قضايا القدرات؟ أم على العكس من ذلك؛ قد تركت ثغرات هامة في مجال مساعدة منظمات المجتمع المدني و المساعدات الفنية؟ اذا كان الأمر كذلك، فما هي؟ (سيكون من المفيد جدا لو كان بوسعك تقديم أمثلة محددة لتوضيح اجابتك)

السؤال السابع. ما هي النتيجة الأكثر ايجابية حول مشاركة المانحين مع المجتمع المدني الأردني حتى الآن؟ وما هي أكثر النتائج سلبية؟

السؤال الثامن. برأيك ومن منظور برامج المجتمع المدني، اذكر اثنين من الدروس الرئيسة التي يمكن استخلاصها من مختلف مشاريع المجتمع المدني وأنشطته، والمنظمات التي عمل المانحون على دعمها الى الآن؟

السؤال التاسع. كيف ترد على رأي المجتمع المدني بأن أجندات المانحين لا تعكس الاحتياجات المحلية؟

السؤال العاشر. برأيك، ما هي أبرز القيود (اثنين منها) التي تؤثر على قدرة منظمات المجتمع المدني لأن يكون لها تأثير أكبر في السياسات العامة والحياة العامة ؟

السؤال الحادي عشر. بناء على تجربتك وعلى ما سمعته، وفي ظل التطورات الإقليمية، ما هي التغييرات التي تتوقع أن تطرأ على مكونات المجتمع المدني في مستندات المانحين في الأردن خلال العامين أو الخمس أعوام القادمة؟ ما مدى انخراط المانحين مع المجتمع المدني، وما هي المجالات، أو القطاعات الفرعية أو أنواع المشاريع التي من المرجح أن تكون لها الأولوية في ذلك؟

السؤال الثاني عشر. ما هي الآثار التي تتوقع أن تُحدثها اللامركزية وقانون البلديات الجديد على التنمية المحلية وصنع القرار على المستوى المحلي؟

السؤال الثالث عشر. عموما، هل تعتقد أن المجتمع المدني الأردني يسير في الاتجاه الصحيح، أم في الاتجاه الخاطئ؟ ما سبب تفكيرك بهذه الطريقة؟

دليل مقابلات مناقشات مجموعات التركيز
لقياس تصورات العامة للمجتمع المدني

مقدمة المشرف

شكرا جزيلا على اعطائنا من وقتكم للإجابة عن أسئلتنا اليوم. قبل أن نبدأ، أود تقديم شرح موجز لسبب هذا الاجتماع. فكما تعلمون أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تدعم عدد كبير من مشاريع وأنشطة منظمات المجتمع المدني في الأردن . كما أنها تُقدم لمنظمات المجتمع المدني المساعدة التقنية التي بدورها تساعدهم على أن يكونوا اكثر فاعلية في تخطيط وتصميم وتنفيذ ومراقبة أنشطتهم.

وقد طلبت منا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إجراء دراسة لحالة المجتمع المدني في الأردن، كجزء من خطتها للأعوام القليلة المقبلة. حيث أن الغرض من هذه الدراسة هو ضمان أن المساعدة المقدمة لمنظمات المجتمع المدني فعّالة وزيادة حجم الفوائد التي تعود على الشعب الأردني ككل؟ لذلك، اننا نسعى لتقييم نقاط قوة وضعف المجتمع المدني الأردني وكذلك انجازاته وأوجه قصوره، وكيف يمكن زيادة مساهمات المجتمع المدني في الأهداف التنموية للمملكة.

إن الهدف الأساسي من لقاء اليوم هو ضمان انعكاس التصورات العامة لهذه القضايا في دراستنا، بحيث يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار عند قيام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتخطيط لمشاريع مساعدتها لمنظمات المجتمع المدني الأردني. كما نأمل أيضا أن نتمكن من نقل نتائج الدراسة الرئيسية الى منظمات المجتمع المدني الأردني بحيث تصبح واعية أكثر لمفاهيم العامة تجاههم وللمهام التي يقدمونها لهم.

كما ينبغي أن نؤكد على سرية الاحتفاظ بإجاباتكم. كما لن يتم نسب أي تعليق خاص الى أي شخص معين أو الى أي مجموعة من المستجيبين ضمن التقرير الذي سيتم استخلاصه من هذه الدراسة. ان ما نسعى اليه هو الحصول على مجموعة متنوعة من الآراء والتصورات حول المجتمع المدني الأردني. وسنقوم بعد ذلك بمراجعة وتلخيص كل ما سمعناه في تقرير موجز نُقدمه للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. حيث ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية باستخدام هذا التقرير لإعلام وتوجيه مختلف مشاريع المجتمع المدني والأنشطة التي تدعمها.

ومرة أخرى، اننا ممتنون جدا لتعاونكم معنا لإتمام هذه الدراسة. كماسأقوم بتوجيه **١١** سؤالا، وقد يترتب على عدد قليل منها أسئلة متابعة. ولكن قبل أن نبدأ، هل لديكم أي أسئلة ترغبون في توجيهها لنا؟ وهل أنتم بحاجة لتوضيح أي جانب من جوانب هذه الدراسة؟

الأسئلة

السؤال الأول. ما الذي يتبادر الى ذهنك عند سماع مصطلح "المجتمع المدني، ماذا يعني لك المجتمع المدني، ومما يتألف هذا المجتمع؟

أسئلة متابعة:

أ) برأيك، ما هو الدور الذي ينبغي أن يقوم به المجتمع المدني في الأردن؟

ب) هل يقوم حاليا بهذا الدور؟ لماذا/ لماذا لا؟

السؤال الثاني. ما هي الانطباعات الأولى التي تتشكل لديك عند سماع مصطلح "المجتمع المدني"؟ هل لديك انطباع ايجابي أم سلبي تجاه المجتمع المدني؟ ولماذا؟

السؤال الثالث. أي من منظمات المجتمع المدني تبرز في عقلك عند الحديث عن منظمات المجتمع المدني الأردنية؟ وكيف وصل بك الأمر الى معرفة هذه المنظمات؟

السؤال الرابع. سأقوم بذكر أربع أهداف تنموية للأردن، وسأقوم بالسؤال ما اذا كان المجتمع المدني يقوم بدور فاعل تجاه كل واحد من هذه الأهداف، اذا كان الأمر كذلك، كيف

الهدف الأول: التصدي لمشاكل الاجتماعية، كالفقر والبطالة، وتحسين وصول السكان للخدمات الأساسية.

السؤال: الى حد ترى المجتمع المدني يسهم بشكل مفيد في هذا المجال؟ هل يمكنك تقديم مثال أو مثالين حول هذا الموضوع؟

سؤال متابعة (يدققه المُيسر): ما هي العقبات التي تقف في طريق المجتمع المدني لزيادة مساهماته في الهدف الأول، وكيف يمكن التغلب على هذه العقبات؟

الهدف الثاني: المساهمة في عملية التحوّل الى النظام الديمقراطي في الأردن من خلال التصدي للعوائق التي تحول دون الإصلاح السياسي وكذلك من خلال تعزيز مشاركة المزيد من المواطنين في العملية السياسية وايجاد قدر أكبر من المساءلة الحكومية.

سؤال : الى أي مدى ترى أن المجتمع المدني يقوم بمساهمة فاعلة في هذا المجال؟ لماذا/لماذا لا يمكنك تقديم مثال واحد أو اثنين حول هذا الموضوع؟

أسئلة المتابعة (يدققها المُيسر):ما هي العقبات التي تقف في زيادة مساهمات المجتمع المدني في هذا المجال؟ وكيف يمكن التغلب على هذه العقبات؟

الهدف الثالث: المساعدة على مكافحة التطرف (الأفكار المتطرفة والأنشطة المتطرفة على حد سواء) وتعزيز التسامح والتكافل الاجتماعي.

سؤال: الى أي مدى ترى أن المجتمع المدني يقوم بمساهمة فاعلة في هذا المجال؟ لماذا/لماذا لا؟ يمكنك تقديم مثال واحد أو اثنين حول هذا الموضوع؟

أسئلة المتابعة (يدققها المُيسر) : ما هي العقبات التي تقف في زيادة مساهمات المجتمع المدني في هذا المجال؟ وكيف يمكن التغلب على هذه العقبات؟

الهدف الرابع: التعامل مع الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لأزمة اللاجئين السوريين.

سؤال: الى أي مدى ترى أن المجتمع المدني يقوم بمساهمة فاعلة في هذا المجال؟ لماذا/لماذا لا؟ هل يمكنك تقديم مثال واحد أو اثنين حول هذا الموضوع؟

أسئلة المتابعة (يوجهها المشرف) : ما هي العقبات التي تقف في زيادة مساهمات المجتمع المدني في هذا المجال؟ وكيف يمكن التغلب على هذه العقبات؟

السؤال الخامس. بشكل عام، هل تعتقد بأن لمنظمات المجتمع المدني تأثير ملموس على سياسات الحكومة الأردنية وعلى الحياة العامة في الأردن؟ لماذا/لماذا لا؟ هل يمكنك اعطاء مثال واحد محدد أو اثنين؟

السؤال السادس. برأيك، ما مدى سيطرة الحكومة على أنشطة المجتمع المدني؟ لماذا/ لماذا لا؟

[سؤال متابعة: هل تعتقد بأن مستوى رقابة الحكومة كافٍ ام غير كافٍ، أم مفرط؟ ومن أي جانب؟

السؤال السابع. ما هي انجازات المجتمع المدني الأردني الكبرى التي تراها حتى الآن؟ هل يمكنك اعطاء مثالا واحدا محددا أو اثنين؟

السؤال الثامن. برأيك، ما هي مزايا وعيوب منظمات المجتمع المدني الأردني اليوم؟ هل يمكنك اعطاء مثال واحد محدد أو اثنين؟

السؤال التاسع. ما هي التغييرات التي تريد أن تراها ضمن قطاع المجتمع المدني الأردني؟ وكيف على المجتمع المدني أن يقوم بهذا التغير، ولماذا؟

السؤال العاشر. هل سبق لك أن تطوّعت أو شاركت في أي نشاط للمجتمع المدني؟ لماذا/لماذا لا؟ هل تعتقد بأن تلك المشاركة قد تُحدث فرقا؟

السؤال الحادي عشر. هل أنت أكثر أم اقل تفاؤلا مما كنت عليه قبل أربع أو خمس سنوات حول مستقبل المجتمع المدني في الأردن، ولماذا؟

دليل مقابلات المسؤولين الحكوميين البارزين من الحكومة الأردنية
(في عمّان والمحافظات)

المقدمة

شكرا جزيلا لكم على مقابلتنا اليوم وعلى رغبتكم بالإجابة على أسئلتنا. نحن نعلم مدى انشغالكم، وعليه، لن نأخذ من وقتكم الكثير. قبل أن نبدأ، أود تقديم شرح موجز لمحاور هذا الاجتماع ولما نود مناقشته معكم اليوم. فكما تعلمون أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تدعم عددا كبيرا من مشاريع وأنشطة منظمات المجتمع المدني في الأردن . كما أنها تُقدم لمنظمات المجتمع المدني المساعدة التقنية التي بدورها تساعدهم على أن يكونوا اكثر فاعلية في تخطيط وتصميم وتنفيذ ومراقبة أنشطتهم.

فقد طلبت منا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إجراء دراسة لحالة المجتمع المدني في الأردن، كجزء من خطتها للأعوام القليلة المقبلة. حيث أن الغرض من هذه الدراسة هو ضمان أن المساعدة المقدمة لمنظمات المجتمع المدني فعّالة ما قد يزيد حجم الفوائد التي تعود على الشعب الأردني ككل، وكذلك ضمان استفادتها من الفرص المتاحة لإقامة شراكات مفيدة بين كيانات الحكومة الأردنية ومنظمات المجتمع المدني.

لذلك، اننا نسعى لتقييم نقاط قوة وضعف المجتمع المدني الأردني وكذلك انجازاته وأوجه قصوره، وكيف يمكن زيادة مساهمات المجتمع المدني في الأهداف التنموية للمملكة. كما نسعى لإيجاد تصوّر أفضل لصورة المجتمع المدني في الأردن- بما في ذلك تصورات العامة والمسؤولين الحكوميين. بحيث تنعكس هذه التصورات بدقة في دراستنا، فيمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار عند قيام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتخطيط لمشاريع مساعدتها لمنظمات المجتمع المدني الأردني.

كما ينبغي أن نؤكد على سرية الاحتفاظ بإجاباتكم. كما لن يُنسب أي تعليق خاص الى أي شخص معين أو الى أي مجموعة من المستجيبين ضمن التقرير الذي سيتم استخلاصه من هذه الدراسة. ان ما نسعى اليه هو الحصول على مجموعة متنوعة من الآراء والتصورات حول المجتمع المدني الأردني. وسنقوم بعد ذلك بمراجعة وتلخيص كل ما سمعناه في تقرير موجز نُقدمه للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. حيث ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية باستخدام هذا التقرير لإعلام وتوجيه مختلف مشاريع المجتمع المدني والأنشطة التي تدعمها.

ومرة أخرى، اننا ممتنون جدا لتعاونكم معنا لإتمام هذه الدراسة. واذا كنتم مرتاحين مع هذا الأسلوب، فسأقوم بتوجيه 12 سؤالا، وقد يترتب على عدد قليل منها أسئلة متابعة. ولكن قبل أن نبدأ، هل لديكم أي أسئلة ترغبون في توجيهها لنا؟ وهل أنتم بحاجة لتوضيح أي جانب من جوانب هذه الدراسة؟

الأسئلة

السؤال الأول. برأيك، ما هو الدور الذي ينبغي على المجتمع المدني أن يقوم به في الأردن، وما مدى قرب المجتمع المدني الأردني من القيام بهذا الدور؟

السؤال الثاني. كيف تُقيّم الأداء الكلي للمجتمع المدني في الأردن- قوي، ضعيف، كافي، إشكالي، أو من خلال صفات أخرى- وما سبب تقييمك له على هذا النحو؟

السؤال الثالث. بناءا على السؤال السابق، أود أن تدرس خمس مجموعات من الأهداف الوطنية الأردنية، وسأكون ممتنا أذا أخبرتني عن كيفية اجراءك لتقييم المجتمع المدني في المنطقة، والسبب وراء تقييمه على هذا النحو. تتضمن مجموعات الأهداف ما يلي:

أ) معالجة المشاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة

ب) تحسين وصول السكان الى الخدمات الأساسية

ج) الإصلاح السياسي

د) التصدي للأفكار المتطرفة والعنف وتعزيز التسامح والتكافل الاجتماعي

ه) مساعدة الأردن على مواجهة الآثار الانسانية والاجتماعية الاقتصادية الناجمة عن أزمة اللاجئين السوريين

[ملاحظة: سيتطلب هذا إعادة صياغة جميع الأهداف والإجابة عن السؤال- لذلك، "أولا، إن معالجة المشاكل الاجتماعية ..."]

السؤال الرابع. بشكل عام، ما هي أبرز نقاط قوة ونقاط ضعف المجتمع المدني الأردني، وما هي أبرز انجازاته وقيوده حتى الآن؟

السؤال الخامس.هل يوجد هناك تحديات تواجه التنمية التنظيمية وتنفيذ الأنشطة والتي تؤثر بشكل غير متناسب على المنظمات التي تقودها النساء؟

[سؤال متابعة (في حال كانت الإجابة على السؤال أعلاه "نعم"): ما هي التحديات وما هي مسبباتها؟]

السؤال السادس. كيف تُقيّم نوعية ووتيرة التعاونوالتفاعل بين الحكومة الأردنية والمجتمع المدني؟ وبشكل عام كيف يمكن أن تصف طبيعة العلاقة بين الحكومة الأردنية والمجتمع المدني: هل هي علاقة واضحة أم معقدة؟ هل تُشكل علاقة تعاونية في المقام الأول أم متوترة؟ وهل هذا هو حال العلاقة الذي ترغب به أم لا؟ (سيكون من المفيد جدا لو تمكنت من تقديم بعض الأمثلة التوضيحية)

السؤال السابع. ما هي افضل الأمثلة على مشاركة الحكومة الأردنية مع المجتمع المدني؟ برأيك، ما الذي أسهم في انجاح هذه المشاركة؟

السؤال الثامن. كيف تُقيم –من منظورك- طبيعة العلاقة بين مجتمع المانحين والمجتمع المدني الأردني؟ والى أي مدى وهل تعتقد بأن المانحين يقومون بدور مفيد أم غير مفيد في علاقتهم مع المجتمع المدني الأردني؟ ومرة أخرى، سيكون من المفيد جدا لو تمكنت من تقديم بعض الأمثلة التوضيحية

السؤال التاسع. يرى العديد من المحللين أن تأثير المجتمع المدني على سياسات الحكومة وقراراتها ضئيل بحد ذاته. هل ترى بأن هذا التقييم دقيق؟ لماذا/ لماذا لا، هل بإمكانك تقديم بعض التوضيحات ذات الصلة؟

[سؤال متابعة: ما هي أهم الثغرات التي يعاني منها المجتمع المدني في المهارات الأساسية؟]

السؤال العاشر. كيف ترغب برؤية تغير المجتمع المدني في السنوات القليلة المقبلة؟ وما هي المساهمات التي يمكن أن يقوم بها المانحون لإحداث هذه التغييرات؟

السؤال الحادي عشر. هل تعتقد بأن الأحداث الجارية في المنطقة ستؤثر على علاقة المجتمع المدني مع الحكومة وعلى الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني في الأردن؟ وكيف؟

السؤال الثاني عشر. هل أنت الآن أكثر أم اقل تفاؤلا مما كنت عليه قبل أربع أو خمس سنوات حول مستقبل المجتمع المدني في الأردن، ولماذا؟